

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

القطاع الخاص والتنمية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:
أ.د. شرابي عبد العزيز

إعداد الطالب:
عيسى مرازقة

لجنة المناقشة:

- | | |
|------------------------------|---------------|
| رئيس - أ.د. محمد خزار | جامعة باتنة |
| مقرر - أ.د. عبد العزيز شرابي | جامعة قسنطينة |
| عضو - أ.د. علي رجال | جامعة باتنة |
| عضو - أ.د. محمد العربي ساكر | جامعة بسكرة |
| عضو - د. مولود لعراية | جامعة قسنطينة |
| عضو - د. عبد الناصر موسي | جامعة بسكرة |

السنة الجامعية: 2006/2007

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

القطاع الخاص والتنمية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:
أ.د. شرابي عبد العزيز

إعداد الطالب:
عيسى مرازقة

لجنة المناقشة:

- | | |
|------------------------------|---------------|
| رئيس - أ.د. محمد خزار | جامعة باتنة |
| مقرر - أ.د. عبد العزيز شرابي | جامعة قسنطينة |
| عضو - أ.د. علي رجال | جامعة باتنة |
| عضو - أ.د. محمد العربي ساكر | جامعة بسكرة |
| عضو - د. مولود لعراية | جامعة قسنطينة |
| عضو - د. عبد الناصر موسي | جامعة بسكرة |

السنة الجامعية: 2006/2007

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتقـدم بعميـق شكري وفائق امتنا واحترامي

للأستاذ الدكتور: **عبد العزيز شراي**

على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمه

من آرائه القيمة ووقته الثم .

أعجـز عن أن أوافيـه حقـه

الوثائق الاقتصادية والزائر

العدد - د:

لقد نجحت ألمانيا في أن تتميز فقط بصناعاتها الاقتصادية داخل النظام الاشتراكية ("البرسترويك - الشيوعية" في الاتحاد السوفياتي سابقا) لدعاية الصناعات السابقة حتى تكون بدلية للتخلي نهائيا عن النجز الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بل تتميز أيضا بنزور التجمعات الكبيرة كمجموعة الجنوب الشرقي في آسيا والعمل على تجسيد فكرة أوروبا الموحدة سنة 1993 على أرض الواقع. بالإضافة إلى نزور عدة تجمعات جزئية في مختلف أنحاء العالم وكل ما تعنيه RNJ والصناعات و RNJ التجمعات على مستوى الاقتصاد العالمي مدنا تأثير على دول العالم الثالث خاصة تلك التي انتزعت طريق التنمية الرأسمالية.

لقد RNJ الواقع من دول شديدة سيكولوجيا انعكاسا على العنقادات الاقتصادية والسياسية الدولية وخاصة على البلدان النامية وفي مقدمتها الدول الأفريقية إذ را لضع القوة الإنتاجية في RNJ التي تعبر عن تخلصها اقتصاديا والاجتماعيا وتشمل مجزودا التنمية في RNJ.

في ظل RNJ الإطار الجديد و RNJ العنقادات الدولية والتجمعات الكبيرة ما زلنا الاستراتيجية الجديدة التي يجلبها تضعنا مجموعة الدول النامية من أجل الدفا عن ما تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعطاءنا دفعة جديدة وكي يمكن ل RNJ الاستراتيجية أن تنبأ من الداخل أي كبح يمكن وضعا ميكانيكيا تسمو بتكامل مجزودا القطاع العام والخاص لتعويض النقص المحتمل في التراكم الضروري للاستثمار أي كبحية تعبئة الدخار الوطني ونحو كافي لمواجهة الاحتياجات المتزايدة كما ونوعا RNJ ليس بالامر السهل خاصة RNJ عرضنا أن عملية

الاصحاح ٨ سوا في الدول النامية وملا بينهما الجزائر أو دول أوروبا الشرقية لا تستند على إطار زراعي يسمه بوضعي نمو والانتقالي.

في المكانة الاقتصادية التي توصل إليها القطاع الخاص في الجزائر تتطلب عددًا كبيرًا من العوامل في أي محاولة لتأصيلها خاصة وألّا المحيط الاقتصادي العالمي الجديد المتميز بما جرت عليه إصلاحات في دول أوروبا الشرقية والدعوة المتزايدة لرأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر فيها من أجل دسّ عجلة التنمية الاقتصادية ونمو القطاع الاقتصادي خاصة القطاع الصناعي مثلما فعلت دول قبل دول آسيا وبعث دول أمريكا اللاتينية والتي كانت قبل نتائجها ألت تضائل الاستثمارات المباشرة في الدول النامية الأخيرة خاصة الأفريقية.

[illegible]

IRNj المحيط مـلـا عـراقـيلـا كـالـتـضـخـمـة المـستـوردـة وتـتـأـيـر الـأـزـمـا K الـاـقـتـصـادـيـة و انـخـفـاـط
 أـسـعـار المـواد الـأـولـيـة و مـشـكـلة المـديـونـيـة و خـدمـتـها و بـصـفـة مـيـكـانـيـزـمـا K التـبـادـل التـجـارـي
 الـتي تـتـدـأ إلى تـحـوـيـل حـقـيـقـي للـأـرـوـة مـلـا دـول المـحـيـط إلى دـول المـركـز.
 لـجـا IRNj الـأـشـكـالـيـا K أـصـبـحـا K مـعـروـفـة و ما يـجـلـا عـمـلـا UNj و العـمـل عـلـى جـعـل
 عـمـلـيـة التـنـمـيـة تـرتـبـط بـمـروـنـة أـكـثـر بـIRNj المـحـيـط الـتي الـأـرتـبـاط تـي حـد IRNj أـصـبـه أـمـر
 مـدـرـوـج مـنـهـا و ما يـجـلـا عـمـلـا UNj و يـجـاد الصـيـح الـتي تـسمـه بـالـاـسـتـقـادـة مـلـا IRNj الـأـرتـبـاط
 و التـقـلـيـد f مـلـا مـخـاطـر الـأـمـر و IRNj بـالـعـمـل مـلـا أـجـل الـأـعـتـمـاد عـلـى التـراكـمـة الـداخـلـي أو الـأـسـوـا
 العـائـد أو الخـا f و اسـتـجـال أو سـلـا لـكـل الطـاقـا K المـالـيـة و المـادـيـة و البـشـريـة الـوـطـنـيـة
 بـتـأـيـر جـزـمـود الفـطـاعـيـلـا العـائـد و الخـا f و تـحـدـيـز الـأـسـتـلـمـار الـأـجـنـبـي المـبـاشـر لـيـس بـتـقـديـم
 التـشـجـيـعـا K و الضـمـانـا K حـسـبـا و لـكـلـا بـتـنـمـيـة المـحـيـط كـالـاـسـتـقـار الـسـيـاسـي K الضـرـيـبـيـة
 و هـنـشـا بـنـيـة تـحـتـيـة تـسـاـجـنـيـة و جـلـا الـأـسـتـلـمـار الـأـجـنـبـي و الـأـسـتـقـار الـسـيـاسـي ...

- مناقشة ما 2 القطاع الخا f على أعلى مستوي K في الدولة.
- صدور قوانين عديدة خاصة بالاستثمار الخا f سواء المحلي أو الأجنبي.
- إعادة الذار في الميثاق الوطني وإنشاء ميثاق وطني جديد لسنة 1986 أكثر ميولة إلى الليبرالية والقطاع الخا f .
- نقد القطاع العام والتزجذ على العمل على تشييد ووضع قانون ختال سياسة إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات وإعادة الذار في التعاون K الخارجية.
- إعادة الذار في تذييد وعمل الررة الوطنية للتجارة.
- إخراج قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- تسهيل عملية الاستثمار بقطاع تحفيزا وتشجيعا كبيرة سواء للقطاع الخا f الوطني أو الأجنبي.
- الشرو في خوصصة المؤسسات القطاع العام.
- إخراج الدعوى كالج يوجنا للمواد الأساسية.
- العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.
- قد الجزرود التنموية في الجزائر وما أدرجت من إختاكا قد طرح النفا t مجددا حول إشكالية التنمية وأرجع في معامزها الأختا إلى الدور الكبير الذي من للقطاع العام في عملية التنمية ررررر الحاجة إلى وجود قطاع عام قوي لينتج أروا التموال كمن وما زال K موجودة. إز RN الوضعية أدرز K تياريدلا تيار يدعو إلى:
- تخديس حجد القطاع العام.
- التراجع على التقيما K.
- بيلا وحدان للقطاع الخا f .
- الأبقا علينا في المجا K التي لا يرحل القطاع الخا f الاستثمار فيزنا.
- أما التيار الثاني كيرة بة تدعي القطاع الخا f ما ن و ه و إرادة فعلية لوسطا معينة سواء في السلطة أو خارجها كالج ن ن وما زال إلى يكون القطاع العام دائما ن و القطاع المتل Σ. قد IRN التيار يدعو إلى الأبقا على القطاع العام وضرورة توسعنا في

القطاع الضعيف كجزء. كما يرة IRNj التيار بةل القطاع العال بالرجة مةل كونة عة على ميزانية الدولة قة أنة قد سانة في حل الكثير مةل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وبع نذر عة أكار التيارات يمكننا الوة إبراز بع نقات الضعف نتيجة السياسة المنتجة اتجازا القطاع العال والمتملة خاصة في:

- انعدة الرقابة على رةوال أموال المستمرة.
- التناو كمة بةل القوانين وكر بةل الواو والنصو الف التشريعية.
- سيطرة الأسعار المشوالة على العتاقا الإنتاجية بةل وحداتة.
- المركزية في اتخار القرارا والقيود التي تعاني منها إدارة وحداتة.
- التموو في مةنوة الكتاة والإنتاجية.

ةل المنطاة الأساسية لبد أة يكونا بعدة النذر للقطاع الخا f أو الرأسمال الوطني الخا f أو الملكية الخاصة على أساس أنزنا مشكلة. ةل المشكلة الحالية تكمة في إيجاد صيغ تجعل مةل العتاقة بةل القطاع العال والخا f عتاقة تكاملية تخذة المصلحة العامة للوطن بالآخ بةل اعتبار مصلحة الخوا f. ةل IRNj يتطلالا وضو ميكانيزما جديدة تحدد العتاقة المستقبلية بةل القطاع العال والقطاع الخا f في طار استراتيجية تنموية تعتمد على التكامل ما بةل الدروو المةسسا والقطاعا كةني الوة ضرورة أكار مةل آ وك مضى نذرا للمعطيا العالمية الجديدة.

ةل الدروو الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للجزائر والتي تتمة كجزء الأصةا كةني شبةة بتالة التي عاشتةا جمهورية مصر في منتصف السبعينيات عند العتاة عةل سياسة التكتاة اقتصاد آ IRNj الوضعية قد تةد آ إلى نتاة سلبية IRQ لة تتخ إجرأا واضحة لحل كل مشكلةا سوا كةما يخ f ديول مةسسا القطاع العال واستقالتةا وخصوصتةا أو البطالة أو الديول الخارجية وخاصة خدمتةا وأة تكول السياسة واضحة في مجال الاستثمار الخا f سوا المحلي أو الأجنبي.

ولما جرت في جمهورية مصر بعد الاستقلال الاقتصادية خير دليل على أن مثل النتائج السلبية قد تحدث في بلد جرت تكتيلا القطاع العام وتقليد دورا وسيطرة الرأسمالية الطبقية وتمكن من تكوينها لروا بسرعة. بالموازاة مع RN زيادة على أرباح المجتمع وأعلى الاستغلال على الرأسمال المحلي استغلال على الرأسمالية العالمية دول نتائج اقتصادية واجتماعية مرضية.

ولما الأمثلة على مثل RN الوضعية ككثيرا ونتائج معروفة لا يجزأ أن تدخل بعيدا الاعتبار عند دراسة أي مشكلة وقبل الفصل فيزيلا أو تبني سياسة معينة تجازا أي قطاعي الدولة الاقتصادية والاجتماعية سواء الداخلية أو الخارجية لا تسمى بالخطأ والكشل مرة ثانية ولا النتائج ستكون أسوأ مما سبقنا.

كما يبقى في التنمية ونو الاستغلال أي أن تعود لمارنا على أرباحية أرباح المجتمع ونو ما يتطلبا جزاء إدارا قوا يسمى بعادة توزيع الأروة وفقا لسياسة اجتماعية محددة.

ولما RN المنطلق ولما خنل ما قد أعزنا جاك اختيارنا للموضوع المطروح للدراسة والبحث تحت عنوان: "الأسئلة الخا t والتنمية في الجزائر".

ولما معالجة RN الموضوع ستتخذ وفقا لاربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: يتناول بالدراسة والتحليل التعريف بالقطاع الخا t الجزائري ولما خنل دراسة أصله ومستوى التجهيل "لربا العمل". ولما RN التحليل سيعطينا فكرة على نوعية استثماراته ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمكانة الاقتصادية التي توصل إليها وكما مساهمته في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة والتطور الكمي والنوعي في استثماراته عبر مراحل متتالية ولما استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكل مرحلة ولما RN المراحل خصوصياتها كصدور قوانين الاستثمار والتشريعات الخاصة بالقطاع الخا t والتجديد في وجة الدولة السياسية إنتاجا بناء على ما جاك في المبادئ الوطنية في كل مرحلة.

الفصل الثاني: يدرس ويحلل الأصناف الاقتصادية التي شجرتها الجزائر والتي نلها نتيجة عاملها أساسيا:

يتمثل الأول في تأثير التحوّل K الخارجية المتسارعة التي يشهدها العالم على كل المستويات ومدّة تأثيرها على الاقتصاديات النامية ومدا بينها الجزائر خاصة وألّا البعض يردّ بفنّها قد أدك أو ستدّ إلى اقتصاد عالمي أحاد السيطرة مدا طرّح الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تدّ إلى نوّي مدا إلزامية التّغيير للنمط السابق في التنمية.

أما العامل الثاني فهو داخلي نتيجة لوافل التجربة التنموية في الجزائر والتي أدرّج نتائج أول ما يقال عنّها أنّها ضئيلة بالمقارنة مع المجزوءات التي يركل والاستثمارات الضخمة والأموال التي رصدت في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة التي اعتمدتها الجزائر.

تبعدا يتطرّد الفصل باختصار إلى نشوء وتطو القطاع العام الذي يعتبر ركيزة التنمية في الجزائر عبر مراحلها المختلفة مدا مرحلة التسيير التي إلى الشركات الوطنية من مرحلة التسيير الاشتراكي للمقاسسات. يحل التطور التاريخي لأصنّاح الاقتصادية في الجزائر من بداية الأمانيات إلى حماية ميزانية التسعينيات أي ما جرد مدا هصنّاح وقوانين متعاقبة غير ك العديد مدا المكافآت ابتداء مدا الأصنّاح التي في بداية الأمانيات كعادة الزنيكل العضوية من عادة الزنيكل المالية واستقلالية المقاسسات إلى الأصنّاح المدروسة في إطار برنامج التعديل الزنيكلي وما زني أسبابها ومحتواها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

قد الأصنّاح المدروسة في إطار برنامج التعديل الزنيكلي من جهة خاصة إلى انسحالا الدولة مدا التسيير الإداري المباشر للاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق وكل ما يعنيه مدا تّغيير جردّ لنمط التسيير السابق. في زني إطار يتطرّد الفصل إلى أنّ عملية ضملا برنامج التعديل الزنيكلي والمتمثلة في خصوصية المقاسسات العمومية. قدّيل وصل ك وما زني معوقاتها وكيفية يمكنها تصديها.

الخلاصة: أما الفصل الثالث فيتناول بالتحليل والدراسة العوامل الخارجية التي أرك في التحول الاقتصادي والسرّاء بينا العولمة. تبعد تعريها مدا خلال التطرّد إلى المسار التاريخي للاقتصاد العالمي واعتبارها أحد مراحلها. يتطرّد

المبحث ١: على أنماذجنا على الاقتصاد الوطني وكيفية التعامل معهما من أجل الاستفادة من المزايا التي تتيحها وتقليل الأضرار التي تنتج عنها.

في الوضع الجديد للاقتصاد العالمي قد أدت إلى اجتذاب عدة قطاعات بالدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونحو ما جعل البحث يتطرق إلى مختلف التيارات الفكرية سواء في مجال دور الدولة كمنشط للحياة الاقتصادية أو في مجال الحماية والخدمة العمومية أو كمنتهل في بعض الأنشطة التي تعتبر "شرايط منمنمة" أو تلك الأنشطة الضرورية للنشاط الاقتصادي ككل والتي يحجز القطاع الخاص على الاستثمار فيها من أجل لمردوديتها المالية الضعيفة.

في الوضع الجديد للاقتصاد العالمي لا بد من فقط على إعادة النظر في دور الدولة بل تطلبا أيضا إعادة النظر في دور القطاع الخاص والمزيج الجديدة المنتشرة من حيث إطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحويلات الداخلية والخارجية ومن خلال المكانة الاقتصادية التي حققها. كما قد نلاحظ مزايا وما نحتاجه المطلوب منها.

الفصل الرابع: من خلال ما سبق في الخلاصة في الفصل الثاني والثالث من النص الرابع يحاول وضع ملامح استراتيجية تنموية جديدة تدبر بعيدا عن اعتبار التحويلات الداخلية والخارجية. كما نرى الاستراتيجية التي يجب أن تعتمد وما نرى عناصرها المنطوق من الواقع الاقتصادي الجزائري والعالمي.

في ما يشهدنا العالم من تحولات سريعة وعميقة لا يسمو بالخطوة ولا بالانتشار وكل ما يجب عمله ونحو إيجاد الصيغ المختلفة للتعامل مع الواقع بنوع من المرونة. في واقع الاقتصاد الجزائري اليوم عندما نتحدث التوصل إلى تحقيق التوازنات الكبرى والتقليد من حدة المشاكل التي كالت يعاني منها كالمديونية الخارجية وخدماتها والتحكم في التضخم واستقرار سعر الصرف وتقليل العجز في الميزانية يدور اليوم العمل من أجل وضع استراتيجية تمكنا من دس عجلة التنمية الشاملة والفضاء على النقاء والسلبيا التي مازال يعاني منها الاقتصاد الوطني خاصة البطالة وكل

ما تعنيه من مشاكل اجتماعية بالإضافة إلى تقليد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق برنامج التعديل الإيكلي.

لذلك يكون الهدف الأساسي على المستوى الداخلي من خلال إعادة النظر في دور القطاع الخاص الوطني في بعض القطاعات التي كانت تعتبر حكراً على القطاع العام. لذلك يتناول بالدراسة والتحليل دور القطاع الخاص في الاستراتيجية المعتمدة. كما دولاً مثلها ونظراً لما تطرأ من التغييرات السابقة سيكون دور أكبر وتدخل أكثر في الحياة الاقتصادية كما ونوعاً. دوراً سيختلف على الدور السابق في الـ استراتيجية تنموية فادى القطاع العام. كما زمني المكانة التي سيحتلها في الـ الاستراتيجية الجديدة انطناً من واقعاً ومركزاً في الاقتصاد الوطني حالياً انطناً من الـ الوافدين من الممكن للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي أن يكون بديلاً للقطاع بالتنمية على النحو الذي تتطلبه المرحلة القادمة ومن الممكن أن يكون بديلاً للقطاع العام وأن تكون له القدرة التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

لذلك القضية الجوهرية التي تكمن في الاختيار بين القطاعين بل تتمثل في إيجاد الصيغ الملائمة لظروف جزئياً من أجل تحقيق التنمية الشاملة والحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن العنق القطاع الاقتصادي للاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

لقد تم اختيار بعض القطاعات ودور النشاط الاقتصادي التي نرى أنها إما أن تكون على مجموعة من المعوقات وتحديد دور القطاع الخاص في إيجادها من خلال نصو قانونية واضحة ستكون للقطاع الخاص مساهمة فعلى في نمو القطاع ودور القطاع ومن أجل مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. بالإضافة إلى القطاعات ودور النشاط الاقتصادي التي تعتبر تقليدياً من اختصاص القطاع الخاص كالتجارة بمختلف أنواعها والخدمات التي يتعدى على الاستراتيجية الجديدة تنويعاً وتوجيهاً في القطاع ودور النشاط الاقتصادي الآخر كالقطاع الصناعي والمقاسم الصغيرة والمتوسطة وكر السياحة والنقل.

الفصل الأول: الزوّة:

الشهـ. ثة وأؤـ. ور الفؤـ. ا ا ا ا ا ا ا a

الزوايا المشتركة بيني على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتال المملوكة
سواء من طرف الدولة أو الملتسساK العمومية أو التعاونياK, لكل ودي الوافلا نجد دي
كل بلد الملكية الخاصة التي يكونها مسموB بما حصله درجاK متفاوتة, تعبر على مـ. دة
تقدّز RNj البلاد أو IIR دي البناء المشترك.

الجزائر انتزاجK طريق التنمية التأسمالية ذورا لاورو2 تاريخية اقتصادية
 واجتماعية, دلا5 يكلا بمكالا بلد مال الجزائر, تحصل على استقّال لل سياسي بعد كـ. رة
استعمارية طويلة أدK على نهج الأرواK, وبعد حرلا تحريرية استنزK كل الطاقاK,
و داخل سياك اقتصاد عالمي متشكل كعك بسيطرة الدول الاحتكارية, ألا يترال التنمية
الاقتصادية والاجتماعية لمجموعاK خاصة متباينة 5ـ.ي أصلـ. بما و5ـ.ي تـ. صورال
وطموحاتال وK وKB وبصورة نسبية صرّيرة وسيئة التجزيرال سواء من حيث رأΣ المال
الضروري أو اليد العاملة المسيرة لل. غير أننا لا ننفي ألا حقبة الاستعمار ومـ.ا قبل
الاستعمار في الجزائر, كانK تنص2 بشبكة محدودة من عتاقاK الملكية والتماال تتميز
رجـ. انزقّال داخل إطار يبدو مشاعيا بدرجة معينة من التناوK في ملكية وسـ.ائل
الانتال, مما يجعل التحليل على أساس ضع2 كامل للملكية الخاصة غير موضـ. وعي.
لكل الموضوعي نـ.و ألا الدولة كانK في كجر الاستقّال في وضلا أفضل من أآ طبقة
مندردة لتعبئة الموارد الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الزوايا دراسة تطور القطاع الفـ.ا f في الجزائر تدرP علينا قبل كل شي دراسة
الاورو2 الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حداة الاستقّال والتي أوجدتال وسمحـ. لـ. N
بـ.ا يصل على المكانة الموجود عليها اليوم. كما ألا دراسة الأصل الاجتماعي والمزني
"لربال العمل" تعتبر مزمنة جدا لانـ.ا تمكننا من معرفة مدـ. تجاوزـ. وقابليـ. لتحويل
نشاطاتـ. الاقتصادية من قطاع لآخر بصفة عامة وعلى النشاطاK المنتجة والمـ.سازمة

في التشجيع وفي تكويد القيمة المضاعفة بصورة خاصة ومدّة قابليتها للعمل في القطاع
القوانين الصادرة عن السلطة ونحو ما يحاول المبحث الأول من الفصل التطرق
إليه.

في مرحلة 1962-1965 رجع ما أطلق عني من تسمية كالمراحل الانتقالية
أو مرحلة التمهيد والانتعاش التي أنجزها قد عرّف في مجال الاستثمار الخا f - د. دليلا
الميل:

تمثل الأول في صدور قانون الاستثمار الخا f رقم 63-277 المرقم في 26
جويلية 1963.⁽¹⁾ أما الثاني فيتمثل في ميّات الجزائر لسنة 1964⁽²⁾ والرقم x - ص f
جزء من التعدي بالملكية الخاصة ودورنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبّاد.
في RNj ما يدرس ويحلل المبحث الثاني من الفصل. أما المبحث الثالث فيدرس المباد
والقوانين التي تدير RNj القطاع وكذا النتائج التي حققتها في مجالي التشغيل أو
المساهمة في حل مشكلة البطالة ونسبة مساهمة في تكويد القيمة المضاعفة مساهمة
تطور K وفقا لتطور القوة المنتجة من جهة وللمكانة التي وصل إليها القطاع الخا f
من جهة ثانية و RNj من خلال دراسة مقارنة لأربى كتراف مساهمة لكل فترة خصائصها
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية 02 أو K 1963.
(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ميّات الجزائر 1964 الجزء الثاني الف - ص الأول الف - رة 16
f . f . 57-58.

1- لڊا معرفة الأصل الاجتماعي والمزماني "لربالا العمل" ستعطينا فكرة على مدى مساهمة المجتمع في التنمية الاقتصادية.

ولما اتصل الاجتماعي والمهني "تربلا العمل" غير موحد، حيث ينقسم إلى أربع
 فئات اجتماعية. >> استعمال مصطلحات فئة بدل طبقة اجتماعية، يرجع إلى أساس Σ إلى
 الشروط الثلاثة الأساسية لتعريف الطبقة الاجتماعية غير متوفرة في المجتمع- γ
 الجزائر عدة الاستقالات بالطبقة الاجتماعية تعرف على أساس:

- العنق مة وسائل الإنتاج.

- التذليل السياسي لدعوى مصالح الطبقة⁽¹⁾.

"تتكولڤا lǝRnjɔ الئئة مءلا رءال أءمال ساءءة Džnjɔ ٲروء الحرلا ءحرير-ة. dž - njɔ
خالصة مءلا برءوازية الجنولا والجنولا الشرقي للوطلل، ءوالي نصء Džnjɔ م- ل الم-زالا
وواد سوء وبسكرة والمسيلة، أو مءلا الشرء على اءوءوء ءونسية ٲ لكولل lǝRnjɔ المناطء
ءساعد على ءبابل ءءارآ. منءرءلل مءلا العائء Kũ الكبيرة ءي كانء ءءولا المءرلا
العربي الكبير، معءمءلل ءي ءءارئ Džnjɔ على المقايضة".⁽²⁾ كما اسءءل أسء Džnjɔ ءي ءءارة
مءءوللل ما ببلل ءونء وسيقيا السوءا؁ مرورا بءنولا وشمال الجزائر، معءمءلل ءي
ءبابل على اءبولا وءمور وءصوصا على المواد الرءائية KIR الصءلا ءرنسي. كما
ألل lǝRnjɔ العائء Kũ ءنءمى لللى الأسر الءينية الكبيرة والمعروءة باسء "الشرءة".

(2)- Jean Peneff, Les industriels Algériens: trajectoires sociales et carrières des patrons algériens, édition du CNRS, 1981, p.p. 46-96.

أما ملأ ناحية تكوينيž Dz المنزنيž LJ35 "أربالا العمل" المنتمـ يلأ q-ي LJR -Nj الكئةة
الآجتماعية قد تكونوا في المدارΣ الفرنسيةً بحيد + نجد 18% Dzn فقط لـ Dz يـ دخلوا
المدارΣ الفرنسيةً واكتسوا بالتعليž في المدارΣ الفرنسيةً وألأ أكلأر ملأ السدΣ (6/1)
تحصل على شزأادة الدراسة الآبتدائيةً وتقريرا النصž تابلأ الدراسة 5-ي اللأنويـ Kl
والتعليž العالي لكثرة زمينيةً كما يوضع LJR II الجدول رقفž (1).

المجموع	العالى	المتوسط - الثانوى - التقنى	الابتدائى بشهادة	الابتدائى بدون شهادة	لم يدخلوا المدارس
100	7	35	15	25	18

-15-

١٥٠ الـ٢٤٣ لـ٢٤٣ يدخلوا المدارس الفرنسية ويتعلمون في المدارس الفرنسية يواصلون تعليمهم حتى الخامسة أو السادسة عشر من عمرهم وبعدها إما يتركز في المدرسة التعليمية في الثامنة عشرة من عمرهم ليتولوا مهنة المدرسة أو يتخرجون من التعليم بشكل مشترك.

مهنة الأب							
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع	
55	36	2	7	/	/	100	
مهنة أفراد العائلة							
صناعي - مفاوض	تاجر - حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل	فلاح
55	9	1	6	18	2	4	5
100							

١٥٤ أعلبية عناصر njRn الكتة ينمولأ أو يننمولأ بصة مباشرة أو عير مبالشـرة
لى ملقسي جمعية العلماء المسلميلأ ٥٥عليبتيDžnjl Džnl أباء أو أقارلا أعضاء في الجمعيةأ
ويسانمولأ في تمويل المدارΣ والمساجد وكإا الأيواء قعضاء njRn الجمعيةأ فتعاونK
معزنج الجمعية على تعجير وضعزنج الاجتماعيأ لآ أنصار الجمعية كـانوا يـرولأ ألأ
النشاط الاقتصادي njو وحدزا الكليل بلآ يخرلأ المسلميلأ ملأ الدرجة السكلى ويسمO Džnl
بالتالي ألأ يواجزنوا بقوة متساوية الاقتصاد الكولونيالى. >>لقد وجدK البرجوازيةـةـي
نداء جمعية العلماء المسلميلأ تحرير للآرد وتخليصلأ ملأ تقيراK بعU أفكار الشيواأ
وملأ ناحية ثانية وجدK الأطار المائذ لوضلا حد لزيمنة التجار اليزود المدعملأ مـلأ
طرح السلطة الاستعماريةأ والسماθ للتجار الجزائرييلأ بتعطية التراالا الوطنيلأ رجـDž
العراقيل والقيود التي تعرضها الإدارة الاستعمارية والمتمثلة في القانونالآ يمثلأ تنقل
المسلميلأ بدولLJRQ<<. (1)

ابتداءً من منتصف الستينيات وبعدما تفككوا من الاستقرار السياسي وملاحقنا النجاح الذي تحقق بالنسبة للبعث في المؤسسة الصناعية الصغيرة وكإلزامنا والتشجيعا الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966 الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار الإنتاجية بدأ توجهنا نحو النشاط الصناعي.

١٥ أ- راد [R]a الكتلة منحدر [L]ا عائدًا K بسيطة (مأث عائدًا K مالكة م- [L] 10 إلى 20 [N]كتار) قد أخذوا تجربة التجارة في المرحلة الاستعمارية [Džn] بعض [L]ا م- [L]ا تجار المواد الصناعية والبيع الآخر [L]ا ممثلي الشركا [K] الأجنبية في الجزائر. كم- [L]ا [L]ا [L]ا خصاء f [R]a الكتلة معاداة الريح في مرحلة الشبلا ليكتحوا مئًا K تجارية م- [L]ا أو الأخوة في المدل الكبيرة في السنوا [K] ما بيل 1940 و 1950 حولوا المئًا K التجارية لمختل [L]ا [L]ا مئًا [L]ا على مئًا K متخصصة في نشاط واحد. كما تخص f بع- [Džn] في البيلا بالطر الحديلة مستعملي [L]ا [L]ا آخر دورا [K] يقومول [L]ا [L]ا 5-ي أس- وا [L]ا [L]ا [L]ا متخلي [L]ا [L]ا طريقة الاعتماد على البيلا في المئًا K نقط [L]ا [L]ا أيضا نتيجة لتأثير الطريقة المستعملة [L]ا قبل والتي سمح [Džn] بتراكت رأ المال التجاري.

(1)- Jean Peneff, Op.cit, P. 64.

1- التحوّل من قطاع التجارة وخاصة التجارة بالجملة والتجارة الخارجية.

الجزء الثاني المتعددة والمتنوعة في التجارة قد سمح لـ DZnJ بتكوين أ- روة كبيرة في فترة لا تتعدّ الجليل المضاعف لمصادر الربح بـ O محث K عدي- دة 5- ي مختلف المدل وتسليمنا لأخوة أو لتبناC مما سمح بنشوء ثئة كبد- رة م- لالتج- ار الصغار في وقK وجيزاً حيث وصل عددDznJ إلى ١+ (3/1) العامليد الم- سلميلد 5- ي المدل وIRN خاصة في المرحلة الأخيرة من الاحتئال.

مهنة الأب							
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع	
/	55	12	11	11	11	100	
مهنة أفراد العائلة							
صناعي - مفاوض	تاجر - حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل	فلاح
23	27	8	7	13	7	14	1
							100

-18-

لقد نوى التجارة التي تقودها الجزائر الكثة يتطاول مستوى معيلا مدل التعليق لـ IR نجد ألد أجليتدز درسوا في المدار Σ الدرسية 12% ط لـ دز يـ دخلوا المـ دارΣ والنص 2 منجز تابل الدراسة حتى المرحلة الثانوية أو درس بالمراسلة. لـ IRNj راجـ Y لحر f التبا على تعليق أبنائدز قبل تسليم دزنج بع م المنجزدز ذورا للمشاكل التي تلقواـ Njـ لـ في التجارة مدل جراح أميتدز وذورا لـ إمكانية دزنج المالية التي تسمو O لـ IR.

الجدول رقم (04): نسب التدريس في المدارس الفرنسية بالنسبة لفئة التجار والحرفيين.

المجموع	العالي	المتوسط الثانوي - الفني	الابتدائي بشهادة	الابتدائي بدون شهادة	لم يدخلوا المدارس
100	6	42	12	28	12

Source : J. Peneff : op.cit, page 68.

لـ IRNj الكثة ويصل ما تملك مدل ردوΣ أموال مدل ناحيةـ ةـ وـ IR مـ ستوـ التعليق لـ آ توصل ك لـ مدل ناحية لانية قد أصبح K بعد الاستقلال السياسي مباشرـ رةـ ويصل التشجيعا التي منح K مدل طر 2 الدولة في وضعية ساعدتـ على دخـ ول مجال الاستثمار الصناعي و IRNj بخا و ك صـيرة وبسيطة ممولة بــ ضل تـ راكـ رأΣ المال التجاري. كما اتجـ أـراد لـ IRNj الكثة لـى الخارلا ليتعاـ دوا مـ Y أــ حـاـ مصاـلـ مشاـنة في ألمانيا ويطاليا وفرنسا وأـروا منجزـ التجربة في التسيير وعـلـ وا على ألد تشمل العقود المساعدة التقنية لفترة معينة مقابل شراء KÜÜ C والمواد الأولية والنص 2 مصنعة الضرورية لوحدات دزنج الإنتاجية.

3-1 - أهمية العمل.

تتكون لـ IRNj الكثة مدل نوعيلا مدل العمال عمل عند المعمريلـ وعمل مـــ ريلـا. دزنج عمل مدـلـلـ للقيام بـعمال صناعية بـصل ما تعلموا عند الحـ رـيلـا الأوروبيـ يـلـ وفي الورشا الصناعية والشبـلـ صناعية والحـرية. لـ IRNj التـــلـ و IRNj التــــ تعداد مـ لـ ناحية واورو 2 الجزائر في بداية الستينيات مدل ناحية لانية قد ساعدتـ على شـ رـاـ ورشا المعمريلـ بشروط مالية سـلـ.

الجدول رقم (05): نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة العمال والعمال المغتربون.

المجموع	العالى	المتوسط الثانوى - التفنى	الابتدائى بشهادة	الابتدائى بدون شهادة	لم يدخلوا المدارس
100	2	22	12	33	31

-20-

الميدان بفضل مساعدة بعض رعايا العمل. كما ساعدت في إقرار احتكاز العمل بالعمالة
المهنية وتقبلت أن العمل يظل منجزاً مهماً كان شروط العمل سيئة".⁽¹⁾

الجدول رقم (06): الأصل الاجتماعي لفئة العمال (%).

مهنة الأب						
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع
/	22	13	/	33	32	100
مهنة أفراد العائلة						
صناعي - مفاوض	تاجر - حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل
21	11	1	5	10	13	34
المجموع						100

Source : J. Peneff, Op.cit, p. 63.

لما يمكن أن يقال على أن التثنية في التعداد والتفصيل في شروط عمل
سيئة ومتغيرة تعمل بكل جهد على إخراج كل ما هو نافع من المعرفة في مصادف
الأوروبيين سواء داخل الوطن أو خارجة مما سمح لهم في كسر التثنية التي كانت
بزمان الأمور بالنسبة للمصانع المهاجرة من طرف المعمول أو التي بيعت كـ لـ
بشروط سيئة معتمدة في أعلا الأحياء على مدخرات أفراد العائلة.

يمكننا القول أننا نلاحظ أصلياً متدرجاً "تربالاً العمال" والمنحدرين من
الوسط الشعبي في ناحية الدائري المنحدرين من عائذ كـ معروفة وأصلاً أمثلاً
أخيراً منجز من طرف المعمول مما اضطررت للعمل المهاجرة سواء داخل الوطن أو
خارجاً ومن ناحية أخرى فئة محرومة من كل شيء في أبنائهم رعاة أو خماسة.

لما أنمية في "الرأسمالية" كـ الجور الشعبية توضع في جزئياً - ورو
الجزائر الاقتصادية والاجتماعية التي كان سائدة في كسر التثنية. في حال حياً
الاستثمار الصناعي من طرف الكائن البرجوازية الأخيرة في لتخوذها من السياسة

⁽¹⁾ - A. Sayad : les trois âges de l'émigration Algérienne, Actes de la recherche en sciences sociales, Alger 15 juin 1977, p. 59.

المعتمدة من طرف السلطة في تلك الفترة والمتصلة بالجموع والتناقض الخاصة
 فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية مما جعلنا نتجامل بأن استثمار الصناعي
 تكون له تركك المجال للتأخر وفي مقدمتنا فئة العمال الذين هم ممكناتنا
 المالية المتواضعة كانوا يعرفون كيف يسايرون القوانين مما سمح لهم أن آخر مكانة
 في الاقتصاد الوطني والمحاسبة علينا بفضل التوسيع السريع إلى آخره.

رَحْمَةُ اللهِ تَشْعَلُ أَصْلَاحَنَا وَتَكْوِينَنَا خَاصَّةً فِي هَٰلِ الْاِسْتِقْبَالِ وَفِي طَارِئِيس-تَرَاتِيْجِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَفِي اَمْنِهَا يُمْكِنُ اِعْتِبَارُنَا كَقَاعِدَةٍ لِقَطَايَا خَا ف جَدِيْدٌ فِي الْجَزَائِر-ر. هَمَز-ا. مَتَكُونَةٌ مِنْ "مَحْتَرَفِيْلَا" فِي الْمَجَالِ الصَّنَاعِيِّ وَالْخِدْمِيِّ اُخْرًا وَالتَّجْرِبَةُ فِي الْقَطَايَا الْعَاثَةِ. تَتَكَوَّنُ مِنْ الشَّبَالَا نَسْبِيَاً لِنِزْجِيْنَا تَكْوِيْنًا عَالِيٍّ وَمُتَخَصِّصٍ فِي وَفْقِ اَلْمَوَاقِدِ اَدْرِكُوْا الْمَكَانَةَ الْجَدِيْدَةَ الَّتِي يُمْكِنُ لِلْقَطَايَا خَا ف اَلْحَالِ اِيْتَحَصَلَ عَلَيْنَا بِمَضَلِّ بَرُوْزِ تَوَجُّهِنَا-كَلْ جَدِيْدَةٍ لِلتَّنْمِيَةِ مِنْ بَدَايَةِ الْاَمَانِيْنَا.

٥٥ التساؤل المطروح ٥٥ يكمل ٥٥ كيفية تمكّن JRNJ الكثة مـلـأ أـلـأ تـكـوـلـأ ٥٥ يـ٥ لـ
 تنمية اقتصادية KIR توجـلـأ "اـشـتـراـكـيـ" أـلـأ تـعـزـز سـلـطـتـجـلـأ السـيـاسـيـة لـكـي تـ دـعـلـأ سـيـطـرـتـجـلـأ
 الـاـقـتـصـادـيـة عـلـى عـكـس ما جـرـآ ٥٥ اـلـدول الـأـورـوبـيـة ٥٥ وـجـلـأ يـمـكـنـلـأ أـلـأ نـعـتـبر JRNJ التـحـول
 انـحـراـجـ عـلـى المـبـادـث الـتي نـ دـ عـلـيـجـلـأ بـرـنـامـلـ طـرا بـلـأ ٥٥ ومـيـثـاقـ الجـزائر ٥٥ ١٩٦٤ ٥٥ وحتـى
 بـيـالـأ أول نـوـفـمـبر ٥٥ ١٩٥٤ ٥٥ الـتي تـتـكـد كـلـجـلـأ عـلـى مـنـلـأ أو عـرـقـلـة الـبـرـجـوازيـة مـلـأ التـطـورـلـأ
 لـتـجـلـأ سـتـكـوـلـأ مـلـأ دولـلـأ شـالـأ عـلـلـأ أـمـالـأ تـحـقـيـلـأ مـبـدأ العـدالـة الـاـجـتـمـاعـيـة ٥٥ أـلـأ حـالـة أو

لقد تزامن K نجزا الوضعية مـلا النتائج الضئيلة L نفل السلبية لعدد كبير مـلا مـسسا K القطا العا L والتي نني نتيجة خاصة لسوـC التسيير لـنـا المـسسا L وـعـD L نـماـذ والنـمـاـة مـلا طـرـح العمال والمسـدولـلـا عـلا تسيير Lـنـا وقد يـكـولـا Lـنـا مـتـمـد في أـحـالـا الحـاـK. كما عمل المـسـيـرولـا على قـبـر Lـا العـديـد مـلا العـقود دولـا دراسـة حـقـيـقـية لمـشـاكـل المـسـسـة واحتـيـاجـاتـنـا Lـا مـما جـعـلـنا تـبـرر أـمـوال كـبـيـرة خـاصـة بـالعـمـلـة الـصـعـبـة Lـا

-23-

دولاً التأثير الإيجابي على مردودية المؤسسة إضافة إلى اتخاذ قرارا K على مـ مستوى مركز آ ليس K لزم صلة بواقع ومشاكل المؤسسة.

في RNJ الوافلين والمتمثل في تعزيز مراكز البرجوازية إلى ألد أصد بحـ قوة اقتصادية مـ ناحية وواقع القطاع العائد مـ ناحية ثانية إضافة إلى التحول K الخارجية وخاصة في المعسكر الشرقي سابقاً قد جعل K عدد كبير مـ المسألة وليد يقنعون أن نـ سبيل للخروج مـ RNJ الوضعية الصعبة إلى بتغيير أساليب التسيير الـ سابقة كـ ألد البعث منـ Džnjr حتى المطالبة بالتخلي عـ النـ السابـ للتنمية واعتمـاد الـ Nnjr الليبرالي مبررين IIJR بالنتائج الإيجابية التي تحقـق في الدول المجاورة ودول جنوب شرق آسيا.

في دراسة الأصل الاجتماعي والمزني "أربالا العمل في الجزائر" قد مكنتنا مـ ألد نقول:

- 1 - في المستوى المزني للصنـاء الجزائري ضعيف إلى Džnjr لا يتلقوا تكويننا خلاصا ولكـ تعلموا بفضل التجربة والممارسة الميدانية يوميا. في RNJ الأطار يقول أحد الصنـاء "في RNJ الميدان لا يجـ ألد يكول أنـسانا نشيطا ويتصرـ بحكمة وبسرعة حسـا الموقـع" و RNJ و الأمر العـال لا عند الصنـاء الريـد انـ دروا مـ أصول متعددة ووضعيا K مختلفة نتيجة لاروـ تاريخية خاصة بكل كـة.
- 2 - في لاروـ الانتقال التي أحـد RNJ خروج المعمرين الأوروبيـ مـ لـ جزـة و والـاز الصنـاعي الريـد أحـد RNJ "أربالا العمل" الزمنـ سـيل مـ لـ جزـة ثانية و والحماـ العمالي لتنشيط RNJ الممتلكا K واستـ RNJ بصور مختلفة (التـسير الريـتي النشاطا K الخاصة) و K عـز البرجوازية المحلية للتكـال ماليا وتقنيا مـ شراـC الوحدا K الصناعية الكبيرة ودار RNJ قد حتـد على الدولة منشـا قطاع عائد. فتكول القطاع العائد الريـد ساعد بدورنا الصناعا K الخاصة الموجـ ودة وكالـا عامـا مساـما في نشوـC الكـة الرابعة مـ "أربالا العمل".

7- **الكتلة الرابعة** والتي تكونت في إطار التنمية الاقتصادية و- في إطار استراتيجية معتمدة على التصنيفات ودارا لمواقعها السابقة في عملية تسيير المؤسسات الصناعية والإدارية التابعة للقطاع العام في إطار الكتلة الأكبر تقريبا والأكبر دراية بالواقع وبالتالي يمكنها التحرك أكثر في تسيير المؤسسات ووفقا للقوانين والنصوص المعمول بها.

-26-

البحث الأول: المرحلة الانتقالية ومهمة الفؤاـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ a

رجـ أؤا الكؤير مءا المنأر يؤا والسياسيؤا وعلماء الأؤماـ يؤقؤؤا على تـ سمية
 لـا R N J المرحلة بمرحلة الرؤمؤـ أؤ أنـا شـنـ K صدور أول قانونا للأؤسؤامـ الخـ a
 سنة 1963 و ميؤاؤ الجزائر سنة 1964. لؤا ما يـمـنا نـنا N و معرفؤة محتوؤ الفـانؤا
 والميؤاؤ الوطني ؤيما يؤعلؤ بالؤسؤامـ الخـ a أؤى نؤمؤؤا مءا أؤليل مءة مـ سـانـمؤا
 أؤ عؤمـنا ؤي التؤمية الأؤصاؤية والأؤؤماؤية والؤي مءا المءروؤ أؤا تؤؤؤا انعكاسـ لما
 قؤؤؤ لـا مءا ضمـنا K وؤشؤيعا K أو أنـا N رجـؤ كل ما قؤؤؤ لـا N و مشارؤؤنا 5ـ ي التؤمية
 تؤقى مرانؤنة بشروط أخرى وبؤصاءـ a نابعة منـا P

لؤا المرحلة الأؤؤقالية ؤي الجزائر يؤمؤؤا تقسيمـنا لؤى مرحؤؤيؤا أؤ مرحلة مـا قـل
 الأؤؤؤال ويؤلؤا عليـنا اسؤؤ مرحلة الأؤرة الؤيمؤراؤية الشؤعبية وؤيـناـا توجـ K كـل
 الكؤا K والشراؤؤ المؤونة للمؤؤمـ مءا أؤل نـنـ 2 واحد و N والأؤؤؤال السياسي للـؤؤؤ.
 أما المرحلة الأؤية ؤيـنا مرحلة الأؤرة الؤيمؤراؤية الوطنية وؤيـنا بءأ تبايؤا المـصاؤ
 بيؤا مؤؤا 2 الكؤا K وبءأ K الصراؤا K على مراكز القرار مماؤل طريـؤ التؤمية
 النأراسمالية مـنؤؤ بنؤيؤنـ و N و ماؤرؤ ؤؤؤ ؤي العؤيؤ مءا الؤول ومـنا الجزائر.

"لؤا الأؤصاؤ السياسية والأؤصاؤية والأؤؤماؤية للجزائر عؤاة الأؤؤؤال نـي
 الؤي أؤا لؤى تؤؤيؤا قؤاـ عاؤؤ أسؤؤا N مـناؤ التؤمية الأؤصاؤية والأؤؤماؤية ولكؤا
 لـا R N J لـا بؤؤؤا عراقيلؤ مما يؤعلنا نؤساعـل عؤا عؤؤة R N J القؤاـ بالؤولة الؤيمؤراؤية
 الوطنية P والعراقيل السياسية والأؤصاؤية الؤي أؤا لؤى تؤمؤيؤا القؤـالـا 5ـ ي
 الجزائر مءا أؤا يؤبؤؤ قؤة اقؤصاؤية وؤي الوقـ نؤسؤا تؤؤيؤا وعرقلة القؤاـ العاؤؤ على
 أؤاؤ مـنـمـا المؤمؤلة ؤي التؤمية الأؤصاؤية والأؤؤماؤية لؤاؤة أؤلية أؤراؤ المؤؤمـ".⁽¹⁾

لؤد سـانـمـا K أنؤاؤة وؤؤيا K تاريخية ؤي تؤؤيؤا القؤاـ العاؤؤ الجزائر آؤي:

1- الوؤؤية الأؤلة: نؤمؤل ؤي معانؤة أو اؤؤاقية هـيؤيالـا الؤي سؤؤـا بؤؤيؤـل ملكيـة
 وؤسائل الأؤؤالا مءا الأؤارة الأؤؤمارية لؤى الؤولة الجزائرية.

(1) - مؤؤية الأؤرؤؤا مرجؤا سـبؤؤ a . a . 132 - 133.

"عملية المد والجزر كانك تقوڤ بزج القوة الاجتماعية المشكلة للجزائر 5-ي
 5جر الاستقلال واني خلاصة الجناث العسكرة الـ يعتبر أكر تجانسا وتديما وجناث
 التديما الجماهيرية التي تطالا باستمرار بالعدالة الاجتماعية وتحسيدا الـ روج
 المعيشية".⁽¹⁾ الجا التديما وجدك في طريق التنمية الرأسمالية النـ الـ يخلصنا
 مدا كل سلبيا العزاد الماضي مما جعلنا في مقدمة مدا وقـ 2 ضد الـ استراتيجية
 النيوكولونالية لادول الرأسمالية ولأحتكار الـ محتوـ الـ طريق كالـ يتمركز
 حول إنشاء وتطوير قطاع عاـ لـ عدة أندا 2 اقتصادية اجتماعية وسياسية ويعمل
 على تغيير الملكية الكولونالية إلى ملكية وطنية لوسـ ائل الـ التـ والسـ ترجاـ كـ لـ
 الأروا الوطنية واستقلالنا وفقا لنـ 2 التنمية. الـ بعدـ دما نتـ سألـ عـ لـ القـ وـ
 الاجتماعية والتيار السياسية التي سألـ في انطلاقة عملية اللـ ورة الديمقراطية
 الوطنية 33 الـ الجابة بصـ عامة تكولـ على أنـ متكونة مدا القوة التي تضرر مدا

-28-

[illegible]

-29-

لكل ورع التناقض والعراقيل لـ 35 قطاع الدولة قد تطور بسرعة على حساب القطاع الخاص على سبيل المثال "يشار إلى القطاع في سنة 1983 بنسبة 70.5% من الانتاج المحلي الخام"⁽¹⁾ ومن أجل هذا فإن العوامل المعرّقة نجد:

1 - في موقع الجزائر ومؤسساتها المعاد إلى الاستعمار في شكلها الجديد قد أدت إلى عرقلة المسيرة إلى الاستعمار في شكلها الجديد وتحكم قطاع التعاون الاقتصادي والتعاون في ميادين أخرى ما زال في صيغة جديدة للاستعمار القديم. في القطاع الموحد المصادم والجزائري التحليل يبقى لتيار معيّن داخل أجنحة الدولة بينما يرفض التيار الآخر ضرورة إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول المركز والولايات الرأسمالية العالمية من خلال التعاون الاقتصادي والفكري العلمي والتقني والتكنولوجي ويعتبر الأمر مدمر - روي من - ضرورة وضرور إلى أجل تدعيم بناء قاعدة اقتصادية في إطار تكامل المصالح.

إن سلمنا بوجود التيارين التيارات فقط كتعبير على مختلف القوى الاجتماعية داخل الدولة وأجنحة الجزائر فنحن نقول أن قضية الثورة الديمقراطية الوطنية لا يتصل فيها بعدد أو "الجزائري" المرحلة تنتهي بعدما تتحقق من سياسة اقتصادية إيديولوجية واجتماعية - لا - من أجل كلنا إلى تلبية الحاجات الضرورية لكل القوى الاجتماعية التي تتناقض مصالحها حسب درجات متفاوتة مع مصالحها وأنشأ السيطرة الكولونيالية والنيوكولونيالية والأمبريالية وحالاتها"⁽²⁾.

في مرحلة اللامبانيا قد أعطى توجه جديد للمجتمع الجزائري وخصوصة بعد تحديد المكانة الجديدة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والوفاة بصورة واضحة في مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية قد وصل إلى نتيجة مناقضة لتأنيدها المسطرة في الصراع للصعوبات السياسية والاقتصادية والصراعات لمختلف التيارات مسارين ومن الجزائر التيار كنج:

- تيار الأمبريالية كقوة سياسية منظمة.

(1)- Mohamed Lakhdar Ben hassine, Le secteur d'Etat en Algérie et la révolution nationale démocratique, sa situation et ses problèmes, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques. N°1 Mars 1989, p. 15.

(2)- M. L. Benhassine : Idem, p. 16.

١٠٠٪ تابعة القطاع العام للسوداء الرأسمالية (حوالي 95٪ من المبادء K مـ٧ R-١٢١ السوداء) قد جعلنا مننا يتأخر بكل ما يجرأ في السوداء الرأسمالية وبالتي التـهـاير السلبى على المرحلة الانتقالية و١٢١ R١٢١ لكونها الكائن R١٢١ ينتجنا يـجـول لـى الـسوداء الرأسمالية بفضل ميكانيزماء التبادل غير المتكافئ من جرائق التقسيمة الدولية للعمل. كما أن عملية إنتالاء الرأسمال وعادة إنتاجنا وطنياً تبقى التقتـصاد الـوطنى تـالـى مالىـا وتكنولوجيا. "باللضادة لى ١٢١ R١٢١ العتاقاء الخارجية وما ينتل عنزنا من تأثيراء كـسـلمية على التقتصاد الوطنى أننا نجد تحراا داخلى لتعزيز قاعدة البرجوازية بتحالفنا مـ٧ البروقراطيين والعسكريين".^(١)

(1) - مجنية التزرؤة نشوؤ الطباق K في الجزائر مؤرجى سادؤ f . 135.

في السنوات الأخيرة الاقتصادية العالمية في تلك الفترة قد جعل الأمر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال قطاعي الطاقة أمر ن جدال في ذلك. كما أن وجود مختل - 2 التيار في جبهة واحدة وداخل أجهزة الدولة قد عرف من امتيازات أساسية. في التطور السريع سواء المعامل أو غير المعامل للقطاع الخاص والاستثمار في - 3 ونتيجة لذلك العراق والصعوبات التي واجهها القطاع الخاص بالإضافة إلى كونه الأخير يعتبر من العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص في بعض أسعار مدخلات المدعمة من طرف الدولة والتي تسمى للبتخفيض تكاليف الانتاج وعدد وجود سياسة فعلية لمراقبة أسعار منتوجات وحماية السوق الوطنية من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجية مما ساعد في تعويض أرباحها وبالتالي توسعها.

في المرحلة الانتقالية في الجزائر في مرحلة الخمسينات - 4 والآثار الاجتماعية الموجودة داخل الدولة التي انحصرت خاصة ببناء تيارين الأول يشكل قاعدة اجتماعية لجزء والثاني يتمثل في خلط عناصر اقتصادية واجتماعية تحد من تطورها. في التيار الثاني قد وجد الدعوى من قبل القوى الخارجية مما جعلها يتمكن في أغلبية المجتمع - 5 من القضاء على محتوى الجزائر المرحلة ونما وما حد في ذلك في الكثير من الدول وكما أن على الوضعية نجد أن الدولة على سياسة الانتاج الاقتصادي في مصر في بداية السبعينيات وأن الدولة على التوجه إلى اقتصاد السوق في مطلق التسعينيات في الجزائر.

2-1 - قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ 26 جويلية 1963(*)

في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حداة الاستقلال كانا يتميزان بخاصة بضع المفاهيم الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية واجتماعية شاملة. ذلك على الدولة أن تساهم أو تتعاون مع القطاع على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب للاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحاسبة على المنشآت الموجبة ودة قصص - 6 درك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار الخاص أعطى حرية للاستثمار الخاصة ولكنها بشروط أنما:

(*) - في القانون كانا موجبا خاصة للمستثمرين الأجانب رجحان في استثمار الخاص الوطني.

٤- تحديد و تجديد عوامل الانتقال.

٣- التكوين و الترقية المهنية للعمال.

لقد صرّث وزير الاقتصاد في تلاء الكثرة السيد "بشير يومعزة" أمـ المجلـ Σ الوطني في 30 ديسمبر 1963 بما يلي: "لننا نرعى في بقا القطاع الخا f و لكننا نعلم أننا سيزول في التمد الطويل... لننا نرعى في قطاع خا f يجلا لنا كـ وادر جديدة و يحاU على الموجودة و التي نحلا في أم Σ الحاجة ليلنا"⁽¹⁾. كما صدر 5ـ في Σ الجريدة الرسمية التي تضمنها قانونا الاستثمار الأول القانون المتعلق بالسـ ترجا الدولة لأمنا و الإدارة الفرنسية والتي اشترانا الجزائريل.⁽²⁾

١٥٤ المآخذ Njنا Njو التناقض الضمني في تصريحK وزير الاقتصاد Kملج جزمة
يرعلا في قطاعا f يساDž في التنمية ويحاU على المنشكK والكوارث وملا جزمة
أخرى njو مزند بالتعميد في التأجل الطويل. كما ألد محتو القانون الرآ أعطى حرية
وتشجيعا K وضمناK للقطاع الخا f خاصة القط-ال-خالف الفاجنب-ي ب-شروط
معروفة تتناقض وسياسة الدولة في استرجاع الأمثلا التي اشترانل الجزائر يوليا حتى
وجل كانك علما حسلانية.

$\mathbb{R}^n$ التناقصا K ذي التي أد K إلى تخو $\mathbb{R}^n$ الرأسمال الخا f سوا C الأجنبي أو المحلي م $\mathbb{R}^n$ استثماراً K النتائج ضئيلة $\mathbb{R}^n$ الأمتياز K الممنوحة والمتمثلة $\mathbb{R}^n$ تحويل جز C م $\mathbb{R}^n$ الأربا θ إلى الخارجا م $\mathbb{R}^n$ لا يعطي $\mathbb{R}^n$ القانون $\mathbb{R}^n$ م $\mathbb{R}^n$ مشروعياً فقط.

(1) - تدخل السيد: بشير يومعزة وزير الاقتصاد والمالية أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963.

(2) - الحمانيّة الحزائيّة الديمقراطيّة الشعبيّة الجريدة الرسمية: 02 أوك 1963.

١١- مخاطر الاستثمار الصناعي كبيرة مقارنة بالتجارة والتجارة.

أما عند التحكيم من السيطرة والتأثير على القرار K - السياسية 5 - المية -

الوطني يشير إلى أن إمكانية الضغوط السياسي لـ Rn القطاع Y محدودة RQ اعتمد على قوتنا

قطاع RQ القضاء على عتقاتنا بالقوة الخارجية المعادية للنز N RQ تسلكنا - بناد.

المية يشير إلى أن الخطر يقتي من الرأسمال الأجنبي "LQ المزج Dz وال- ضرور آ - N و

القضاء على كل محاول K الرأسمال الأجنبي في التأثير على الحياة السياسية الوطنية

-35-

وتوجيه القطا ٧ الخا f حتى يصبو منتل ومريو ٥٥ وأل يـ dār يجايـ ا على التنمية
اقتصادية والجمعية ٥ وأل ٥ يتوجه إلى النشاطا K غير المنتجة. ٥٥ RNJ سيا
ونارا لعد ٥٥ تحقيق أناد 2 القانون ال أول للاستثمار سنة 1963 صدر القانون الـاني
للاستثمار الخا f ٥ سنة 1966.

[illegible]

(1) - خطأ الرئيس Σ الراحل Nj وار آ يومئذ مطار K الّمة في 19 جوالا 1967.

الدولة قرر أن تتبنى هذا المبدأ المختلط أو الاستثمار المزدوج في القطاع الحيوي التي تخص لسلطة وحدها... وهذا الواضح أن الاستثمار التي سيتم تشجيعها في تلك التي تتعلق بالسلطة الاستثمارية وبالتالي الوسائل التي تكمل صناعة السلط الرأسمالية".⁽¹⁾

لقد أكد أن القانون على أن يضمن دخول الخواص ومشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الوقت من هذا ضمانا ومزايا مثل الاعفاء كلياً أو جزئياً لمدة عشرة سنوات من الضريبة على العقارات وتخصيص الرسوم الواجبة المدد على وسائل الائتلاف المستوردة والاعفاء كلياً أو جزئياً أو تدريجياً من الضريبة على الأرباح الصناعية. كما أن هذا القانون كان الاستثمار أكبر من 500 ألف دينار جزائري أو 35 ألف دولار يمكن أن يمنح هذا الائتلاف أو استثمار استثنائي في منطقة جغرافية معينة. كما حدد الشروط التي تمنح بمقتضى هذا القانون لإنشاء الاستثمارات وأنشطة الجزر لخدمة وطنية للاستثمارات التي تتجاوز 500 ألف دينار جزائري بينما الاستثمارات الأقل حجمها تخضع لرقابة لائحة لجانا جزئية كما تحدد المادة الثانية من البند الأول من القانون. كما أن القانون على أن القانون يجرى سينشور في المستقبل يحدد القطاع كوالد والرواد الاقتصادية التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.^(*)

3-1-2- الميثاق الوطني 1976.

في المحاور المتعلقة بالقطاع الخاص التي حللها الميثاق الوطني لسنة 1976 جاءت مكملة لتلك التي حللها ميثاق الجزائر 1964 ولكلها بإزالة الغموض الذي ساءد في الميثاق الأول. رجح أن بعضنا بقي يتصمم أن الخواص والجموع. هذا الميثاق من قطاع خاص مستغل يمكن أن يصبه أداة سيطرة تدل على اتخاذ القرار السياسية عكس الميثاق السابق الذي كان يربط بين الجزائر وبين مجرد قطاعات اقتصادية

(1)- R.A.D.P, Ministère des finances et du plan : Le code des investissements, Alger, Septembre 1967, p. 5.

(*) - القانون الذي ينشر.

سيحدد هذا تراكيز الأروعة عند الخوا f و كما ألد القطاعا K أو ىروى النشاط التي سمو O لل
بذل ينشط ىزنا تحد هذا تطورا بىضل مراقبة الدولة للUN و IRN أيضا للذ يتحقق. كالد-ال DZ
الضريبي ىير المذل و ىير الصار و عدد احتراذ القوانين لل الخاصة بىماية العم-ال و
كان أيضا هذا العوامل المساعدة بىل هذا ألد تكول عوامل توجيى لللأستثمار والحد هذا
تراكيز الأروعة التي تستلزم لل ىير ىتاجيا.

Ω التحا θ في تولي الدولة رعاية القطاع f الخا α قد أعطى نـ λ عكـ Σ

أ N دا Z المسطرة أ α للدولة ب Rn ق K ل N كل شي C بتكاليف منخفضة و K لـ N

الحماية م L المنافسة الأجنبية م L خنأل قانونا احتكار الدولة للتجارة الخارجية وكونـ K

ل N سوؤ داخلية بفضل التوليد في القطاع العا ω وبالتالي زيادة الطلا على منتوجات N

م L را لزيادة كتلة الأجور كما كالم عليه η استجآ n وتكويدا لروة كبيرة كالم بالمكالم

تحويل n إلى القطاع K المنتجة والمسا n مة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

قبل البداية في تحليل الدور R_1 لعب N القطاع γ الخ f أو النتائج التي حققها U_1 بد M الإشارة إلى أن N مشكلة توازن الباحث t في R_1 المجال U والمتعلقة بالخـصو f بمشكلة الحصول على الإحصائيات K M ناحية وتضاريفها M ناحية ثانية.

١٥ الفطايخا f يحاول بشتى الطرق التزجرا ملا الأعداء على العمال أو على
رفد الأعمال أو الأرباب وحتى عدد الأعداء في بعض الأحيان على مقدساتنا خاصة
إر كاكن حربية صغيرة أو مقدسا ك عائلية إر كمع الأخصائيا مـ لـ نـ يـ و
تقريبية. بالاضافة إلى أن الفطايخا f الموازي أ آ غير المعلل عند يـ شكل
نسبة كبيرة تفـ در بـ 30% وتدخل ضمن الإحصائيات.

٥١١ الدراسة التي قام بها مجلة الجيد في سنة 1981 قد بينت أن القطر γ الخاف موجود بصورة عامة في كل الدروع النشاط الاقتصادي مثل قطعة أرض صخرية معدة للاستزراع العائلي إلى المؤسسة الصناعية المتطورة العصرية بتختلف حجمها.

١١ استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمـدتها الجزائرـ ر١٠ قـ د
اعتمدت على الصناعة الـقيلة كركيزة للـنمـا والتخطيط الشامل كـمـسـلـولـا والـقـطـاـلـعـاـلـكـرأئـدـ. تتـصـمـلـ الـاـسـتـرـاـتـيـجـيـة في ٥٣ الـوـقـا وضمـنـيـا تمـيـز الـدور الـقـطـاـلـعـاـل ١٠
٥٣ عـطـا الـنـاحـيـة الـدـاـريـة مـكانـة جـد اـلـاـنـويـة في الـدـصـو ١ الـخـاصـة بـالـسـيـاسـا
الـاـقـتـصـاـديـة وـحـدـدـت الـمـزجـا مـعـيـنة في عـمـلـيـة الـنـمـيـة الشـامـلـة كما حـدـدـت الـشـرـوط
تـطـور مـلـسـسـاتـا وشـرـوط هـسـتـرـاـل الـيـد العـامـلـة وكـمـا عـاـدـة الـاـنـتـاـلـا ٥٣. مـلـا نـاحـيـة آخـرـا
١٣٣ اـنـمـيـة وتـكـيـد دور الـقـطـاـلـعـاـل في الـنـمـيـة الـاـقـتـصـاـديـة والـاـجـتـمـاعـيـة الـسـاـنـيـا ٥٣. في
التـكـيـر الجـد آ حـول الـقـطـاـلـعـاـل ١٠ وـخـاصـة شـرـوط مـشـارـكـتـا ودمـاجـ ٥٣. في خـطـط
الـنـمـيـة و١٣٣ حـتـى نـاـيـة الـسـبعـيـنـا.

-44-

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية p jRNj التسالة KÜD يبد + فيزنا RNj المبد + مـلـا خـ نـل
دراسة دور القطاع Y الخا f الصناعي والمتمثل خاصة في المساومة 2 جـ ل مـ شكلـة
البطالة مـلـا خـنـل مساوـمـنـة في التشريعـلـا وكـلـا مساوـمـنـة في تكـ وبلـا القيمة المـضاة
وتحليل نوعية المساومة.

منهجنا تكاد طريقة تحليلنا وطريقة θ الشكلية ودراستنا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للجزائر L35 مشكلة البطالة وبالتالي التـشـجـيـل تطرحـى علىـى المـشـاكل الأخرى. وعند دراسة الصناعة الجزائرية سواء العلامة أو الخاصة ومـدّـة تطوـر الـمـسـاـزمتـي تجيـر الـمـشـاكل والعوائـد التي تعاني منها دولـة التطـور لـمـر العـنـصر الأساسي في التحليل يعني أننا لـم نلتـمـز بالموضوـعية والواقعية.

لقد نصص القوانين وأل النصو f المتعلقة بالأسثمار الخا f على تشجيعا و إعطافا ضمانا K لـ Rn القطا Y و خاصة الأسثمار K التي تسا Rn في التـ شـ عـ و وةـ لـ Rn النـ الضمانا K والتشجيعا K سنحاول في Rn البـ f التـ عـ على مـ مـ مسـ و تـ و لـ القطا Y الخا f مـ Rn القوانين وأل النصو f و Rn بتناول تطور التـ عـ في القطـ Y الخا f في Rn الـ كـ.

ولمعرفة RN التطور في قطاع الصناعة نبحث في التوزيع القطاعي للتسجيل
 مدة أجل المقارنة مع القطاع K الأخرى مدة جزءة وللمقارنة مع القطاع العام مدة جزءة
 ثمانية لنحل بعددنا مسألة التوزيع المزماني للعمال و RR لمعرفة نوعية اليد العاملة التي
 يستقطبها القطاع الخ f ويفضل توضيحها. كما يتناول البحث في نوعية المقدس سا K
 الخاصة مدة حيث تحديث التسجيل.

تطور الحماية والإلزامية النسبية للسلطات الخا ت ختلة الفترة (1967 - 1981) دولة المتحدة.

-46-

مختلف الخطط التنموية وبفضل ما يمنحه هذا من فرص وضمننا في التشغيل تدوّن تلك التي يمنحها القطاع الخاص تجعلنا يمتد أكبر نسبة هذا اليد العاملة.

- ولما سياسة الدولة في التعميد من واقع مناهضة الاستيعاب أو في مطالبة السبعينيات قد أدت إلى تخوّل القطاع الخاص وبالتالي عُدّ هذا - ورأى في شكل استثمار جديد خاصة الاستثمار الصناعي ونحو ما يحد من هذا الاستثمارية النسبية للقطاع الخاص هذا 37.2% سنة 1971 إلى 28.2% سنة 1981.

- ولما عنصر الربح الذي يعمل هذا أجل القطاع الخاص ويجتهد في كل الإنتاج كالمكي يعمل من أجل جعله يلجأ إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكاليف اليد العاملة التي نجدنا يعمل على استغلال أكثر لما هو موجود وكما يتباين سياسة التشغيل الموسمي والتشغيل بالساعة والتشغيل في البيت. ولما هذا السياسة تمكّن "أرباب العمل" هذا التزهر هذا الضرائب المختلفة بفضل عدد الأعداء في العمل - لـ هذا - صال الضمان الاجتماعي. وضاعة إلى أن وجود عدد هذا العمال هذا فئة البطالة - الريدا يشتغل هذا في القطاع العام إلى جانب العمل في القطاع الخاص وأن طبعاً دول الأعداء عنزجنا أضحت إلى أن اعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة.

ولما الذي بيد العمال المعلل عنزجنا والعمال غير المعلل عنزجنا يمكن أن يصل إلى نسبة 20% كما أنو الحال بالنسبة لسنة 1981 حيث نجد أن عدد العمال المعلل عنزجنا رسمياً حسب وزارة التخطيط أنو 655.000 بينما العدد التقديرى أنو 797.000 أي بـ 142.000 عامل وأنو ما يشكل نسبة 20% هذا إجمالي العمل - المعلل - عنزجنا كما يوضح أنو - الجدول رقم (8).

الجدول رقم (08): عدد العمالة الاجرام في مختلف المناطق الاثنية (دولة المتحدة).

القطاع القانوني	1979	1981	1981 (%)
المؤسسات الوطنية	688.085	897.085	34.5%
المؤسسات العمومية المحلية	128.405	215.490	8.3%
الادارة	620.674	697.043	26.7%
مجموع القطاع العام	1.437.164	1.809.618	69.5%
القطاع الخاص	614.800 (*)	797.000 (*)	30.5%

(*) - العدد التقديرى للعمال الأجرائى فى القطاع الف الف .

Source : Abdelmadjid Bouzidi, l'industrie publique en Algérie, quelques observations sur l'emploi et productivité en Algérie, revue du CE.N.E.A.P, n°7, Alger, Juin 1986, p. 09.

الجدول رقم (8) بالاضافة الى التوضيح R في المقدمة فيما يخص الجدول رقم (7) وخاصة بالنسبة للعمال الاجرائ غير المعدل عن Dz n في اسمه لنا به عطاء كـ رة ولو وجيزة على التشغيل في القطاع العا Dz n حيث تسال Dz n المقدسسا الوطنية 5ـ في سنة 1981 بـ كبر نسبة في التشغيل و R بنسبة 49.5% أ تقريرا نص 2 عدد العمال 5ـ في القطاع Y رـ لـ الإدارة تبقي تستحو R على نسبة 38.5% و في نسبة كـ بـ رة لـ كنـ لـ تعطينا مـ كـ رة على هـ كـ الية التشغيل والبطالة المقنعة في الجزائر.

3-2-1-2-2- تطور التجهيزات حسب f وقطاعات النوازل.

ولمساكنة القطاع الخا f (دولاً الدّاحة) في إستيعال اليد العاملة بنسبة تراوح ما بين 34.3% سنة 1967 و 28.2% سنة 1971 تعتبر بنسبة كبيرة رة أخرىنا بعيداً الّاعتبار ألد إستراتيجية التنمية تعتمد في الأساس على القطاع العـالـمـلـا ناحيةً وباعتبار ألد جزء كبير قد يصل حتى 20% مـلـا العمال لـلـا يشمل الـلـا الـلـا ناحية ثانيةً وباعتبار ألد القطاع الصناعي نو الرّ يوذر أكر الدر f للتشغيل والرّ الّ يفضل القطاع الخا f الّ استثمار فيلّ ذلّرا لعدة أسبلا ركر أعنّال مـلـا ناحية ثالثة. لكل رن رنا الّ اعتبارا ك تستدعي منا تحليل رنا النسبة الكبيرة في التشغيل ورن مـلـا خنّل التوزيع القطاعي بالمقارنة مـلـا القطاع العالـمـلـا وكر داخل القطاع الخا f نـلـلـا لمعرسة مدّة مساكنة القطاع الخا f الصناعي في إستيعال اليد العاملة مقارنة بمـلـا و

الجدوة رقم (09): تالور النخيلة حسب فئاعا النوايا للتقريب (1967-1981).

(*) - θ.δ.η: حصة القطاع الخا f .

1- نتائج البحث حول التشجير والتجور المرجى سابع.

- 49-

- قبل الستةينات المتزايد في تكاليف إنشاء منصلا شغل في قط - الصناعية جعلت القطاع الخاص يحول تدريجيا نشاطاته إلى القطاع ك أقل تكلفة في إنشاء منصلا شغل واحدا كالفنل والتجارة والخدمات أو بعض الصناعات التي لا تتطلب تكاليف كبيرة مثل التصنيع في المرحلة النظمية. كمال على الوضعية نجد أن الشركة الوطنية للصناعة النسيجية سابقا تقويع بعلميا ك الإنتاج - التي تتطلب - استثمارا ضخمة كتحضير القماش - الصباغة - الخيط. "لقد تكلفت إنشاء منصلا شغل في مؤسسة عمومية في الجزائر كمن تراوحت ما بين 200.000 و 300.000 دينار جزائري في سنة 1974 بينما يعود للقطاع الخاص الجزء - الذي يتطلب - استثمارا كبيرا كالتفصيل والخياطة والرقم تقدر تكلفة إنشاء منصلا شغل - لذيلا بـ 26.000 دينار جزائري".⁽¹⁾

- قبل الستةينات النسبية للتشغيل في القطاع البنائي والتشغيل العمومية كان - في الستينات مستمر حتى وصل ك 51% سنة 1970 لتعود إلى انخفاض تدريجيا ابتداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وتصل إلى 30.7% سنة 1981. على الوضعية ترجح في الأساس إلى لجوء الدولة إلى الشركات الأجنبية في بداية الثمانينات من أجل إنجاز عدد كبير من المشاريع في القطاع سواء في بناء المسالك أو إقامة الطرق والجسور وإلى المشاكل والعراقيل الإدارية التي يتلفها القطاع والتي نتجت - لندرة المواد الأولية الأساسية للقطاع البنائي والتشغيل العمومية في تلك الفترة ونج - الأسمنك والحديد والخشب.

على الجزائر المشاكل تعدد بالضرورة إلى الزيادة في المدة الجمالية لتنفيذ المشاريع وبالتالي الزيادة في تكاليف الإنجاز التي تعدد بدورها إلى انخفاض الربحية المتوقعة. على الوضعية أد ك إلى تحويل النشاط إلى قطاع آخر كالتجارة والخدمات خاصة النقل والرقم بدأ ينتعش بفضل سياسة الدولة في المجال. كما أن المة - الأولى إلى - بدأ ينشط في قطاع البنائي والتشغيل العمومية وقد لجئوا إلى تقليد عدد العمال.

(1) - Association Algérienne pour la recherche démographique, économique et sociale, A.A.R.D.E.S, Etude industrie privée, Alger 1974, p. 24.

في القطاع الزراعي ونظرا لطبيعة التشغيل في القطاع الزراعي لا يمكن أن يسهل العمل بعدد أقل من العمال الأجانب لعدة أسباب منها: مصالحة الضمان الاجتماعي والضرر الذي تلحقه بالبيئة المحلية. يشتغلون باليوم أو بالساعة.

في القطاع الخا f يفضل القطاع الزراعي الذي يشاطر القطاع الزراعي في القطاع الزراعي يتطلبا يد عاملة KIR مة KIR عالية ما عدا العدد القليل من الطائرات العليا والتقنيات في البناء والهندسة المعمارية. بينما يشغل عدد كبير من العمال دولاً آتية من دول IR-Nj ونووي اليد العاملة التي يفضلها القطاع الخا f ويميل إلى توليد سواك موسمي أو باليوم أو بالساعة ونظرا لارتفاع الكلفة في دول الطلاق على دول الأجور التي تدفع لجزء ما تكوّن دول الحد القانوني.

في القطاع النسبية للتشغيل في قطاع النقل كان KIR شديداً ثابتة سواك بالمقارنة مع Y القطاع العائد أو مقارنة بالقطاع KIR آخر داخل القطاع الخا f في القطاع حتى نهاية السبعينيات حيث كان حوالي 30% مقارنة بالقطاع العائد.

في القطاع يركز على أن من مظاهر السبعينيات KIR الجزائر حركة واسعة في مجال التعميد لكل الأنشطة الاقتصادية الحيوية ومنزلة قطاع النقل. مما أدى إلى تدعيم القطاع العائد بالشركة الوطنية للنقل البري والشركة الوطنية لنقل المسافرين و IR-Nj دول التطور إلى النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية IR-Nj كالم - لاحتكار الدولة 100% في تلك الفترة.

في النمو الديموغرافي بنسبة عالية من ناحية وسوء التوزيع والاستغلال للملح للمكانيا القطاع العائد في مجال النقل من ناحية ثانية وقد أدى بالدولة إلى التفكير من ناحية السبعينيات في اتخاذ صيغ جديدة تمكّن من تحسين القطاع الزراعي نظرا لضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتطلبه من وسائل النقل سواك بالنسبة للشخا f أو البضائع مما جعلها تتبنى سياسة اللجوء إلى القطاع الخا f الوطني لتضاد وتكامل الجهود في IR-Nj المجال الحيواني ونو ما يفسر النسبة التي وصل إليها القطاع الخا f في مظهر الألمانية 53.9% سنة 1981.

3-1-2-3- ذووعة الدد العاملة.

-52-

الجدول رقم (10): نوعية اليد العاملة في الصناعة الخفيفة للفترة 1967-1981.

المصدر: أعداد الباح + مستنادا إلى:

2- الدليل الإحصائي للحزائفة العدد 13 سنة 1987 مرجع سايف.

4- Statistiques: N° spécial, rétrospective (1962 – 1990), N°31, Op.cit, p. 6.

العضلي للعمال ٥ على مزماراتمزDž وتةNžيلزDž المزمني وIRN لي ٥ نقط في البناء والتشـ. مجال العمومية ٥ ولكلا حتى في قطاع التجارة والخدمات.

- وجود نسلا ضعيفة في كتلة الطاراك العليا مقارنة بالكتلة الأخرى 1.4% سنة 1967 والتي بقا على 5% التجازا العائد ربح نمو بسيطاً حيث وصل Kl سنة 1981 إلى 2.8% يربح أساساً إلى:

- ولذا النمو البسيط في فئة الطاراك العليا يرجع أساسا وابتداءً من الألمانية-K إلى ألم المقسساK الخاصة قد تطورك نوعيا من حيث وسائل الانتقال وبالتالي يجـ لا للجوء إلى الطاراك التي تسيطر RNJ الوسائل.

أما بالنسبة لخدمة التقنيون والعمال الجدد مختصون والريفيين كانوا يشككون في نسبة معتبرة في نهاية الستينيات 17.5% سنة 1967 بدأ الريفيين النسبة في التراجع في مطال السبعينيات إلى أواخر وصل إلى 9.9% سنة 1981. الريفيين يعود إلى تحول العمال الجدد مختصون إلى القطاع الخاص إلى القطاع العام خاصة في بداية السبعينيات التي تمتاز بحركة واسعة في المشاريع بالنسبة للقطاع العام من ناحية والضمانات التي يمنحها

القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص f من ناحية ثانية وكما التحوّل من التقييم لحداد K القطاع الخاص f من ناحية ثالثة.

- لـ كثة العمال المساعدون في كثة تشتغل خاصة في در البنـ والـشـ جال العمومية لـ نجد لـ الزيادة النسبية في بداية السبعينيات مـ انتعا لـ القطاع الخـ لـ في لـ المجال تبعدما كانـ 8.7% سنة 1967 وصلـ لـى 17.7% سنة 1973 و21.4% سنة 1977 لتعود لـ الى الانخفاض مـ بداية الثمانينيات نـارا لتحول النـشاط لـى درو أخرى كالنقل كما ركرر أعنا.

حتى أجورنا المرتفعة تعوضنا من الكفاية الأخيرة ونلبي بجزءنا من تكاليفنا على التكاليف
الاجمالية لليد العاملة. بالإضافة إلى أن مدة العمل الأسبوعية غالباً ما تكون أكبر من 5- في
القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام لمدة العمل الأسبوعية قد تصل إلى 60 ساعة في
الأسبوع بالنسبة للقطاع الخاص بالإضافة إلى أن العمل السيئ كان - دائماً - في
وسائل الإعلام مما يقدّر إلى كلفة حواد العمل. وعلى سبيل المثال "سجل سنة 1982
في كل من عنابة وقسنطينة والبلدية ووزارة 3769 حاد + عمل مصرثو بجزء في القطاع
الخاص إلى أن منجز 37 حاد + أدّى إلى الوفاة".⁽¹⁾ كما أن الجزاءات قد أدت إلى - في سنة -
السنة إلى "502 توفى عن العمل للمطالبة بتحسين الأجور وملحقاتها وتحسين ظروف
العمل وكف الحقوق النقابية".⁽²⁾

3-2-1-4 - حجم العمالة.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه في الجزء المبحث عن نوعية اليد العاملة في القطاع
الخاص إلى أن الأخير لخصائصه الخاصة تتمثل في حجمه المتسلسل ونسبته في
كل من إلى البحث عن كيفية تعويض الربح وتخصيص المخاطر ونسبته المتسلسل
الحجم الصغير التي تشغل أول عدد ممكن من العمال. ولأغلبية الخ - في - رولا
بقدر كلما كبر المؤسسة يصعب التنبؤ وبالتالي التحكم والتسيير الجيد لها.

ولإحصائيات وزارتي الصناعة والخديعة والصناعة الأتية في سنة 1980 تعطي
النتائج التالية: 98.67% من المؤسسات القطاع الخاص الصناعي تشغل أقل من 100
عامل كما يوضح الجدول رقم (11). بالإضافة إلى أن الجدول يمكننا من أن نتتالنا
وتحليل النتائج التالية:

- بروز التنمية النسبية للمؤسسة الصغيرة الحجم حيث نجد أن 84.39% تشغل
أقل من 20 عامل وجزء يعود في الأساس إلى:

(1) - جريدة الثورة والعمل العدد 333 بتاريخ 13 أوت 1983 . 18 .
(2) - Yacine Ouled Moussa, dossier "le secteur privé", revue: le révolution africaine du 25 au 31/12/1983, p. 20.

- التخويع من التمهيد في التعاريف المعطاة من طرف الخط السياسي والبيدولوجي الرسمي الذي يقيس الاستغلال حسب الميثاق الوطني لسنة 1976 على أساس العدد الكبير للعمال. بل يلجأ أصحاب المصانع إلى هذه الشاغل وحدا كصناعية صغيرة ثم تتطاول عدد كبير من العمال حتى لا يطالبوا على التعريف المستغلين.

الجدول رقم (11): حجم المصانع الصناعية لسنة 1980.

المجموع	%	200 - 499	%	100 - 199	%	50 - 99	%	20 - 49	%	19 - 5	%	4 - 1	الحد الأدنى للمصانع	الفرقة
*2000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصناعة الميكانيكية والالكترونية
496		0	0.2	1	0.8	4	4.8	24	10.8	54	70.5	3.50	13	صناعة مواد البناء
341	0.3	1	-	0	0.6	2	3.5	12	13.5	46	46.6	159	35.5	صناعة الكيمياء والبلاستيك
885	-	0	0.1	1	0.9	8	2.5	22	8.6	76	37.3	330	50.6	صناعة المواد الخفيفة
1486	-	0	0.4	6	1	15	3.5	52	16.4	243	54.3	807	24.4	صناعة النسيج
651	-	0	0.3	2	0.6	4	2	13	5.8	38	53.3	347	38	صناعة الجلود والجلدية
832	-	0	0.1	1	21	16	2.5	21	8.4	70	50	417	37	صناعة الخشب والعلب
6691	0.02	01	0.23	11	1.04	49	3.06	144	11.23	527	51.37	2410	33.02	المجموع
100														

(*) حسب تقدير وزارة الصناعة الثقيلة والتي تشمل خدمات ما بعد البيع وورشات التصليح.

Source : (1) Ministère des Industries Légères : Fichier Industriel du Secteur Privé, 1980.
(2) Ministère des Industries Lourdes : Fichier Industriel du Secteur Privé, 1980.

- التخويع من العراقيل الإدارية عند طلب الحصول على المصادق والمصادق الأولية اللازمة للاستغلال والتي تؤدي إلى تعطيل المصانع عن العمل ولتصادف الخسائر يلجأ الصناع إلى تشغيل أقل عدد ممكن من العمال.

- العمل على ألا تكون نقابة عمال داخل المصانع بل يضلون تشغيل عدد من العمال دولاً الحد القانوني لإنشاء نقابة و(09) تسعة عمال.

- قد يشكل عدد العمال غير المعلة عن نسبة معتبرة وإننا احتمال كبير في ألا يكون العاملون العناصر التي أد إلى أن يكونوا جزءاً من المصانع صغيرة.

وقد رأينا أن نسبة العمال غير المعالاة عنزنج قد تصل حتى 20% مـ لـ عـ دد العمـال الإجمالي.

- قلا زنا اا ملا يما اا ملسسة صريرة مستعملة لعدد محدد ملا وسـ ائل ائتـ الا المتطورة وبالتالي ا تستدعي استعمال عدد كبير ملا العمال. كما أا اارة الاسرعة الالتي والعائلي للملسسة والنانجة علا عدو وجود اللقة في كل ملا نـ و أجنبـي عـ لا العائلة جعلت nznj يتصلوا الملسسا KIR K الحرة الصرية بالاضافة إلى عدو اءـ اأا علا أراد العائلة اليل حالب ما يشتعلوا في القطا العاد.

- ولذا أعلا المقدسسا كزني مقدسسا حرّيةً وبالتالي أنّ تتطالا عدد كبير مـ لـ العمال كما أنّها مقدسسا حديلة النشدة حيّا نجد "أل 56.7% منجزا لجزا ما بـ يـ 10 و14 سنة"⁽¹⁾ وبالتالي كزني لـّ تصل إلى مرحلة التوسّع بعد.

- $\mathbb{Z}$ التحكّز في التسيير بتعاليةً يجعل ملّا أصحاب العمل يدخلون مزجامة التصنيلا بخطى متخوذةً و $\mathbb{R}$ ما يجعل $\mathbb{Z}$ يلجئون في البداية إلى المقدسسا K - الصغيرة الحز.

- يتبنا الخوا f سياستزنجي في التشجيز والمتملة في التركيز على التس-تجول
بكلالة ليد العاملة الموجودة وIRNj لمعرتزنجي للعمال التس-ليول ولف-žnjž-5-žnjž-5-žnjž-5
يصلولأ أدا يعمل ČŪāNj العمال لمدة تصل حتى 60 ساعة في التسبوي عوU الزيادة
في حžž العمال وما تتطلب NjIRNj الزيادة ملأ أجور وملحقاتNj.

"الصناعة الخاصة التي تمكّننا نمو وتطور القطاع العام ونذكرها لمّا نتطلب منّا تكنولوجيا وتجزيئات K ويد عاملة مدربة ومواد أولية لتزجنا لئلا نكلد في متناول الجميع وبالتالي انتجنا الخوا f إلى المرحلة النهائية منّا عملية تصنيع المنتج والتـي غالباً ما تتطلب عدد قليل من العمال".⁽²⁾

(1)- Amar Touat et M^{ed} Kamel Chelgham, la participation de l'entreprise privée au développement industriel, A quelles conditions, revue du C.E.N.E.A.P, N°2, Juin 1985, p. 86.

(2)- Yacine Ouled Moussa, Dossier secteur privée, Op.cit, p. 21.

بالإضافة إلى أن الدراسة التي قام بها وزارة الصناعة الخيرية على 4800 مؤسسة صناعية في سنة 1981 قد استخلصت الإحصائيات التالية:

- 1650 مؤسسة أي 34.4% تشغل أقل من 5 عمال.
- 2400 مؤسسة أي 50% تشغل ما بين 5 و 19 عامل.
- 525 مؤسسة أي 10.9% تشغل ما بين 20 و 49 عامل.
- 140 مؤسسة أي 2.9% تشغل ما بين 50 و 99 عامل.
- 85 مؤسسة أي 1.8% تشغل أكثر من 100 عامل.

كما أن 2000 مؤسسة حسب تقدير وزارة الصناعة الأقلية^(*) والتي تشغل في الحديد والصلا والميكانيكا والإلكترونيات والتجهيزات والصلابة وخدمات ما بعد البيع والتجهيزات تصل في بعض الأحيان إلى تشغيل 500 عامل أو أكثر ولكن الوضع نادرا جدا.

في الدراسة التي قام بها "د. بلال شليمة" حول الهياكل الصناعية في ولاية وهران كان من نتائجها فيما يخص حجم التشغيل أن 1.5% من المؤسسات الصناعية الخاصة تشغل 150 عاملا بينما نجد 50% من المؤسسات الصناعية للقطاع تشغل 150 عامل على الأقل.⁽¹⁾

في الدراسة التي قام بها "أ. بلال جليل" بالنسبة للملاحة سكيكدة - قسنطينة - عنابة كان من نتائجها أن متوسط التشغيل في المؤسسات الصناعية الخاصة قد وصل سنة 1974 إلى 30 عاملا في حين بلغ المتوسط 400 عامل في المؤسسات القطاعية⁽²⁾.

في الأعين على قانون الاستثمار الثاني والـ 19 كان مرصفا بصرفا توضيحي سياسة الدولة في تشجيع الاستثمار الصناعية قد سمح لجذب كبير من الاستثمار

(*) - أنظر الجدول رقم (11) في 57.

(1) - D. Benchehida, Structures industrielles a Oran , thèse de troisième cycle, Paris 1980, p. 91.

(2) - A. Bendjelid, Implantations industrielles dans le triangle Skikda Constantine - Annaba, thèse de troisième cycle, Paris 1976, p. 82.

الأموال المكتنزة أو المستخدمة في التجارة مثل أن تكون في شكل استثمار صناعي وبالتالي خلط مناصلا شغل جديدة.

في التناقض ما بين ما جاء في بنود قانون الاستثمار الثاني والواحد اقتصادي والاجتماعي والسياسي في بداية السبعينيات أدرك إلى التحويلات وبالتالي وكما تشير الإحصائيات أن نسبة التحويلات من الاستثمار إلى الاستثمار الصغير تتناقص ما نجد مثلا في 1970 تصل إلى تشغيل 100 عامل وأما المتوسط قد بلغ 30 عام - ل بالنسبة للمشاريع المصايد على أنها في الفترة ما بين 1967 و 1972. كما أن نسبة التشغيل في سنة 1970 بلغت 10% من نسبة الاستثمار الصناعية الخاصة التي تشغيل ما بين 5 و 19 عام 66% وأما 10% فقط وصل إلى حد تشغيل 50 عام.

يمكن القول بأن سياسة الدولة منذ تحرير الاستثمار وحتى يومنا هذا - الجزائر - التي تشجع القطاع الخاص خاصة المستثمر في الصناعة مثل أجل المصالحة - في حل مشكلة البطالة خلط مناصلا شغل قد حقق جزء كبير من الاستثمار حيث وصل متوسط التشغيل في القطاع الخاص (دولة) نسبة 30% مثل الإجمالي في الفترة 1967-1981 والتي نسبة معتبرة إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كان تعتمد على القطاع العام.

في بعض النقاء في أن تزال موجودة في سياسة القطاع الخاص في الجزائر - في تعويض الربح بشتى الطرق مما يجعله يلجأ إلى توظيف نسبة كبيرة من اليد العاملة غير المدربة. كما يلجأ إلى عدد من العمال وتكثيف العمل بالنسبة لما هو موجود وبتأنيد إلى التشغيل الموسمي أو باليوم والساعة وحتى في البيئات. كما يعتمد على الاستثمار الصغير الحجم في معظم المستثمرات تشغيل أول مثل 20 عام حاليا ما يكمل أفراد العائلة من العمال ويدول إلى أن تكون.

3-2-2 - إجائية الأداة الخا t ج آ تكويذ القيمة المضادة.

"القيمة المضادة لوحدة اقتصادية (مقاسة بـ 5Y أو 5Y) هي إجمالي الأنتال للوحدة الاقتصادية (مقاسة بـ 5Y أو 5Y) مطروحا منها قيمة المدخات K المستخدمة في الأنتال خلال فترة زمنية محدودة".⁽¹⁾

القيمة المضادة على مستوى الاقتصاد الوطني وقيمة الأنتال المحاسبية للاقتصاد الجزائري هي إجمالي الأنتال المحلي الخا مطروحا منها الرسم الوحد الأجمالي على الأنتال والرسم الجمركية على الواردات K.

الأنتال المحلي الخا هي مؤشر اقتصادي ودالة في تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبالتالي نستنتج أن القيمة المضادة هي م- ل ب- يلا المقشرا KIR الدالة في التحليل للحك على مدة مساظمة قطا م- ا أو مقسمة أو 5Y ها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي تبقى ك- IR م- ل ب- يلا المقشرا K المزممة لقياس مدة ما وصل إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي في أ بلاد م بلادا العال على اختا 2 مستوى تطور ل و على اختا 2 الأيديولوجيا K. فبالا ما يرتبط معنوية القيمة المضادة بمستوى التطور المعيشي في الاقتصاد الوطني آ ب- دة لكل دالة القيمة المضادة تبقى مقرونة ببع P الشروط والتي تلخ f هي الآتي:

- آ بد أا يكون معدل نمو ل النمو السنو أكبر م معدل النمو السنو للسكا في فترة زمنية محددة آ آ معنى لنمو في القيمة المضادة IR كا الزيادة تطجى عليها الزيادة في عدد السكا وبالتالي ل المستوى المعيشي آ يتحسلا.

- آ بد أا تقتر ل بأبا K مستوى الأسعار نسبيا آ آ معنى IR زاد K القيمة المضادة بنسبة معينة تكون نسبة التضخم أو الزيادة في أسعار المنتوجا K خاصة KIR الأستزنا II الواسية أكبر م نسبة زيادة القيمة المضادة ل ل IR ل يغير في المستوى المعيشي لأراد المجتمع.

(1) - Mourad Labidi, Manuel de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'Algérie, 2^{ème} édition, O.P.U, E.N.A.P, Alger 1988, p. 64.

-62-

3-2-1- تطور القيمة المضاعفة في القطاع الخا f .

الجدول رقم (12): تطور مساهمة القطاع الخا f في القيمة المضاعفة.
للفترة (1967 - 1981).

الوحدة: 10⁶ دج بالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضاعفة	حصة القطاع الخا f	%
1967	13.849,2	9.113,0	65,8
1971	20.182,1	11.286,3	55,9
1981	154.461,1	45.845,7	29,7

المصدر: إعداد الباحث استنادا على:

- 1- Mohamed Amokrane Mohamdi, présentation de quelques comptes et agrégats de comptabilité nationale, annuaire statistiques, ONS N°9, Octobre - Décembre 1985, p.p. 46-47.
- 2- Mourad labidi, manuel de comptabilité nationale, Op.cit, p.p. 72-73.
- 3- Annuaire statistiques de l'Algérie 76-79-82, M.P.A.T- R.A.D.P.
- 4- Yacine Oued Moussa, "le secteur privé", Op.cit, p. 21.
- 5- Statistiques, n° spécial, n°31, Op.cit. p. 65.
- 6- Collections statistiques N°39, les comptes nationaux 1988-1989, tableaux et éléments de méthodologie, O.N.S, Ed : 92. p. 96.

في دراسة الجدول رقم (12) يمكننا ملاحظة تحليل تطور القيمة المضاعفة الإجمالية وكيفية تطور مساهمة القطاع الخا f في القيمة المضاعفة على استنتاج العناصر التالية:

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضاعفة في القطاع الخا f بصورة عامة من 9113 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 45.845,7 مليون دينار جزائري سنة 1981 إلا أن النسبة لمساهمة القطاع الخا f في تكوين القيمة المضاعفة كانت في انخفاض مستمر من 65.8% سنة 1967 إلى 29.7% سنة 1981. إن الانخفاض يرجع في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام الذي ارتفع من 34.2% سنة 1967 إلى 70.3% سنة 1981. إن هذا الانخفاض في مساهمة القطاع الخا f في القيمة المضاعفة لا يعكس بالضرورة تراجع مساهمة القطاع الخا f في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل يعكس فقط تراجع مساهمة القطاع الخا f في القيمة المضاعفة.

النشاط الاقتصادي. في الوقت الذي كان فيه التنمية الاقتصادية القطاع الخاص في بداية المخطط
الرباعي الثاني 45.5% وصل إلى 34.9% في نهاية التسعينات وتستمر في التمدد حتى سنة
1981 لتصل إلى 29.7%.

[illegible]

١٤ وضع الجناز الإداري والتخطيطي قد أدت إلى استحواذ الأقلية في المجتمع
 على الجزء الكبير من القيمة المضافة بالإضافة إلى صعوبة التخطيط بالنسبة للقطـة
 الخا f والتحكم في توجيه الاستثمار وبالتالي صعوبة توجيه جزء من القيمة المضافة التي

يحقّقها على عملية التنمية التي تدخل في عملية التوزيع المخطط بيد التراكيب وبالتالي الاستثمار والاستثمار في غير المنتج.

الجدول رقم (13): مساهمة القطاع العام والخاص في تكوين القيمة المضافة.

القطاع	الفترة	75 - 70	80 - 75	85 - 80
القطاع العام		53.86	64.28	70.2
القطاع الخاص		46.14	35.72	29.8

المصدر: إعداد الباحث استناداً على المصادر المذكورة بالنسبة للجدول رقم (12).

ولذا القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص f ونسبة كبيرة كما يوضح جدول رقم (13) ما قورن ك بة نسبية القطاع العام ودور في التنمية التي تدخل على كفاءة القطاع الخاص f ومساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة في عدة أساليب يذكر منها:

- في حيا لا الرقابة الكافية والتدقيق في تمكيد القطاع الخاص f مما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاتها في ظل المنافسة المتزايدة والارتفاع في كفاءة القطاع العام مما أدى إلى انخفاض أسعارها.
- انخفاض المتزايد خاصة على السلا المستثمرة في التنمية وبالتالي بيعها بـ f كـ K النوعية.
- انخفاض أسعار المواد الأولية والمواد النصية مصنعة لفترة طويلة بـ دولارات f مملو بـ فضل تدعيم الدولة لها مما يسهل للقطاع الخاص f مما أدى إلى انخفاض أسعارها.
- انخفاض النشاط الاقتصادي التي يفضل القطاع الخاص f الاستثمار في الإنتاج وموقعه في عملية الإنتاج. وهو يفضل الدرو التي لا تتطلب استثماراً كبيراً وعادة ما يكون في المرحلة النهائية مما يسهل عملية الإنتاج.

- الجدول رقم (14): التوزيعات للأعضاء للخدمة المضاعفة ومساواة الأرباح الخا t ج. ١٩٨١.
للفترة (1967 - 1981)

المصدر: أعداد البحار + استنادا على:

- 66-

الوحدۃ: 10⁶ دج بالسعار الجارية

المصدر: إعداد الباحث † استنادا على $\Sigma 5$ المصادر المستعملة في الجدول (14).

التالية:

- لجزيرة الكويت الخاصة في تكوين القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني نجد أن داخل القطاع الخاص تسيطر قطار التجارة والخدمات على 61% من تكوين القيمة المضافة سنة 1967. تسيطر لجزيرة الكويت لثلاثين سنة على 60,7% في سنة 1979 و 68,6% في سنة 1980. وفي الكويت على التتالي من بداية الثمانينيات إلى سنة 1981.

- إجمالاً مساحة القطاع الخا f في مجال البناء والتشغيل العمومية كان في تدني مستمر على مستوى الاقتصاد الوطني إجمالاً 71,7% سنة 1967 وصار إجمالاً النسبة إلى 50.2% سنة 1971 لتصل إلى 27.4% في سنة 1981. يرجع ذلك إلى أن إجمالاً النسبة بقيت شبه مستقرة داخل القطاع الخا f إجمالاً 17,3% سنة 1967 قارب في المتوسط 16% خلال السبعينيات لتصل إلى 29.6% سنة 1981. يمكن تحليل إجمالاً الوضعية على أنها اختلاص التسمية النسبية للقطاع الخا f في مجال البناء والتشغيل العمومية إجمالاً يعود إلى إنشاء وتطور شركات وطنية تابعة للقطاع العام في إجمالاً الشركات SONATIBA – DNC – ECOTEC – ملاحية ودخول شركات أجنبية في بداية الثمانينيات للميدان ملاحية شركة BOUIG – SAE ملاحية ألمانية.

ولقد نسبة مساهمة القطاع الخا f في تكوين القيمة المضافة 5- في قطـ الـ النقل والاتصال تبقى ضعيفة سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى القطـ الـ الخا f . فـ في تـ 84 مستمراً 27.8% في نهاية الستينيات وصل إلى 9,4% سنتي 1977 و 1978 و 20.5% سنة 1981. أما على مستوى القطاع الخا f فـ 1975 إلى 1977 النسبة ارتفعت إلى 25% تبقى ضعيفة 3% سنتي 1967 و 1968 وصل إلى 5.3% سنة 1981. فـ وضعه يعود إلى سياسة الدولة اتخذها 1975 إلى 1977 الحيوان بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة بحيث يعتبر الاتصال في 1975 الفترة محتكراً بنسبة 100% مما طرزه الدولة وكذلك النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية

وتدعيه النقل بفتحاش أسطول برآ تاي للقطاY العالم سواC لنقـل المـسـادريـلـا أو لنقـل البضائـيـ.

لكذا سياسة الدولة انتجازا IRNj القطاY تحيرK في مطال الألمانية خاصة كيمـا يتعلـك بنقل البضائـي ونقل المسادريـلـا وحسـلا ما منذO للقطـYـ الخـا f مـلـا مزايـا وتشجيعاK في نزايـة الألمانيةK في IRNj المجالـا 35نـا مـلـا المتوقـYـ أـلـا تـرتـةـYـ ذـسـبة مسانـمـنـا في تكويـلـا القيمة المضائـة ملـما نـو الحال بالنسبة للتشـجـيل.

قـلـا مسانـمـنـا القطاY الخـا f الصناعي (دولـا المحروقاK) 5ـي تكـويـلـا القيمة المضائـة على مستوـا الاقتصاد الوطني تبقى في تدني مستمرـا 35نـا مـلـا IRNj القطـYـ انخـصـضـا مـلـا 46.5% سنة 1967 إلى 23.9% سنة 1981. كمـا أـلـا ذـسـبة القطـYـ الصناعي الخـا f على مستوـا القطاY الخـا f 35نـا مـلـا بقـا ضعيفـة وفي انخـصـضـا 5مـلـا 18,5% سنة 1967 وصلـاK إلى 13.3% سنة 1978 و14.1% سنة 1981.

قـلـا IRNj النسـلا يتـكـد لنا أـلـا التنمية الصناعية في الجزائر كانـك تعتمـد ذـلـا وعملـا على القطاY العالمـا وأنـا رجـذ المحـاوـاK الجـادة ئـدرالـا القطـYـ الخـا f لئـسـتـامـار في قطاY الصناعة ئـا أـلـا IRNj أـخـير يـتـضـل قطاعـاK أـخـرـا كالتـجـارة والخدمـاK. رجـذ IRNj وذـلـا لما ركـر أعـنـا علـا نوعية الكـة الرابعة "تـريـالـا العمـلـا" وعـلـا القوانينـا المشـجـعة لئـسـتـامـار الصناعي ئـا 35نـا يتوـفـل أـلـا تـشـجـد كـة التـسـعـينـاK مسانـمـنـا أكـبر للقطاY الصناعي الخـا f في الحياة الاقتصادية للجزائر.

بصـة عامة يـمـكـلـا القول أـلـا القطاY الخـا f وحسـلا الدراسة التي قـاـذـا المركز الوطني للدراسـاK والتحـالـل الخاصة بالتخطيط في سنة 1982 ئـا 30% مـلـا القيمة المضائـة الأجمالية دولـا الكـة والمحروقاK ونـو يـسـيطـر علـا قطـاعـي التجارة والخدمـاK والكـة⁽¹⁾. أما في الصناعة 5مـلـا خـنـل 5Σ الدراسة على حوالي 300 مـلـةـسـة صناعية خاصة اتضـا أـلـا 70% مـلـا القيمة المضائـة للقطاY الخـا f نـا لـمـرـة لمـجـزوداK الـصـناعـاK الـصـغـيرة (Micro - Industries) وأـلـا مجمـل القيمة

(1) - Abdelmadjid Bouzidi, L'industrie publique en Algérie, Op.cit, p. 8.

الجدول رقم (16): الأهمية النسبية للأنواع العام والخاص في تكوّن القيمة المضاعفة في الصناعة.

المصدر: أعداد الباح + استنادا على:

- لقد تقا ϵ دور القطاع العا ϵ في تكميد القيمة المضادة في K - L - M - N - P - Q - R - S - T - U - V - W - X - Y - Z - AA - AB - AC - AD - AE - AF - AG - AH - AI - AJ - AK - AL - AM - AN - AO - AP - AQ - AR - AS - AT - AU - AV - AW - AX - AY - AZ - BA - BB - BC - BD - BE - BF - BG - BH - BI - BJ - BK - BL - BM - BN - BO - BP - BQ - BR - BS - BT - BU - BV - BW - BX - BY - BZ - CA - CB - CC - CD - CE - CF - CG - CH - CI - CJ - CK - CL - CM - CN - CO - CP - CQ - CR - CS - CT - CU - CV - CW - CX - CY - CZ - DA - DB - DC - DD - DE - DF - DG - DH - DI - DJ - DK - DL - DM - DN - DO - DP - DQ - DR - DS - DT - DU - DV - DW - DX - DY - DZ - EA - EB - EC - ED - EE - EF - EG - EH - EI - EJ - EK - EL - EM - EN - EO - EP - EQ - ER - ES - ET - EU - EV - EW - EX - EY - EZ - FA - FB - FC - FD - FE - FF - FG - FH - FI - FJ - FK - FL - FM - FN - FO - FP - FQ - FR - FS - FT - FU - FV - FW - FX - FY - FZ - GA - GB - GC - GD - GE - GF - GG - GH - GI - GJ - GK - GL - GM - GN - GO - GP - GQ - GR - GS - GT - GU - GV - GW - GX - GY - GZ - HA - HB - HC - HD - HE - HF - HG - HH - HI - HJ - HK - HL - HM - HN - HO - HP - HQ - HR - HS - HT - HU - HV - HW - HX - HY - HZ - IA - IB - IC - ID - IE - IF - IG - IH - II - IJ - IK - IL - IM - IN - IO - IP - IQ - IR - IS - IT - IU - IV - IW - IX - IY - IZ - JA - JB - JC - JD - JE - JF - JG - JH - JI - JJ - JK - JL - JM - JN - JO - JP - JQ - JR - JS - JT - JU - JV - JW - JX - JY - JZ - KA - KB - KC - KD - KE - KF - KG - KH - KI - KJ - KK - KL - KM - KN - KO - KP - KQ - KR - KS - KT - KU - KV - KW - KX - KY - KZ - LA - LB - LC - LD - LE - LF - LG - LH - LI - LJ - LK - LL - LM - LN - LO - LP - LQ - LR - LS - LT - LU - LV - LW - LX - LY - LZ - MA - MB - MC - MD - ME - MF - MG - MH - MI - MJ - MK - ML - MM - MN - MO - MP - MQ - MR - MS - MT - MU - MV - MW - MX - MY - MZ - NA - NB - NC - ND - NE - NF - NG - NH - NI - NJ - NK - NL - NM - NN - NO - NP - NQ - NR - NS - NT - NU - NV - NW - NX - NY - NZ - OA - OB - OC - OD - OE - OF - OG - OH - OI - OJ - OK - OL - OM - ON - OO - OP - OQ - OR - OS - OT - OU - OV - OW - OX - OY - OZ - PA - PB - PC - PD - PE - PF - PG - PH - PI - PJ - PK - PL - PM - PN - PO - PP - PQ - PR - PS - PT - PU - PV - PW - PX - PY - PZ - QA - QB - QC - QD - QE - QF - QG - QH - QI - QJ - QK - QL - QM - QN - QO - QP - QQ - QR - QS - QT - QU - QV - QW - QX - QY - QZ - RA - RB - RC - RD - RE - RF - RG - RH - RI - RJ - RK - RL - RM - RN - RO - RP - RQ - RR - RS - RT - RU - RV - RW - RX - RY - RZ - SA - SB - SC - SD - SE - SF - SG - SH - SI - SJ - SK - SL - SM - SN - SO - SP - SQ - SR - SS - ST - SU - SV - SW - SX - SY -

بنسبة 53.6% و 52.6%. كما بقي القطاع الخا f مسيطر على الصناعات النسيجية لكلا بنسبة أقلّ تبعهما كانK 86.8% سنة 1973 وصلK إلى 62.3% سنة 1979 لتبقى 5-ي الانخفاض المستمر.

- 34% من إجمالي الناتج المحلي الخا للقطاع الف الصناعي Nj-ي م-ل
نصلا 5ر الصناعي K النسيجية وأل 18.6% تعود إلى الصناعي K الرجائية-ة أ آل
أكار من نص 2 التتال المحلي الخا للقطاع الف الصناعي 52.6% Nj-و لم-رة
لمقساسا 5رعي الصناعي K النسيجية والصناعا K الرجائية وNj يعود بالدرجة الأولى
إلى العدد الكبير للمقساسا الخاصة الصناعية العاملة في Njل 5رعي.

.1990 - 1979 ۋ. ۳ - 3-3

(1)- Amar Touat et M^{ed} Kamel Chelgham, la participation de l'entreprise privée au développement industriel, Op.cit. p. 81.

3-3-1 - قانون الاستثمار رقم 11-82 المؤرخ 21 أفريل 1982.

(1)- Djillali Liabes: Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982, C.R.E.A.D, Avril 1984, p.5.

د- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجزئية بتأثير السكالي بالتواجد د-5 في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال المواد المحلية⁽¹⁾.

يشير القانون إلى عدة مقاييس لتقدير الاستثمارات كالمادة 18 على أنها المشاريع تقدر حسب مقاييس إنشاء مناصب الشغل وكإضافة قيمة للمواد الأولية والمنتجات النصص مصنعة بالإضافة إلى توسيع وتنويع الاستثمارات النجلاء والخدمات. كما تقاس الاستثمارات حسب قدرتها على إحداث الورداء وقامتجلاء-5 في المناطق المحرومة والداخلية للبلاد.

في النصو الخاصة بالاستثمار الخا f قد صدر ك مآ مرور الزملاء لكي توجلاء وتراقب وتعطي الإطار التآزف للنشاطاء الخاصة. كما كان ك في معلما حسب متطلبات أوضاء استثنائية وخاصة مما جعلها غير قادرة على مراقبة وتوجيه القطاع الخا f بتأغلية. كما أن التطور الاقتصادي الرآ شجعتنا الجزائر ملاء ناحية وتط-ور القطاع الخا f ملاء ناحية ثانية قد جعل ملاء الضرور آ مراجعة القوانين والنصو f . لقد مآ القطاع الخا f بصفة عامة والقطاع الخا f الصناعي بصفة خاصة تسرياء ك وتشجيعا ك لامة بزند جلبلاء إلى تحقيق التآزاد المسطرة ل-5 في خط-ط التنمية ومنما خاصة ما جاء في القانون 82-11 والتي يمكن أن نصنما-5 في أربعة حاء:

- المناطق المحرومة.
- الاستثمارات المنتجة.
- استثمارات أخرى.
- تسرياء ك عامة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-ة الجريدة الرسمية الفاء-ولاء رقم 82-11 المادة 8 البلاء الثاني 21 أو 1982.

- المناظرة المحرومة:

- الأعتاق الكلي ملا الضريبة على الأرباθ الصناعية و التجارية - لمدة خمسة سنوات ابتداءً ملا تاريخ بداية الأستغلال للنشاط المعتمد.
- الأعتاق الكلي ملا الضريبة على العقارK لمدة عشرة سنوات ابتداءً ملا نزائ-ة مشروع البناء.
- الأستفادة ملا الرشد الوحيد الأجمالي على الأنتالا عند الحصول على المعداك أو التجزئيزاك لأنتالا سلا تخصل للضريبة.
- الأعتاق الكلي ملا الرشد على النشاط الصناعي والتجاري والأعتاق الجزئبي الجزائي لمدة خمسة سنوات ابتداءً ملا تاريخ مزاولة النشاط المعتمد.

- الاستثمارات المنتجة:

- الإعفاء الكلي من الرسوم الوحيد على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات.
- الاستفادة من الرسوم الوحيد الجمالي على الانتقال عند الحصول على معدا K أو تجاريزا K لانتال منتوجا K تخضف للضريبة.
- الإعفاء الكلي من الرسوم على النشاط الصناعي و التجاري والإعفاء الضريبي الجزائي لمدة يمكنها ألا تصل إلى 3 سنوات.

- استکمارا | خرن:

- **القطاع جزئي و تدريجي للضريبة على الأرباح** الصناعية و التجارية لمدة تصل إلى خمسة سنوات وبمبلغ يمكن أن يصل إلى 20% من رأسمال المستثمر في النشاط المعتمد.
- **القطاع الكلي** من الرسوم على النشاط الصناعي والتجارية ولكن لا يتجاوز 1 سنة.
- **القطاع الجزئي** من الضريبة العقارية لا يتجاوز عشرة سنوات.

- تسمیہ ا خرن:

- "الحصول على قطعة أرض في المنطقة المزمّنة.
 - التمويل بالمواد الأولية والنصف مصنعة.
 - التمويل بالتجزئة K ووسائل الإنجاز لتحقيق المشروع.
 - التمويل بقطر الخيار وتجديد التجزئة K.
 - التمويل بنسبة معينة من المبلغ الإجمالي للمشروع حسب نوعية كل مشروع أو تتجاوز 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار المرخص به.
 - هذه قروض قصيرة الأمد للاستغلال⁽¹⁾.
- كما نصت المادة 23 من القانون على أن التشجيع K تكبر IR تتعلق بالتمويل برأسمال بالعملية الصعبة أو بنشاطات منتجة لمواد معدة للتصدير.
- لذلك ما يمكن أن نستخلصه أيضاً أن الدولة للقطاع الخاص قد تحوّل من أجل التوزيع K الرسمية حتى أصبح للقطاع الخاص من الجانب N الإيجابي فقط وأصبح Džnž أكثر من القطاع العام في بعض الأحيان. "... كالمثل IR يزيد البعض في عرقلة IRN القطاع IR عبر عدد استعداده للـ سائمة الإيجابية 5- في حركة التنمية وما تتطلبه من استثمار K وخلق مناصب شغل للمواطنين⁽²⁾.
- 3-3-2- المبدأ الأول: 09 فبراير 1986.

المتنبى للتطور K السياسية والاقتصادية التي حد K في الجزائر في الفترة ما بين 1976-1986) يستطيع أن يستنتج التحيز الملموس Σ خاصة في مجال السياسة الاقتصادية الجديدة. لكل R_0 تم مقارنة محتويات الميثاقين المتعلقين بالاستثمار K الخاصة و R_1 تعريف الملكية الخاصة ودور IN في التنمية الشاملة Σ نجد تحيز R_1 كما عد أن تدمل في خطط التنمية وتعمل على أسس Σ التكاملي وأن

⁽¹⁾- Abdelkarim Toudjine : Comment s'établir à son compte ? Edition ENAL Alger 1986, P. 12.

(2) - خطأ رئيس Σ الجمهورية السابق: السيد الشارح-ي بذا جدي- دة أحدا + اقتصادية مجلة شجرية العدد 111 ديسمبر 1986.

تعزز وسائل الإنتاج الصناعي والاقتصادي والتقني مدداً أجل التعرّيج - 2 بالامكانات - K والدراسة التي يتيحها الاقتصاد الوطني.

لقد أصبح يندرج إلى ألبان التوزيع في القطاع والتخطيط للبنى التحتية مدداً دولياً شاملاً في التحكم في المداخل ومكافحة كل أنواع التلوث والتسرب الجبائي والمداخل غير المستحقة وغير المبررة. كما سيحول دولاً عتائقاً بتبعية دائمة للرأس مال الأجانب ويجعلها يتجلى إلى الأنشطة المنتجة سواء في الصناعة الصغرى أو المتوسطة والصغيرة. في تحفيز الاستثمارات التي في مجال الزراعة والحد من الاستيراد لبعض السلع. في العناصر تعتبر أنماطاً ما جاء في محتوى القانون الثالث للاستثمار وكذا التغيير الذي يمكن أن نستنتج في محتوى الميثاق الوطني لسنة 1986 مقارنة بالميثاق الوطني لسنة 1976.

على ضوء التغيرات في الدولة للقطاع الخاص مدداً ختال ص - دور قانون الاستثمار الثالث لسنة 1980 وتعديل الميثاق الوطني لسنة 1986. في سياسة القطاع الخاص في مجال التشغيل والاصح دعاً مكملاً لمجند الدولة مدداً ختال قطاعي العائد في القطاعين المجالين في مجال نشاطات وتحفيز القيمة المضافة.

3-3-3- مساهمة الدولة في التنمية:

- ابتداءً من ألمانيا وكما وخاصة بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص وما تضمنه القانون من تشجيع مالي وتنشيط إدارية وضمانات خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهل في خلق مناصب شغل جديدة. كالتأثيرات تشاهد الجزائر حركة واسعة في إنشاء مأل القطاع النووي مدداً المقتسبات وبالتالي زيادة عدد العمال الأجانب في القطاع الخاص. في ما تمكّداً الإحصائيات في الوقت الذي كان فيه الزيادة السنوية المتوسطة في الفترة (1967-1982) لتتعدّد 22.350 عامل سنوياً وصل إلى الزيادة في الفترة (1982-1990) إلى 32.820 عامل سنوياً رغم أن أنماطاً النسبية في التشغيل ككل بقا في انخفاً مستمر.

الجدول رقم (17): مساهمة القطاع الخا في الناتج المحلي
للفترة (1990 - 1982)

السنة	العدد الإجمالي للعمالة الاجراة	حصة القطاع الخا	النسبة المئوية
1982	2.465.000	657.400	26.7
1986	2.921.000	717.000	24.5
1990	3.609.000	952.800	26.4

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى مصادر الجدول رقم (7) في 46.

- لقد انخفضت التوزيعية النسبية للقطاع الخا في ظل التحولات الاقتصادية 26% في فترة الثمانينيات رغم أن سياسة الدولة اجتازت القطاع العام بداية مع بداية عادة الزميلة و أعطت تعليمات تؤكد على استغلال اليد العاملة الموجبة - ودة 5 - في المقام الثاني العمومية وعدد اللجوء إلى التشغيل في الحالات التي اضطرت إليها.

- ولما حصة القطاع الخا في التشغيل اعتمدت على التحولات الصناعية الرسمية - يعتبر البعير حير حقيقية "القطاع الخا" قد ساهم في سنة 1983 بحوالي 30% في التشغيل كما 615.000 عامل سنة 1979 وصل العدد إلى 797.000 عام - ل سنة 1983⁽¹⁾. بينما تعطي الإحصائيات الرسمية لندس الفترة 614.800 عامل سنة 1979 و 644.400 عامل سنة 1983. ولما يرجع يعود في الأساس إلى سياسة القطاع الخا في عدد الأعمال والاعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة.

3-3-1 - التوزيع القطاعي لليد العاملة.

- ولما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخا في التنمية الاقتصادية تعود إلى التقاد في التنمية الجديدة التي يعطي ضمانات عديدة خاصة للقطاع الخا الصناعي التي يساهم في استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

(1) - Abdelmadjid Bouzidi, L'industrie publique en Algérie, Op.cit, p. 9.

الجدوة رقم (18): التوريث الطائفة للنفقة
للفترة (1982-1990)

القطاع	الصناعة			البناء والتشييد العمومية			التجارة والخدمات		
	العدد الاجمالي	0.5.ن (*)	%	العدد الاجمالي	0.5.ن (*)	%	العدد الاجمالي	0.5.ن (*)	%
1982	468300	104600	22.3	552200	155200	28.1	150900	321900	59.4
1986	537000	124300	23.1	657000	165300	25.1	169000	339000	54.9
1990	677800	201990	29.8	542300	196300	36.2	372600	354420	66.8

(*) θ.δ.α: حصة القطاع الخا f .

المصدر: إعداد الباحث + استنادا إلى:

1- نتائج البحث حول التشخيص والتأجور. مرجع سابق.

- 2- Annuaire statistique de l'Algérie N°11, Ed : 1984.
- 3- Collections statistiques : Caractéristiques socio-économiques des pays du grand Maghreb, op-cit.
- 4- Aomar Mouffok : l'emploi en Algérie, évolution de 1967 à 1983, Revue du C.E.N.E.A.P, N°7 juin 1986, p 137.

إلى سياسة الدولة المتمثلة في اللجوء إلى الشركاء الأجنبية في الفترة 1980-1986 في مجال البناء والتشغيل العمومية قد مكّن القطاع العام من اكتساب خبرة في المجال ويمكنه من احتلال الريادة في التشغيل بعد الاسترجاع على الشركاء الأجانب. إننا نلاحظ أن أسعار البترول خاصة في سنتي 1985 - 1986. حيث نجد القطاع العام يشغل 76% في سنة 1985 من إجمالي العمال الأجانب في القطاع العام-الخاص. ووصلت نسبة التشغيل إلى 661.000 عامل في سنة 1985 السنة من 159.000 عام-ل-5. في القطاع الخاص أي نسبة 24%.

[illegible]

النقل سنة 1990 ٥٠٠ يشغل القطاع الخا f لوحدا 200.090 عامل أآ بنسبة 53.7 بعدما كان ١٢١٢٠٠ النسبة ٥٠ تتجاوز 28% سنة 1967.

3-3-3-2- حِجَمُ الْعَمَالَةِ.

Ω عدد ونور المقدسساK الخاصة KIR الحجد الكبير خاصة في الصناعة و- د يعود بصورة أساسية إلى التناقضاK الموجودة في الكت- راK ال- سابقة اتج- ازا القط- YI
الـ f . لكل من بداية الأمانينياK يبدو أن كل الأجرالـ KIC المتعلقة بتحرير- ر اقت- صاد
وبالتالي المكانة الجديدة للقطاY الخ الف U قد أصبحK واضحة وIRN بدولل شال سي- سالDZ
أكثر في خلط مناصلا شغل جديدة ونور مقدسساK كبيرة الحجد.

لقد سياسة القطاع الخا f في RNj المجال لـ تشديد تحرير يكرت حيث بقا النسلا على اتجان RNj العائد كما يوضه IIJR الجدول رقم (19). لقد أننا نسجل انخـ5ـ الـ5ـ في تشجيل كئتي العمال غير المدنـالـ والعمال المدنـالـ في قطـاعـي البنـالـ والـشـجـال العمومية وقطاع التجارة والخدمات حيث وصل RNj النسبة إلى 57.8% سنة 1990 بعدما كان 79.9% سنة 1978. لقد RNj الوضعية تعود في الأساس إلى المناقسة التي

بصفة عامة قد عرK نسبة تشجـل الكـاK الأثـة الأولى نموا بـ سـطاً حـ. †
وصـاK إلى 11.5% مـا إجمـالـي عمـال القـطـاY الخـا † سنة 1990 لـكنـما تـبقـى ضـئـلـة
مقـارنـة بـالـآنـدا2 المنـوطـة بـالقـطـاY الخـا † كـي التـنمـيـة لـا خـاصـة كـي مـجـال الـصـنـاعـاK
المتوسطة والصغيرة.

الصنع السنوات	العدد الاجمالي	الاسرار العليا	%	النخبوي الساموي	%	نخبوي وعمان جد مختصو	%	عمان الاولوي	%	مساعدو عمان	%	عمان 3 الاولوي	%	منبرصوي	%
1982	657.400	20.379	3.1	15.120	3.2	59.166	9	231.405	35.2	66.397	10.1	253.757	38.6	11.176	1.7
1986	717.000	33.699	4.7	9.321	1.3	27.963	3.9	286.800	40	48.039	6.7	297.555	41.5	13.623	1.9
1990	952.800	49.545	5.2	25.725	2.7	34.300	3.6	353.488	37.1	76.224	8	392.553	41.2	20.961	2.2

4- Statistiques: N° spécial, rétrospective (1962 – 1990), N°31, Op.cit, p. 6.

3-3-4 - مساهمة القطاع الخا في تكوين القيمة المضافة.

3-3-4-1 - تطور مساهمة القطاع الخا في تكوين القيمة المضافة.

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة الإجمالية في الفترة 1982-1990 قد تضاءلت مع ارتفاع حصة القطاع الخا في تكوينها وقد تضاءلت كبرها كما يوضح الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20):

تطور مساهمة القطاع الخا في تكوين القيمة المضافة للفترة (1982-1990)
الوحدة: 10⁶ دج بالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضافة الإجمالية	حصة القطاع الخا	%
1982	165.875,1	49.984,7	30,1
1986	226.211,7	89.212,0	39,4
1990	340.235,2	155.827,7	45,8

المصدر: إعداد الباحث استنادا على:

- 1- Mohamed Amokrane Mohamdi, Op.cit, p.p. 46-47.
- 2- Mourad labidi : manuel de comptabilité nationale, Op.cit, p.p. 72-73.
- 3- Annuaire statistique de l'Algérie 76-79-82-84-85-87. M.P.A.T – R.A.D.P.
- 4- Yacine Oued Moussa : ‘le secteur privé’, Op.cit, p. 21.
- 5- Statistiques : spécial N°31 (1962-1990) Ed : 1991, O.N.S, p. 65.
- 6- Collections statistique N°39, les comptes nationaux, Op.cit, p. 96.

تجدر الإشارة إلى أن النسبة المئوية للقطاع الخا في تكوين القيمة المضافة في الفترة 1982-1990 قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالإنجاز حيث بلغت 30.1% سنة 1982 ووصلت إلى 45.8% سنة 1990. تجدر الإشارة إلى أن الوضع يعود إلى أساسين:

- برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية والعمومية التي عرفت نوعا من التراجع في تنفيذها مما أثر سلبا على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- الأزمة الاقتصادية التي عرفت الاقتصاد الجزائري سنتي 1985 و1986 يبدو أنها لا تزال قائمة على الشكل على القطاع الخا في ظل خطة إلى طريق متعددة لتمويل وتمويل مؤسساتها.

1990-1985	1985-1980	الفترة الأساسية
57.3	70.2	الأساسية العام
42.7	29.8	الأساسية الخا

وللأسباب التي ساذمك في RNJ الوضعية أيضاً في تذا التي ركرك أء- RNJ والمتعلقة بالفترة 1967-1981 حيث لا تتغير في ذلارنا في الفترة 1982-1990 بالإضافة إلى المشاكل التي كالا يعاني منها القطاع العام في RNJ الفترة.

القطاع	الصناعة وخدمات المحروفا			البناء والاعمار العمومية			النقل والاتصالات			التجارة والخدمات		
	الاجمالى	مساهمة 0.5	%	الاجمالى	مساهمة 0.5	%	الاجمالى	مساهمة 0.5	%	الاجمالى	مساهمة 0.5	%
1982	21.388.6	4.992	23.3	27.604.6	7.411.8	26.8	6.881.2	1.771.7	19.9	32.726.1	21.915.9	67
1986	43.719.9	10.616.1	24.2	49.398.5	12.884.5	26	16.244.7	6.772.9	41.6	51.517.3	38.998	75.6
1990	46.720.3	12.661.2	27.1	47.827.3	14.969.9	31.3	22.765.7	10.290	45.2	71.874.8	51.893.6	72.2

-83-

الجدول رقم (23):

التوزيع القطاعي للقيمة المضافة في القطاع الخا ت للفترة (1982-1990)

الوحد: 10⁶ دج بالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضافة الاجمالية	الصناعة دولار المحروفا	%	البناء والخدمات العمومية	%	النقل والاقتصاد	%	التجارة والخدمات	%
1982	36.091.4	4.992	13.8	7.411.8	20.5	1.771.7	4.9	21.915.9	60.7
1986	69.271.5	10.616.1	15.3	12.884.5	18.6	6.772.9	9.7	38.998	56.3
1990	89.914.7	12.661.2	14	14.969.9	16.9	10.290	11.4	51.893.6	57.7

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج مصادر الجدول رقم (22).

ملحوظة: الجدول رقم (22) و(23) يمكننا من حل ما يلي:

- أولاً، لتجاوز العائد في توكيد القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخا ت، لا يتجوز -
حيث بقا سيطرة قطاع التجارة والخدمات سواء عند المقارنة بالقطاع الخا ت أو عند
مقارنة توكيدنا داخل القطاع الخا ت. فعلى المستوى الكلي لقطاع التجارة
والخدمات وصلنا النسبة إلى 72.2% سنة 1990 بعد ما كان 67% سنة
1982. أما على مستوى القطاع الخا ت فقد انخفضت نسبياً إلى 4.9% سنة 1982 وصلنا
والخدمات 60.7% سنة 1982 إلى 57.7% سنة 1990. لصالح قطاع النقل
والاقتصاد زاداً إلى 11.4% سنة 1990 وإلى 14.9% سنة 1982 وصلنا إلى 10.290
إلى 11.4% سنة 1990 وإلى 14.9% سنة 1982. بدأ يعرض قطاع النقل بعد صدور
قانون تحرير النقل في سنة 1988.

- أما بالنسبة للقطاع الخا ت وفي خاصة قطاع الصناعة والبناء والتشغيل
العمومية حتى وصلنا زاداً إلى 34.3% سنة 1982 وإلى 30.9% سنة 1990. بالنسبة
مقارنة بالقطاع الخا ت لتسبب الموضوعية التي كالت يعيشها القطاع الخا ت والتي
كركر أعزّز إلى أن القطاع الخا ت قد بدأ يعرض قطاع النقل بعد صدور
كبيراً حيث كان 34.3% سنة 1982 ووصلنا إلى 30.9% سنة 1990. بالنسبة
للقطاعات الخا ت وإلى لتوجه القطاع الخا ت إلى مجال النقل بشكل كبير.

لذلك ما يمكننا استخلاصه في التكرار السابقة أن التناقض الذي كان سائدا في كل فترة من التكرار التنمية الاقتصادية تناقض ما بين ما يتضمنه كل قانون من القوانين الإدارية كإحدى إلى تشجيع الاستثمار والوفاء بما خُلفه إداريا وتصريحا سياسيا جعل من القطاع الخاص يتخو من الاستثمار في مشاريع كبيرة كإحدى ألية اقتصادية واجتماعية. وقد يكون أن التحويلات من الدولة إلى القطاع الخاص "المزاجية الصناعية" ذاتها لتجربتنا. رغم أن قد استحوذ القطاع الخاص كل ما هنالك من تشجيع ومزايا كما استحوذ المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سمي له من أجل إنتاج في تحقيق نتائج مالية معتبرة.

كما أُلحِ المِكانة الاقتصادية التي وصل إليها القطاع الخا f الجزائر بفضل ما حققه من نتائج مالية قد جعلها قوانين الاستثمار السابقة غير مسيطرة لجزء الواقـyأ مما أدّى إلى ضرورة تعديلها وفقًا للتصور الجديد الذي تّ رسمه لانتـصاد الوطني ككل وبالتالي تميز جزاء الكترة بصدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية.

- 88-

C.N.I. قبل |Rn| صدر في 20 أوك 2001 الّتم- ر رق- 03/01 المتعل- بترقية
الاستثمار.

1- ألا يكون للجزائر جهاز مستقل ذي اتخاذ القرار المتعلقة بـ استراتيجية ترقية الاستثمارات مثل إنشاء المجلس الوطني للاستثمار U.C.N.I الذي يتخذ بكل حرية القرار المتعلقة بترقية الاستثمارات. كما أنشأت الدولة وزارة للجزائر الحرة مثل مزامتها الأساسية اقتران وتحديد استراتيجيات وسياسات ترقية الاستثمار.

3- تقرير الإدارة م.م. المستثمر م.م. خنّال منشأة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار A.N.D.I التي تضمنها المتابعة المستمرة وتراكم الم- استثمار م.م. 5- ي- هنج- از مشاريع م.م. خنّال الشبا || الوحيد حير الممرکز والمتواجد عبر تسلا و- ك- K- N- ي: الجزائر العاصمة - عنابة - و- ن- ر- ل- - قسنطينة - البليدة - تلم- س- ل- - سطيف - ورقلة وأدرار. م.م. الزند 2 م.م. الشبا || الوحيد و- م- ركزيت M- N- و- تسز ميل وتبسيط الأجراء K- I- المتعلقة بالاستثمار.

5- المرونة في إعطاء تشجيع أكبر بالنسبة للمشاريع KIR المنفعة الوطنية.

- 90-

- الأتعاف الكلي من الرصيد على القيمة المضاعفة بعدما كان 17% و 7% حصة نوعية المواد.
- الأتعاف من حقوق نقل الملكية العقارية IRG كالتحويل ل يتعلـ بـنتاجـاز مشروع بعدما كان 4%.
- بالنسبة للاستثمار K الاستراتيجية: إلنا مجموعتيـا من الامتياز K تمتد الأولى خاصة بمرحلة إنجاز المشروع والثانية متعلقة بمرحلة الاستغلال.
- * المجموعة الأولى: خاصة بمحلة إنجاز المشروع
- تخفيض نسبة الرصيد الجمركية على التجار K التي تدخل 5-ي إنجاز المشروع إلى 5%.
- الأتعاف الكلي من الرصيد على القيمة المضاعفة.
- الأتعاف من حقوق نقل الملكية العقارية لـل إنجاز المشروع.
- تخفيض حقوق التسجيل إلى 0.2% بعدما كان 0.5%.
- التكال الكلي أو الجزئي بمشـال التـيئة من طـرـ صندوق دة السـتثمار التابعـا للوكالة الوطنية لدعـ الاستثمار.
- * المجموعة الثانية: لـ الامتياز K الممنوحة خـال مرحلة الاستغلال تتمـل خاصة في الأتعاف الكلي لمدة 10 سنوا K من:
- الضريبة على أرباـ الشركة I.B.S.
- الدةـ الجزائي على التـجـ V.F.
- الضريبة على الدخل الإجمالي I.R.G.
- الرصيد على النشاط المـني T.A.P.
- الرصيد العقاري على الملكية العقارية التي أنـز عليها المشروع.

كما يمكننا للمستثمرين في R_N المجـال $\mathbb{A}$ أن نـسـتـمـارـكـا المـصـنـعة بـقـنـة n ـا
 إستراتيجية بالنسبة لـاقتصاد الوطني $\mathbb{A}$ أن يستفيدوا من تسجيل حـاـكـا العـجـز و هـجـا لـا
 أن n ـا K ـا.

لقد كالت للمرسوذ التشريعي رفد 93/12 المقرار في 05 أكتوبر 1993 والمتعلـ
بترقية الاستثمار وكالم الرسوذ التدبير آ رفد 94/319 القرار في 17 أكتوبر 1994
والمتضمن صندأحياك وتذييد وتسوير وكالة ترقية الإس-ثماراK ودعم-n-a ومتابعتهز-na
.A.P.S.I. ونارا لما جاء فيهما مالا تشجيعاK وضماناK كما ركز أعناالاعار على
الأقتصاد الوطني وIR خاصة ملا خنال عدد المشاريلا ونوعيتهزا والمبالغ المستثمرة
وكام مسانمتمهزا في التشجيل وفي تكويل القيمة المضادة.

Page No. _____

الجدوة رقم 24:

الوحدۃ: مليار د.ج

المصدر: وكالة ترقية ودعوى ومتابعة الاستثمار مديريّة الشبكات الوحيدة الجزائر 2000.

لقد قانون الاستثمار لسنة 1993 قد أعطى كل الضمانات والحماية للمستثمر الأجنبي حيث أكد على حماية الاستثمار الأجنبي من خلال تحويل الأموال والعوائد للخارج. كما أكد أن في حالة النزاع يلجأ إلى التحكيم الدولي وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر سواء المزدوجة أو المتعددة الأطراف مع العلة الجزائر قد أمضت على جميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أدت إلى الوضع الجديد إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة (خاصة مع الدول الأوروبية حيث سجل 70.7% من إجمالي المشاريع الأجنبية والدول العربية بـ 16.3%) حتى وهذا لا يكمل في مستوى الطموح والمزايا الممنوحة من طرف الدولة. لقد سجلت مديرية الشباب الوحيد لاد وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار في الفترة 1999/1993 حوالي 297 مشروع بتكلفة استثمارية تقدر بـ 112.634 مليار دينار جزائري وسمح بإنشاء 35.604 مناصبا شغلا كما يوضح الجدول رقم (25).

الجدول رقم 25

توزيع المشاريع على القطاعات الخاضعة للفترة 1993-1999

الوحدات: مليار د.ج

الدولة	عدد المشاريع	النسبة %	عدد العمالة	النسبة %	تكلفة الاستثمار	النسبة %
أوروبا	194	65.3	25.183	70.7	58.638	52
الدولة العربية	62	20.6	5794	16.3	27.966	24.8
آسيا	17	5.6	1678	4.8	1342	1.2
أمريكا	23	7.5	2928	8.2	24.219	21.5
أفريقيا	01	0.1	21	0.06	469	0.5
المجموع	297	100	35.604	100	112.634	100

المصدر: وكالة ترقية ودعوى ومتابعة الاستثمار مديرية الشباب الوحيد للجزائر 2000.

١٧٨٩ قطاY المواصنK قد عر2 قةزة نوعية مءا خنأل متأير قانونا تحرير النقل
رقءة U17/88 و١٢١٢ بهخزا المكانة الثانية مءا المشاري المعتمدة بنسبة 22% و يشعل
11% مءا هجمالي عدد العمال وNiو ما يعطينا فكرة عءا الديناميكية والتذليذ الجديد
للمأسساK الصغيرة في مجال المواصنK. كما يوضو ١٢١٢ الجدول رقءة (26).

الوحدہ: ملین د.ج

النسبة %	تكلفة التجارة	النسبة %	عدد العمالة	النسبة %	العدد	فئة النشاط
2.8	72	2.7	35.180	03	1001	الزراعة
23.6	600	30	381.693	20	5898	البناء والتعمير العمومية
43.2	1100	37.5	476.344	38	11.495	الصناعة
01	26	01	13.528	02	516	الصحة
6.8	174	12.9	161.405	10	2959	الخدمات
6.8	174	04	50.860	04	1243	السياحة
11.8	300	11	139.315	22	6758	المواصلات
04	100	09	10.397	01	238	التجارة
100	2546	100	1.268.722	100	30.108	المجموع

المصدر: وكالة ترقية ودعّم ومتابعة الاستثمارات مديرية الشباب الوحيد الجزائر 2000.

3-4-2-1 - مسازمة التلاوة الخا t ڭ آ تكويڭ ذيمة المضاجة.

١١٤ حصّة القطاع الخا f في تكوينها القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الصناعي قد زادت خاصة في الصناعات الخفيفة حيث ارتفعت من 63.9% سنة 2000 إلى 77.1% سنة 2003 وصناعة الجلود والخزفية من 61.4% سنة 2000 إلى 80.7% سنة 2003. والصناعات النسيجية من 76.8% سنة 2000 إلى 79.9% سنة 2003. كما يوضّح الجدول رقم 27.

-95-

الجدوة رقم 27:

Source : Office national des statistiques, collections statistiques, n°115, p. 16.

بالضامة إلى LJ35 ÜIRNj القطاY الخا f قد دعت مركززا في الدروY والقطاعاK
الاقتصادية التي تعتبر تقليديا مالا اختصاصا.5نجدزا يساDzNj في تكويدا القيمة المضامة

-97-

الجدوة رقم (28)

النسبة المئوية %	2004	النسبة المئوية %	2003	السنة - القطاع
20.74	1.617.125	21.13	1.412.340	التجارة
13.60	1.060.785	12.03	804.157	الصناعة
12.41	967.568	11.97	799.914	البناء والتعميم
53.25	4.152.934	54.87	3.667.650	التجارة والخدمات والإدارة
100	7.798.412	100	6.684.056	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للأحصائيات كلاً دراسة حول التسجيل والبطالة لسنة 2004.

١٤ الدراسة قد توصلنا أيضا إلى أن عدد البطالين قد انخفض من 2.078.270 سنة 2003 إلى 1.671.534 سنة 2004 أي انخفاض نسبة البطالة من 23.7% إلى 17.7%. كما توصلنا الدراسة إلى أن القطاع الخا f يشغل حوالي أربعة ملايين عامل سنة 2003 أي بنسبة 59.8% وأن امة f نسبة 61.2% من المشتغلين بالجدد في سنة 2003 وبالتالي يعتبر أن قطاع منشآت لمناصلا الشغل⁽¹⁾ لا يزال إحصائيا ك موضوع أول نسلا التشغيل بين القطاع العام والقطاع الخا f تعطي صورة على التحولات الزمنية التي تجرأ داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزاد كل سنة بالنسبة للقطاع الخا f في مجال التشغيل.

٥٤ القطاع الخا f الرأ بدأ يتزايك ويطور في إطار اقتصاد السوق سيكوليا
 في المستقبل بدولاً شأا أنزأ قطاع يور ر f التشجيل. حسا إحصائيا الصندوق
 الوطني للضمان الاجتماعي قد زاد عدد المستخدمين في القطاع الخا f ليصل إلى
 189.137 سنة 2004 بعدما كانا 188.090 في سنة 2003. بالمقابل انخفض U في ٥٤ Σ
 الكترة عدد المستخدمين في القطاع العا ٥ 10.266 إلى 10.036.

(1) - الديوان الوطني للأحصائيات K المعطيا K الأحصائية رقم 386 f . 04 .

إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والمتعلقة بسنة 2004 تشير إلى أن القطاع الخا f يمثل 94% من عدد المشاريع المقعدة بـ 2219 مشروعاً من المحتمل أن تبدأ إلى إنشاء 42.213 منصلاً تشغيلاً يستحو القطاع الخا f إلى 5% على 5% النسبة في التشغيل إلى 94%.

الجدوة رقم (29)
تلاور عدد العمالة المصرية بـ ١٢٠ ألفاً و ٥٠٠ ألفاً

السنة والعدد	1999	2000	2001	2002	2003
عدد	381.531	411.201	479.283	507.692	612.570

رجح التطور الذي يوضحه الجدول ٥ أن بعد النقاء المرتبطة بالقطاع
 الخ ٥ ٥ تزال قائمة. ولذا التقويذ الدور ٥ لتشغيل المنزل ٥ في القطاع الخ ٥ ٥ يزال
 صغلا ٥ أنجاز في الوقا الزا ٥. ولذا العمال ٥ أجرا ٥ المصر ٥ ٥ وبالبح عدد ٥
 612.570 عامل في سنة 2003 ٥ ٥ يشكلوا ٥ نسبة 15% من إجمالي العمال
 ٥ أجرا ٥ في القطاع الخ ٥ (1).

(1) - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2003.

الاجتماعي قد اُحصى حوالي 188.000 مؤسسة خاصة تشغل 612.570 عامل وIRN يعني في المعدل اثنان مناصلاً عمل مصر θ بينما في كل مؤسسة. كما أن عمليات التفتيش التي قام بها IRN منشآت العمل على 5129 مؤسسة في سنة 2003 بين أن IRN 6314 عاملاً أو 35% من العمال الذين يشملون DZN التحقيق في مصر θ DZN.⁽¹⁾

إلى عدد مقياسي القطاع الخ f في سنة 2004 قد وصل إلى 200.000
مقيسة منزلا 25.000 مقيسة صناعية متوسطة وصغيرة⁽²⁾ بعدما كانا لا يتجاوز
12.000 مقيسة سنة 1994. بالإضافة إلى 70.000 حركي و1000 تعاونية
حركية.⁽²⁾

[illegible]

(2) - عبا 2003 الملتقى الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضرورة التقليل من متطلبات اقتصاد السوق جريدة 50-51 24 أبريل 2003 . 2 . f

الفصل الثاني:

التحولات الاقتصادية في الجزائر

في بداية الثمانينيات بدأ ك حركة إصلاحيّة تمثّل ك خاصة في إعـادة الزيكلة العضوية والمالية لمؤسّسات القطاع العامّ وصدر قانون الاستثمار رقم 5 في سنة 1982 التي كالت أكلر وضوحا فيما يخصّ التزجـة الجديدة للتقـة صاد الـ وطني. لـ Rـ Nـ الأصلـة ك تدعم ك بقوانين ك في نزلية الثمانينيات التزجـة 2 إلى إعطـة مرونة أكلر 5 في التسيير مـلـة خـلـل مجموعة مـلـة النصـو f مـلـة بينـة قـ وانـة لـ تقـلية المـسـسـة ك الاقتصادية العمومية في سنة 1988.

كما عر ك بداية التسعينيات ونتيجة للتزجة الاقتصادية الحادة التي عر التـة الجزائر بعد أزمة 1986 وما نتـل عنـة مـلـة إعـادة جدولة الديولة الخارجية وتطبيقـة برنامجـة التصحيـة الزيكليّة توجـة جديد واضح على الآفـل مـلـة خـلـل التـة صريحـة ك السياسية نحو اقتصاد السوق وكل ما يعينـة Rـ Nـ التوجـة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللمؤسّسات الاقتصادية العمومية بصفة خاصة مـلـة وـاـة مـلـة حـيـة مـلـة ستوة التكنولوجي لوسائل الإنتاج أو نوعية الموارد البشرية أو أساليبـة تـسيرـة أو أزمـة التـة المالية وبالتالي نوعية منتوجاتـة وتكاليفـة أـة قدراتـة التنافسية في إطـار التوجـة Nـ الجديد.

لقد أصـبـه القطاع العامّ Rـ كالت يعتبر في الـستينيات والـسبعينيات الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير مـلـة الـ دول النامية بعـد حصولـة على استقلـة لـة السياسي ومـلـة بينـة الجزائر مـلـة نـة لـة على مختـة 2 المستويات خاصة فيما يتعلق بضرورتـة ودورـة ومنجزاتـة وأعبـة وطـرـة تـسيرـة. كـنـة Kـ أنـة التساؤل Kـ التي تطرـة في كل مرة تتمـل خاصة في:

- لما يعيـة القطاع العامّ صعوبـة مستمرة

- ما IR قد UN وما المطلوب من UN
- لما IR لند تداد سياسة عادة الزهيكلة العضوية والمالية والاستثنائية على تحسيدا وضى مةسسات UN
- ما نني مشاكل الحفيفة
- نل ستكول الخوصصة بمختل أنواع نني الحل
- لج IR النقاط سيتناولنا بالدراسة والتحليل الفصل من ختل دراسة مراحل تطور القطاع العا في الجزائر سواء ما تعلت بالتسيير ال- التي ون- شو ال- شركا الوطنية دة عادة نيكلتنا ومحاولة تجير أسلوب التسيير نينا م- ل- خ- ال- استثنائية المةسسا ونشال المةسسا القبضة. بالموازاة م IR كل UN نجد المكانة الة- صادية الجديدة التي توصل لينا القطاع الخا f و التي أصبح نني الة- آخر عامل د ن مةلر بطريقة حير مباشرة في التحو K الاقتصادية. كما أال العامل الخارجي والمتمل 5- ي الة- حا K التي شمال المعسكر الشرقي والتي أد K إلى التخلي عل أسلوب التخط- يط الالزامي المركز آ لستغل الالروا وتوزيل الاستثمارا و ال- سحالا ال- درجي للدولة من ولاية الالال المباشر لكل شي C يعتبر من العوامل المةلرة 5- ي التح- ول IR عر N اقتصاد الوطني وبالتالي ن يمكن N مال N.
- لج العامل الخارجي - الداخلي الة- يتمل خاصة 5- ي برن- مال ال- صحى الزهيكلي بعد الة- المالية الحادة التي عر ننا الاقتصاد الوطني والتي أد K لى Σ فقط إلى العجز عل تسديد أفساط الديولال ونما أيضا إلى العجز عل تسديد خدمة الديال التي كاف 90% من الناتل المحلي الخا في بداية التسعينيا. ما ن- ي- ت- ليرا K برن- مال التعديل الزهيكلي على مسار التحو K الاقتصادية في الجزائر م- ل- خ- ال- الوص- ة المقترحة من طر صندوق النقد الدولي لمعالجة الة- K التي يعر ننا الة- صاد الوطني خاصة فيما يتعل بة- عادة الزار في أسلوب تسيير مةس- سا K فقط- ال- الع- والوجو إلى خوصصتنا كحل لمشاكلنا المتراكمة خاصة مديونيتنا والعجز الم- الي ونوعية وأسعار منتوجاتنا و عادة ن نيلنا بزد زيادة قدراتنا التناسية.

البحث الأول: مشقة ومراحل الثورة الجزائرية العام.

بعد انتزاع الحرية العالمية الثانية شرع K الدولة الفرنسية بتدمير U النشاط الاقتصادي وقام K بتدبير العملية في الجزائر تدبير على الجزائر لإنشاء مؤسسات عمومية خصص القطاع KIR اتنمية الاستراتيجية بالنسبة للتقوية الاقتصادية كالتحسين الكهربائي والغاز... كصناعات IIIR تدبير تدبير تدبير تابعة لمؤسسات موجودة في فرنسا مثل المؤسسات المصرفية وشركات التعمير حيث كان K الجزائر المؤسسات تختص في مجال التسيير والرقابة لتدبير القوانين المعمول بها في المؤسسات الفرنسية. "في سنة 1958 قام K السلطات الاستعمارية بإنشاء مؤسسات عمومية جديدة في الجزائر مثل الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية بقية K الجزائر المؤسسات تشتغل حتى التساقط حيث قدر عدد K بعشرين مؤسسة عمومية".⁽¹⁾

لقد مر القطاع العام في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا IR - بعد عدة مراحل لـ وبالتالي بعدة أنواع للتسيير تطور K وفقا للتطور الاقتصادي والاجتماعي ووفقا لنوعية الطبقة المسيطرة في السلطة على أساس أن القطاع العام نشأ وتطور من نشوء وتطور الدولة الجزائرية المستقلة.

بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للوضعية السائدة والمتمثلة في الصراع بين كلاً موجود ما بين مختلف الكتل الاجتماعية وأما أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة للتأويض التي خلقتها الاستعمار الفرنسي. ولذا الجزائر وكثير من الدول النامية تعرضت خلال فترة طويلة من الزمن إلى تأثير الاستعمار الـ IR - وشوا نموها الاقتصادي الإنتاجي والاستثماري حيث عوّل بنموها الإنتاجي يستجيب أكثر للنسوة الأوروبية وخاصة الفرنسية. "إن الوضع اتضح أكثر بعد الاستقلال حيث نجد اقتصاد الجزائر يـ مبني على استغلال المواد الأولية ومنتجاتها نحو تصدير المواد الخام وانتشار الزراعة

⁽¹⁾ - Ahmed BENYACCOUB, L'entreprise publique industrielle algérienne, Alger 1988, tome 1, p.19.

التجارية المتمثلة خاصة في زراعة الكروم⁽¹⁾ وانعدام قاعدة صناعية⁽²⁾ ووجوب من - سدK قاعدة لجزائرية عتقة مباشرة بتسويق المواد المنجمية نحو الخارج⁽³⁾.

وللحرل التحريرية قد أدK أيضا إلى تدمير ما بقي من البنية التحتية - صادية التحتية بالاضافة إلى أكل 90% من العاملين بالادارة والمراكز الحساسة كانوا من المعمرين والجالين عادر CūNj مناصب مباشرة بعد الاستقلال تاركين وراءهم - سدK ومزارع وادارK منملة "حيث عادر ختال ستة أشهر - والي 800 أ - 2 شخص⁽⁴⁾."

أما الوضع الخاصة والمتمثلة في الرأى الجماعي للم - وال - سيرين لجزائري المدسساK خرل العمال والتأجيل الجزائريين على اخت 2 - 5 - لت - سيرين والمحاسبة عليهم مما أده بالدولة إلى تفنيل وتنفيذ جزائري الوضع في السنة الموالية - من ختال قوانين التسيير التي صدرK في سنة 1963.

1-1 - مرحلة التسيير الأولى.

في المرحلة الأولى التي عرته جزائري المدسساK القطاع - 5 - في الجزائر - ربع - الاستقلال - جزائري نتيجة لعوامل تاريخية سائمنK في وجود الجزائريين:

- "الخرول الجماعي لأصحا ومسير المدسساK الاقتصادية قصد خل مشاكل أما الدولة الجزائرية المستقلة حيث اتخذت الانتقال بحوالي 35% من - ب - ي - سنتي 1960 و1963⁽⁵⁾. ولل - 3 - اتخذت قد أ - على القط - المتط - المرتبط بقطاع التجارة الخارجية وأده إلى اتخاذ الواردات - 5 - ي - زيادة معدK البطالة التي بدأ تعرض نسلا مخيفة بسبب رجوع المجرين الجزائريين خاصة من تونس والمغرب. كما كان نسبة الأمية مرتفعة - ب - ي -

(1) - اتحاد الاقتصاديين العرب والمشكK الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية في الجزائر - الماني المعز - د العربي للتخطيط الكويك - دار الراز - 1988 - 284 .

(2) - سعيد أوكيل "استقلالية المدسساK العمومية الاقتصادية" تسيير واتخاذ القرارK في إطار المنور الن - امي - دوليا ناشرة الجزائر 1994 - 30 .

(3) - سعيد أوكيل - 30 .

- الجزائريين حيث وصل إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان في المراحل الأولى للاستقلال مما عقد من مزيج تسيير لجزائريين المقدسساK.
- تصدّد العمال للبرجوازية المحلية والعمال على ألا تحتكر المقدسساK الاقتصادية التي اشترتها بتسعار منخفضة من المعمول.
- عدّ انتماء السلطة السياسية بالشق الاقتصادي أو على الأقل لا تكون في مقدمة انتماءات.

في التسيير الذاتي للمقدسساK العمومية كالتقائيات حيث كانت الدوريات بتسيير المزارع والعمال بتسيير المصانع والادارة المزملة من خلال ختيار ومجموعK تكون لجزائريين. لقد كانت الزمر من الدول و حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة العملية الانتاجية في جزائريين المقدسساK قصد مواجهة احتياجاK المجتمع وحتى في تشغيل الأرضية الدرسية المبنية على أن الجزائر سوف تشغيل في تسيير اقتصادي مما خلا من حازر لدرّ الجزائريين لتسيير جزائريين المقدسساK المزملة دول وجود أطار قانوني يخول لسلطة التسيير وجزائريين ما دى بالدولة كالدولة إلى تقنين التسيير الذاتي تحتK ضد حظ المعارضة من جهة ولكسلا ثقة العمال والدوريات من جهة ثانية.

"لقد ذكره التسيير الذاتي لدرّ تكاليف وليدة تكثير عميد وبنما كان استجابة للزمر الاقتصادية وسياسية واجتماعية معينة فرضK العمل بجزائريين النمط. في برنامج طرابلس في سنة 1962 لدرّ يتبنى أن منجز اقتصادي بل اكتفى فقط برؤس الدولة الرأسمالي كنمط للتنمية ودعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتبني الملكية العامة لوسائل الانتال⁽¹⁾ ولدرّ يتبلور المزملة الاقتصادية في ميلا الجزائر لسنة 1964 إلى ر وضو النجز الجديد للتنمية المبنية على الملكية الجماعية لوسائل الانتال كنموال لحل المشاكل المتعلقة بالركود الاقتصادي والتدور المالي والازمر الاجتماعية والسياسية السيئة التي ساد خلال ما سمي بالمرحلة الانتقالية.

(1)- M^{ed} EL-HOCINE BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie : sous-développement et socialisme, 2^{ème} édition, Alger – Paris, édition OPU, Economica, 1982, pp. 18-19.

في RNJ التوضيح في ميئات الجزائر أكلًا ودعًا التسيير التي التي RNJ في قرارها في سنة 1963. بعد RNJ التاريخ بدأ K الجزائر بتنشيط الشركات K وال-دواويل الوطنية بجزر عادة تنشيط آلة الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية مزود امتصاص البطالة وتحسين القدرة الشرائية ورؤى مستو المعيشة وتدعيم المزارع المسيرة التي التي أجل تلبية احتياجات السكان الجزائرية.

"لقد وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى 413 مؤسسة كان K تحا تصرف القطاع المسير التي. كما كان أحلية RNJ المؤسسة K تتميز ب-صغر حجمها حيث أن 5% منها فقط كان K توضع أكثر من 100 عامل"⁽¹⁾. أما الأم-ر الوافدين قام K الدولة بتقنين RNJ العملية بعد انطوائها بواسطة مراسيم صدر K خلال سنة 1963⁽²⁾ في RNJ المراسيم على أن المؤسسة العمومية تسيير من قبل الزملاء التالية:

المجال العام للعمالة:

يعتبر RNJ المجال أعلى زميلة في المؤسسة حيث يتكول من كل عمال المؤسسة الحاملين للجنسية الجزائرية مزمن RNJ الموافقة على البرامج التالية:

- البرنامج النمو.
- البرنامج السنوي للتأهيل.
- البرنامج السنوي للتجديد.
- البرنامج السنوي للتسويق.

مجال العمالة:

يتخذ RNJ المجال من قبل المجال العام للعمال RNJ لمدة أن في س-نوا RNJ تحدد من RNJ بموجب حيث في RNJ على:

- القانون التذليلي.
- البرامج المحددة من قبل المجال العام للعمال.

(1) - سعيد أوكل مرجع سابق، ص 32.

(2) - R.A.D.P, journal officiel, Textes sur l'auto-gestion, décret n°63/88 du 18/03/1963, n°63/95 du 22/03/1963 et n°63/98 du 28/03/1963, Alger 1963.

- يقرر عملية شراء الاستثمارات K.
- الإشارة على سياسة القروض المتوسطة وطويلة المدّة.
- إعداد الحسابات السنوية للمؤسسة.

لجنة التسيير:

يتمّ انتخاب أعضاء اللجنة من قبل مجلس العمال و RN لمدة ٥ سنوات. سـنوا K
تقوم بتسيير المؤسسة بعد أن تنتخب رئيساً لـ RN يسير شؤون المؤسسة كمـا تفـوّد
بأعمال التالية:

- إعداد برنامج التنمية للمؤسسة.
- إعداد كل البرامج السنوية.
- إعداد القانون الداخلي.
- إعداد الحسابات السنوية.
- تقرر سياسة القروض قصيرة المدّة التمويل والتسويق وحل مشاكل الائحة.
- أ بصفة عامة تسيير المؤسسة.
- ما يمكنه من اتخاذ قرارات RN أو مجلس العمال ولجنة التسيير يتكون من مجلس إدارية
العمال RN لـ RN عتفاً K مباشرة بالائحة RN حيث يـد الفـانـولـا على أن لا يـ 3/2
أعضاء RN المجالس من العمال المنتخبة.

المـديـر:

يعين مدير لتمثيل الدولة داخل المؤسسة ويعمل تحت K سلطة رئيس لجنة
التسيير. مهمة المدير تتمثل في الحرّث على صناعية العملية المالية والقتـصـادية
وK مطابقة مختار برنامج المؤسسة للخطط الوطنية.

RN النوى من التسيير يعكس محاولة من طرف العمال بتخـ R زمـالـ الأمـور
ومواصلة النشاط الاقتصادي بعد الاستقلال وخرولا المعمريـلـ من أرـ الوطنـلـ.

لقد كان التسيير في يد العمال الريـلـ كانوا في نـسـ الوـفـكـ منتجـلـ لكلـ انـشـالـ
العمال المسيريـلـ في RN الكثرة كانا يتمال في المحاسبة على المؤسسة K أكثر مما كانا

انشعاج الجزائر حول التذليل الجديد وتحسين الانتال والتنتاجية بالاضافة الى عدد تك-وينجز عدد وجود الخبرة لذيذ في مجال التسيير.

لج منجز التسيير التي لذيذ يذ طويلا وبدأ العمل على التقليل من انتشارا وIRN ما أكدت قرارا التميمما كتحول معU الممسسا المسيرة رتيا الى شركا وطنية تداد وواحدة الأساسية كالتال والتوزيع...ال...K المراقبة المباشرة للدولة وأجزمتها وأصبحت العمال كينزا موكيلا بينما بقي IRN النمط من التسيير 5- في القط- Y التلحي.

1-2- مرحلة الراكا الولانية.

بعد الفصل في القضايا الوطنية على الساحة السياسية خاصة قضية نوعية الحكمة واختيار المنجز السياسي للدولة المستقلة المتمثل في التوجن الى بن-Cl مجتم-Y اشتراكي "بدأ العمل على التجسيد الميداني لتأثير والتأيدولوجية الواردة في كل م-لا برنام طرابلس لسنة 1962 وميثا الجزائر لسنة 1964".⁽¹⁾

ابتداء من سنة 1966 بدأ إرساء أسس طريق التنمية الرأسمالية من خلال القيام بعملية التعميد لقطاع البنوا وشركا الت-تميدا والمن-اجذ وال-م-ال العقارية والشركا الأجنبية والنقل والأراضي خاصة مع تطبيق الأرو الزراعية 5- في سنة 1971 وتعميد المحروفاK. بالموازاة كالأ الشرو في إنجاز برام طموحة في المجال الصناعي على مراحل وفقا لمخططا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

"لجRNj المرحلة قد تميز كبوحة الأطار المRNj والخلقية الذرية للتنمية المبنية على ذرية الصناعات المصنعة كقاعدة لجز والتخط-يط المركز-ز آ كق-لولا والملكية العامة لوسائل التال من خلال القطاع العام آ تدخل الدولة 5- في الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة لضمانا تذ-يذ الت-صاد كوسيلة للتنمية الت-صادية

(1)- Ahmed BENYACOU, OP-CIT, P. 20.

والاجتماعية"⁽¹⁾. كما عملت الجزائر على تجسيد سياسة إحتلال الـ واردة بالمنتجـ كـ المحلية مما جعل سياسة التصنيع تشمل كل الدروى وIRNi من أجل إحتلال بنـ كـ مركبـ كـ صناعية للحديد والـ صلا والبتروكيميـ وIRـ للـ لتلبية إحتياجـ كـ إقتصادى صافية والاجتماعية وتدعيم الإقتصاد وامتصاص البطالة.

منذ سنة 1966 بدأ تنفيذ قطاع البنوا والمناجى كتزايد عدد الشركا الوطنية شيئا شيئا حتى سنة 1978 أى بعد انتزاع المخطط الرباعي الثانى أيدا انعقد العديد من الاجتماعات المخصصة لتقييم المسار التتموى للعشرية 1967-1977. لقد أوضحت النتائج أننا إنفاقا ناتجة عن وضع المقاسات العمومية التي مركزا بمرحلتها كل مرحلة تتميز مركزا بنمط تسيير معيلا. الأولى تمتد من سنة 1964 إلى غاية سنة 1970 أى في المرحلة الثانية من المرحلة الأولى كانت الدولة تنفذ بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة حيث لا بد من استغلال دور المؤسسات على الشركا الوطنية أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1978 فقد ميزتها المخططات التنموية الوطنية والسياسات القانونية

(2)- R.A.D.P, Charte d'Alger, Commission centrale d'orientation, Alger 1967, p. 70.

لتسيير المؤسسة التي بدأ K بميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسة (G.S.E) في سنة 1971.

لقد انجزت الشركة الوطنية في فترة حيا لا سياسة اقتصادية واضحة (انضمت على تسميتها بمرحلة الجموع) وأخيراً بعد تحديد لجزا السياسة الاقتصادية المتمثلة في اعتماد على الصناعة المصنعة والتخطيط المركزي كقسط لولا لجزا والشركة الوطنية العمومية كقاعدة لجزا والتي كانت منجزتها تنحصر خاصة في تنمية وتطويع وسائل الانتاج الوطنية مثل خنل الاستثمار. كما أوكلا لجزا لجزا اجتماعية خاصة فيما يتعلق بسياسة تحديد الأجور والمدا خيل وتنظيم سياسة الأسعار وأعباء الصحة والسكن والتكوين. لقد كانت ينظر إلى ألتا لجزا تكملها في مدة تحقيقها لجزا المسطرة لجزا مسبقاً مثل طرحة الدولة عبر المخطاطا التنموية. "لجزا الذرة أد ك إلى تعدد أنماط تسيير المؤسسة كذكر منجزها ما يلي: (1)

النمط الأول للتسيير:

لقد انجز النمط للتسيير في الشركة الكبيرة KIR انجزت الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني مثل شركة سوناطراك والمناحة البحرية. تسيير لجزا المؤسسة قبل مجاز إداري متكوناً من أعضاء يمثلون الدولة والوصاية حيث تعتبر الشركة مسانمة KIR رأسمال عمومي يتوزع على شكل أسهم لجزا للدولة وتسيير وفقاً لجزا شركة المسانمة الأجنبية.

النمط الثاني للتسيير:

لقد انجز النمط للتسيير في الشركة الوطنية للحديد والصلب والشركة الوطنية للتجارة. لجزا النمط مستمد من نمط تسيير المؤسسة العمومية الصناعية والتجارية الموجودة أثناء الفترة الاستعمارية وعادة الاستقلال. تسيير لجزا المؤسسة قبل مجاز إداري يتكون من ثمانية أعضاء أربعة منجز ممثلاً للدولة وممثل للبنك المركز الجزائري وممثل للمجاز الوطني للتنمية وممثل للعمال على رأسهم مدير عام. مزمنة لجزا الموافقة على تقارير المدير العام ومحاسبات كيم.

(1) - Ahmed BENYACOU, La gestion de l'entreprise Algérienne, OP-CIT, p. 51.

يتعلق بالنشأ ك وك جدول النتائج للمقسسة. في RN النمط مـا التـ سير ترجـ يـ كـ ل الصنـحيا ك والسطا ك إلى المدير العاـ.

النمـا الكاـ للتسير:

لقد ونـ RN النمط مـا مـا 1969 RN بقصد تحـ صير تطبيـ كـ المخطـ ط الرباعي التـمـوآ الأول (1970 – 1973). يتميز RN النمط بسلطوية المـ دير العـاـ المعيدا مـا قبل الدولة بمـرسـوـةـ يـخـول لـ كل الصنـحيا ك بـدولـا استـثـناـةـ رـجـ ذـ وـجـ وـد لجنة تـمـال العمال وتـلـعـا دور شكلي في اتـخـا القرارا ك. "في RN النمط مـا التـ سيرـا نجد مراقبة خارجية تـتـا مـا طـرـح وزارة المالية تـمـال RN الرقابة في كـ الفـ العمليا ك المالية وـونـار اتـخطاـ وتـقـديـهـ النصاـةـ دولـا درـ السلطة على الشركة الوطنية لـتـباـ التعليمية RN ورقابة يـمـكـلـا تصنيـةـا بـقـنـاـا داخلية (رقابة الوصاية) تـتـا مـا قبل مـ وـاـيـلا تابعيدا للوصاية و RN لمـعـرـةـ مـدـة استعمال الموارد مـا قبل المقسسة".⁽¹⁾

وـا ما يـمـكـلـا استـتـاجـا بالنسبة لـ RN المرحلة (مرحلة الشركا ك الوطنية) التـ يـ بـدأـا ك سنة 1963 وتـدـعـمـا مـا بـداية التـخـطـيـط أو المخططا ك التـمـوـةـ RN و أـا اتـاـاـا الرئيسية لـنـشـا مـال RN النـوـا مـا المقـسـسا كـاـا كـا تـمـال في:

- 1 - التـقـيـل مـا قـوة القـطـاـا المـسـير راتيا.
- 2 - تـدـعـيـةـا التـدـخـل المـبـاـشـر لـدولـة في تـسـير الشـةـولـا اتـقـصـادية مـا أـجـل لـبـراز قـوة السلطة العمومية.
- 3 - العمل على تحقيقـا مـردودية اجتماعية.
- 4 - ضـعـا مـكانيا ك القـطـاـا الخا f مقارنة بالطـمـوحا ك التـمـوـةـ RN لـا لـا يـ دـمـا بصورة واضحة في المسانـمة في تـنـذـيـر المخطـطـيـلا اتـاـاـا يـ والـرـبـاعـي اتـولـا رـجـ وـجـود قانـولـا اتـسـتـماـر اتـاني لسنة 1966.
- وـا ما يـمـيز RN المرحلة أيضاـا أنـا لـا يـكـلـا نـاـا لـنـشـا للمـسـسا ك مـال RN النـوـا قـطـاـا لـا كـاـا تـتـمـيز أيضا بـتـمـيـةـا الشـركا ك KIR الرأـا مال اتـجـنـبي وخالصة الـرنـسي.

⁽¹⁾ - T. Hafsi, l'entreprise publique et la politique industrielle, p. 54.

كما أن نمط التسيير في الجزائر المرحلة كالأ يتميز خاصة بكونه سلطوي (المدير العام - الرئيس المدير العام) إلى أن كان له سلطات إدارية واسعة داخل المؤسسات التأسيسية التي تزال تتميز بنوع من الجمود من ناحية وقلة التناوب من ناحية ثانية.

1-3- مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وفقا لمتطلبات الفترة من 1971 في سنة 1971 وأتت رسمية تبديلا كيدية تسيير المؤسسات العمومية والتي ميّزت التسيير الاشتراكي للمؤسسات. وهذا نمط جديد يمكن الاعتماد عليه في تسيير الشركات الوطنية يرتكز على التسيير الجماعي وذلك للاندماج الاشتراكي القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبالتالي مساهمة العمال في تسيير المؤسسة بواسطة اللجان الدائمة والمختصة كما في الف على المؤسسات والتي:

- "اللجنة الاقتصادية والمالية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والأفائية.
- لجنة الشؤون المستخدمين والتكوين.
- لجنة الشؤون الانضباط والتأديب.
- لجنة الوقاية والأمن⁽¹⁾.

ما يلاحظ أن العمال موجودين داخل كل المؤسسات اللجان ويلعبون دورا هاما حيث يقومون بأعداد ومراقبة مخطط الشركة والتنسيق بين مصالحها الط- راعلة في الشركة وتقليل ما أمكن من التناقضات الموجودة في القرارات الأساسية في نهائية الأمر يعود الفصل في الجوانب المركز أو على مستوى الوزارة. في الجزائر النوع من التسيير تمر عملية اتخاذ القرارات بمستوى متد- دة وفي اجتياز مختلف عموديات وأقسام في ما يحد إلى الس- تجراء وك- كبر لدراسة الوضعية واتخاذ القرار عند كل مستوى. أما فيما يخص الرقابة في نمط التسيير الاشتراكي للمؤسسات في على نوعين:

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هيّات التسيير الاشتراكي للمؤسسات الف . 9.

- [illegible]

4- طبيعة ونوعية بعض الأمور المتعلقة بالتسيير اليومي للشركة يتطلبا نوعا من التخصيص والحصرية التي يمكن طرحها للمناقشة العامة أو للتصديق عليها من طرف كل العمال".⁽¹⁾

بصفة عامة ورجح أن على المستوى الكلي قد تحقق نتائج تملأ خاصة في إنجاز استثمارات كبيرة وعرض الناتج الداخلي الخام نموا متزايدا في المتوسط 7% سنويا. أما على المستوى الجزئي فيمكن القول أن رجح تعدد أنواع التسيير لمقاسم القطاع العائد على مختلف مراحل تطورها في النتائج لئلا تكون في مستوى الأماكن التي رصد لها ولقد تحفز الإنتاج والنموية التي كانت تنتجها الدولة منذ أن ورنج خاصة:

- تلبية الاحتياجات الاجتماعية المستعجلة ويجاد حل نهائي لمشكل البطالة.
- التقليل من التدرجي لتبعية الاقتصاد الوطني للسوق العالمية من خلال إرساء قواعد وأسس اقتصاد يتميز باستقلالية كبيرة تعتمد على اندماج النشاطات الاقتصادية فيما بينها.

لذلك الأسباب الرئيسية لرجح الكشل تعود إلى:

1 - "لقد إنشأ القطاع العائد كالأبدوا الاجتماعية وسياسية أكر منجزا اقتصادية أو على الأقل ألد المردودية الاقتصادية لئلا تكون في أولوية أنشادها مما أدى إلى وضع جزاء الانتال الوطني.

2- العمالة الزائدة نتيجة لسياسة الدولة في التوليد.

3- شمل مقاسم القطاع العائد كل صر النشاط الاقتصادي في التوسيع الكبير كالأ يمكن تقليص في النشاطات الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وتوجيه إلى القطاع الخا في النشاطات الاقتصادية الأخرى.

4- تعييدا مسئولا على رأس أن المقاسم التي يتمتعون بالدراسة العلمية و الكفاءة النظمة و التجربة في مجال تسيير المقاسم الاقتصادية مما أدى

(1) - سعيد أوكيل مرجع سابق . 36 .

- على إدارة التسيلا في العديد من المقاسسا. كما أدت إلى صد الزمياكل المالية للمقاسسا الوطنية وبالتالي للجو على الاستدانة بصورة مستمرة.
- 5- ضع في المراقبة ونظام الحواجز والتحديد الإداري لتسعار وعيالا تالا لنظام الأعتا اقتصادي.
- 6- بيروقراطية مدطرة أدت إلى البطء في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- 7- احتكار الدولة للتجارة الخارجية وضعف القطر الخلف الوطني جعل المقاسسا العمومية لا تواجه منافسة وبالتالي فهي ليس في حاجة إلى تحسين نوعية منتوجاتها وزيادة طاقتها الإنتاجية والعمل على تقليص تكاليف الإنتاج مما أدت إلى زيادة في التكاليف وتبذير للموارد.
- 8- تطوير اقتصاد مبني على الريفي⁽¹⁾.

⁽¹⁾- M. Fergani, Genèse et évolution de la dette extérieure en Algérie, revue l'économie, mensuel économique, A.P.S, Mars-Avril 1996, p 19.

البحث الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري.

إن كان عملية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وكل ما تعنيه من إصلاح اقتصادي وضغوطات مبروزة من طرف صندوق النقد الدولي لإعادة جدول الديون الخارجية للجزائر خلال سنة 1994 إلى يعني أنها محاولة مماثلة لتلك قبل 1994 التاريخية وإنما لهذا يترتب عنها نتائج المحاولة سواء تتأقظ أو لا - حتى سنة 1994 وتتمثل خاصة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات القطاع العام - بداية الأمانيا واستقلالية المؤسسات المالية.

2-1 - إعادة الهيكلة العضوية.

تعد إعادة الهيكلة كمجموعة من الإجراءات لإعادة تنظيم وانتشار وتطويع القوة المنتجة الوطنية بزيادة الإنتاج وقدراتها التنافسية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

إن إعادة الهيكلة التي تسمى أيضا بتوضيح العنقاف ما يبذل الدولة والمؤسسات العمومية تعتبر عنصر رئيس في برنامج الإصلاح من خلال ترقية استقلالية المؤسسات وتحسين نوعية التسيير وتقييم المؤسسات حسب معايير متداخلة عليها مسبقا ما يبذل الدولة ومسير المؤسسات.

إن تحليل وتقييم وإصلاح الاقتصاد الوطني بعد العشرية الأولى من الخطط يطمح المركز إلى كسول واستغلال وتوجيه الموارد بقيادة الشركات الوطنية كما يهدف إلى تسطير برنامج لإعادة الهيكلة العضوية والمالية. إن التحليل والتقييم أنجز سلبيا على المستوى الكلي وأخرى على المستوى الجزئي.

على المستوى الكلي: أنجز التحليل أنما أنزمت متعددة الجوانب التي اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي نتيجة لسوء التسيير على جميع المستويات والتي يمكن التعبير عنها بالتنازل السلبية التالية:

1 - عجز مستمر في ميزانية الدولة وندرة موارد.

2 - زيادة في الكتلة النقدية بدول مقابل.

- 3- ندرة السلا والمواد الضرورية بصورة متزايدة.
- 4- تدنٍ في قطاع الخدمات.
- على المستوى الجزئي: أُنجز التحليل والتقييم لآثار النتائج السلبية على المستوى الكلي قد أثر سلباً على المؤسسات كآثار حدة عجز المؤسسات نتيجة لعدّة دراسة وتحليل بعمق مدّة تأثير السياسة الاقتصادية والمالية على كفاءة قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية كآثار حصر منطقي الاستمرار في تغطية عجز ز - ن - ج - المؤسسات بـ Σ الهيكلية.
- كما أن التحليل توصل إلى أسباباً مباشرة لعجز المؤسسات العمومية إلى أسباباً متعلقة بالتسيير اليومي لـ n ومنه:

 - 1- نـ n الفطام العائد في الاقتصاد الوطني لـ n لسياسة التنمية المتبعة ولضعف القطاع الخاص f واحتكار الدولة للتجارة الخارجية مما جعل القطاع العام n يواجه أوضاعاً مأساة وبالتالي لـ n يكاد يهتد بتحسين أداء المؤسسات.
 - 2- تدخل مدّرت للوصاية في كل قرار المؤسسات العمومية.
 - 3- ضعف الطاقة الإنتاجية لوسائل الإنتاج الوطنية كما ونوعاً.
 - 4- تضارباً لـ n المسطرة في المخططات التنموية مـ n الواقع n الافتصادي والاجتماعي لـ n تعمل في إطار المؤسسة العمومية.
 - 5- "لـ عمليات التطوير المتكررة قد كادت الدولة أموالاً كبيرة وألّا نتائج لـ n - لـ n تكاد في مستوى لـ n المرجوة.
 - 6- نقصاً ضخمة لـ مبرر لـ n خاصة النقص n الطابع الاجتماعي.
 - 7- اللجوء إلى الاقتراض بطريقة مبالغ فيها مما جعل المؤسسات العمومية تعجز نتيجة للسحب على المكشوف لـ n العجز المتواصل (عجز مالي) ⁽¹⁾.

(1) - محبوا بلّا حمودة المسائل المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ملّا وجزاة الاستدانة والمردودية لـ الملتقى الوطني حول كفاءة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بآونة 1994 - 3 .

- إجراء إصلاحات اقتصادية تكوّن مقبولة اجتماعيا وعير مدروسة.
- وضع خطة عمل للتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق.
- ضرورة إعادة النظر في دور الدولة وانسحابها من بعض النشاطات الاقتصادية.
- إعادة بعض النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو من خلال تحرير الطاقة والمبادر الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.
- التأكيد على ضرورة التحكّم في التوازنات الكبرى التي يمكن أن تتأثر بتحرير الاقتصاد وإزالة دور الدولة كمنظم ومراقب.

لقد عرّض تطور الاقتصاد الوطني خلال فترة اللامانيا K سياسيا K اقتصاديا مختلفة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية مرتبطة بخوض الاقتصاد الـ وطني لتقلبات K إيرادات التصدير المعتمدة على المحروقات K لـ R L J ١٩٣٥ الدورة المالية ٥- ي س- سنة 1980 وتقلصها في سنة 1986 كـ L لهما تأثير كبير - ر ٥- ي تحديد الـ سياسيا K الاقتصادي صافية والاجتماعية. لـ L التزمه المالية التي شجعت الاقتصاد الوطني في 1986 م- لـ ج- را C انخفاً أسعار البترول وقد مسك كل القطاعا K الاقتصادية والاجتماعية. "لقد كان لهما آثار سلبية على الاستثمار الانتال والتشغيل التجوري الاستثمارات والأسعار والمبادى K. كما انخفض الناتج المحلي الخام خارجا للمحروقات K بـ - 2.5% سنة 1987 و 3.4% سنة 1988 وانخفض الاستثمار بنسبة 2.7% سنة 1987 ليصل إلى 5.8 سنة 1988. أما في مجال التشغيل فقد ارتفع عدد البطالين بـ 117 ألف بطلان سنة 1987 إلى 121 ألف بطلان سنة 1988".⁽¹⁾

- 118 -

قبل انجزا الفترة من 5 في نوفمبر 1979 تنصيصا لجنة متكونة من 5 أعضاء - ضا 5 - ي الزنيئا العليا لحزب جبهة التحرير الوطني. كذا 5 انجزا اللجنة بدراسة وعادة الزنيكلاء العضوية للمجلس الاقتصادي العمومية. أنجزا اللجنة عملها في ما 5 1980 5 كان - K نتيجة انجزا العمل صدور المرسوم رقم 242/80 المرقا 5 - ي 04 أكت - وبر 1980⁽¹⁾ الخا f بعادة الزنيكلاء العضوية للمجلس الاقتصادي العمومية والرقا 5 كالا مضمونا 5 نوا كيفية الوصول إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الوطني والسكان والرقا 5 من خلال:

- 1 - تحسيدا شروط ولارو 2 تسيير الاقتصاد.
 - 2 - التحكم في الجناز الانتاجي الوطني.
 - 3 - ضرورة ألا تحفز المجلس الاقتصادي العمومية نتائج وفقا 5 انجزا 2 التخطيط الوطني.
- والرقا 5 لتحقيق الانجزا 2 التالية:

- 1 - تحسيدا فعالية المجلس الاقتصادي العمومية الوطنية من خلال تطوير مميزات الأ مركزية وعدد 5 تمركز نشاطا 5 هتالا السلا والخدمات.
 - 2 - تنفيذ العناقا 5 ما يبل المجلس سوا 5 في 5 Σ القط - 5 أو 5 - ي القطاع - K المختلفة.
 - 3 - تحسيدا تلبية احتياجات الاقتصاد والعائلا 5 من خلال توفير السلا والخ - دما 5 كها ونوعا.
- كما حدد المرسوم في مواد 6 و 7 و 8 الزنيئا 5 المكلفة بتنفيذ وعادة الزنيكلاء العضوية للمجلس الاقتصادي العمومية والي:
- * اللجنة الوطنية: التي أسند لجزا من 5 توجيه ومراقبة اللجالات الوزارية وكراس دراسة وهدا 5 الرأ 5 واقترا مخططا 5 عادة الزنيكلاء بالتنسيق مع الحكومة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية المرسوم رقم 242/80 المرقا 5 في 04 أكت - وبر 1980 المتعلق بتطبيق عادة الزنيكلاء العضوية للمجلس الاقتصادي العمومية 07 أكتوبر 1980 رقم 41 . f . 1075 .

* اللجان الوزارية: تعمل تحت إشراف اللجنة الوطنية وكسك بالمزمنة التالية:

- وضف مخطط عمل لتنفيذ قرار اللجنة الوطنية.
- اقتراح إنشاء مجلس ك جديدة في القطاع الر آ تشر علية الوزارة المعنية.
- ق عمليا تنفيذ عادة الزميلة العضوية والتي تتمال في تجزئة المسكسا الوطنية بطريقة تدريجية تتضمن أربعة عمليا ويلي:
- 1 - تخلي المجلس الاقتصادي على النشاط الذي ي ترتبط بمزمنة.
- 2 - التخصص في التتال أو في النشاط المتجانسة.
- 3 - فصل وول التتال على وول التسوي.
- 4 - تحويل النشاط أو الوول التي تخل عزلة المجلس ك إلى مجلس ك أخرى وطنية أو محلية.
- ق عادة الزميلة العضوية قد أد إلى إنشاء عدد كبير من المجلس ك الاقتصادية العمومية التي أكر على عاتق النشاط المتخلى عزلة م ل ط ر المجلس ك الاقتصادية العمومية الأصلية.
- ق الجدول رقم (30) يوضح لنا بع النما للشركا الوطنية التي عادة زليكتز وكرا المجلس ك المنبقة عزلة.

الجدول رقم (30):
يوضح بعض الشركات الوطنية التي تم إعادة هيكلةها والمؤسسات المنبثقة عنها

المؤسسة الأصلية	المؤسسات المنبثقة عن إعادة هيكلة المؤسسة	المؤسسة
الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)	5 مؤسسة خاصة ح-س-المنتول: - الفط-ال-ال-صو-2 - الن-سيل - الصناعي - الحرير - الخياطة والتصنيع. - مؤسسة للتوزيع	الجزائر - بجاية - تيز آ وزو - تبسة - تلمسان - مسيلة
الشركة الوطنية لصناعة الجلود (SONIPEC)	2 مؤسسة متخصصة 5-ي تاليف-ة الجلد والتصنيع 1 مؤسسة للتوزيع	جيجل - معسكر - الشارقة
الشركة الوطنية للسميد والعجائن والحبوب (SN.SEMPAC)	5 مؤسسة جزائرية	الجزائر - قسنطينة - بلعاب - تيارك - سطيف
الشركة الوطنية لمواد البناء (S.N.M.C)	11 مؤسسة جزائرية 1 مؤسسة وطنية للتطوير	الشمال - مكناس - قسنطينة - زناتة - بودواو - باتنة - مرسى الكبير - تلمسان - بومرداس
الشركة الوطنية لصناعة الكيماويات (S.N.I.C)	3 مؤسسة وطنية الديز-ال-ال-ال-مواد التذوق 2 مؤسسة جزائرية لصناعة السيراميك	الجزائرية - سور الغزل-ال-ونزال-ال- - قسنطينة - مكناس
الشركة الوطنية للصناعات الخفيفة (SOGEDIA)	3 مؤسسة السكر - الزيوت - المصبرات	الشمال - الجزائر - بوتاريك
الشركة الوطنية لصناعة الخشب والتعليق (S.N.L.B)	4 مؤسسة التعليق - الخشب - التجارة العامة - الخرداواك	جيجل - بوتاريك - أ-البواقي - قلمة
الشركة الوطنية لادراسا والتأجير الصناعية (S.N.E.R.I)	2 مؤسسة وطنية حسب نوعية النشاط الهندسة والتركيب التقني 3 مؤسسة وطنية للتأجير	الجزائر - البليدة - البويرة - ونزال - عنابة
الشركة الوطنية للصناعات التقليدية (S.N.A.T)	1 ديوانا وطني للترقية 3 مؤسسة إقليمية	الجزائر - باتنة - تيز آ وزو
الشركة الوطنية للمياه المعدنية (S.N.E.M.A)	3 مؤسسة جزائرية	الجزائر - باتنة - سعيدة

Source : N. Saadi, La restructuration des entreprises d'Etat, essai de présentation analytique, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, n°2, 1984, p. 324.

لقد أعادت الهيكلة العضوية كإنشاء وفقا لنموذج بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية. بالنسبة للقطاع الصناعي تم الاتصال بينا والانتقال والتسويق والتأجير. أما بالنسبة للقطاع النقل فقد كإنشاء وفقا لنموذج كإنشاء حسب نوعية الأنشطة

الجوآ - البحرآ - عبر الطرفاK - الاسكاا الحديدية - نقل البضائى - نقل المسادريلا أو حسلا نوعية المنتجاK المنقولة مأل نقل المحروقاK.

البداية الحقيقية للأصنحاK الاقتصادية كاناK ملى بداية الأمانيناK خاصة ملى المخطط الخماسي الأول (1980-1984) اللى التزاملا ملى صدور المرسوم رقم 242/80 المتعلق بعادة زنيكة المقدساK. في زنا- زنا السنواK تك- رΣ تندي- زنا- زنا الأصنحاK وازلا بضبط قوائدا المقدساK المعنية سواC على الم- ستوآ ال- وطني أو الجزوآ أو المحلي وحصر مشاكلنا بدقة حتى يتسنى للسلطاK المعنية وزنا- ي اللجنة الوطنية المكلفة بعادة الزنيكة واللجانا الوزارية ملى بعادة تنديمنا.

"بدأK عملية بعادة الزنيكة في سنة 1982 وانتزناK في سنة 1986 حيث جزئK 50 مقدسة عمومية اقتصادية إلى 300 مقدسة جديدة"⁽¹⁾ أآ أننا ننذا تكياا ال- شركاK الوطنية الكبرى إلى مقدساK صغيرة الحجد للتمكلا ملى التحكك في ت- سيرنا وهزالة العراقيل التي تحد ملى تحقيقنا لنتائلا إيجابية. يمكن لآ تلخي- f أننا دا2 بعادة الزنيكة العضوية كيما يلي:

1- "التطبيق الفعلي لمبادئ التأمركزية ملى أجل تحسيدا لارو2 ت- سير التقت- صاد الوطني.

2- تدعيلا لعالية المقدساK العمومية الاقتصادية وازلا بالتحكك أكأ- ر5- ي جزنا- از التتاللا والرشادة في استغلال الموارد البشرية والمادية.

3- تمكيدا مقدساK القطاع العائد ملى إزالة مشاكلنا وزيا- ادة إبتاجينا- ا وتحقي- 2 توازننا المالي.

4- تحسيدا تخصي f الموارد والتخديا ملى معدلاK البطالة وزيا- ادة الت- راكك الرأسمالي والقضاء على التمرکز الكبير للإيكل في كيانا واحد.

⁽¹⁾ - Mourad BENACHNHOU, Réformes économiques, dette et démocratie, p. 8.

5- القضاء على النزعة البيروقراطية والتدخل الخارجي في الشؤون الدولية - سير
المقاسات العمومية".⁽¹⁾

2-1-2 - نتائج إعادة الهيكلة العضوية:

قد عادت الهيكلة العضوية التي كانت منذ 2 إلى 5 ككافة المقاسات العمومية
الاقتصادية وجعل الاقتصاد الوطني يواجه الصدمات الخارجية بأكبر مرونة ولا تخف -
النتائج - المنتورة منها ولا تعطي أمارات على مستقبل الإنتاجية -
قد المقاسات الجديدة المنبثقة من إعادة الهيكلة بدأت تشكو من وضعيتها المالية وحتى
تلك التي استتاد من التطوير المالي لعدة مرات ما لبثت أن عادت إلى نفس الوضعية.

بالإضافة إلى أننا نلاحظ عوامل أخرى قد ساهمت بصورة مباشرة في فشل
إعادة الهيكلة وهي مرتبطة خاصة بطريقة التسيير واتخاذ القرار وكيفية اختيار
مسيرتها ومنها بيننا:

1 - عدم الاستخدام الأمثل للموارد وطاقتنا المقاسات التي لا تملك التقييد
تكلفة مالية واقتصادية بل كانت كإنتاج سياسي واجتماعي نتج عنه -
مقاسات توزع أرباحا وهي مسجلة لنتائج سلبية.

2 - التوزيع المالي لخدمة اتخاذ القرار التي كانوا يرون أنها عائق مباشرة ببلد
زيادة حجم الاستثمار وزيادة كفاءة وريحية المقاسات.

3 - غياب التكامل والتنسيق ما بين المقاسات العمومية وعدم احترام مجال العمل ود
المبرمة بينها.

4 - نقص الموارد البشرية المدربة في مناصب اتخاذ القرار الاستراتيجية.

5 - غياب المنافسة مما جعل المقاسات الاقتصادية العمومية لا تعطي أرباحا
لنوعية منتجاتها ولا لتخفيض تكاليف إنتاجها.

(1) - التقرير التمهيدي للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني سياسة التنمية 12 . 1

وللـ المقدسـسا ك المنبثقة من عادة الزنيكة قد واجهـتـنـزـا لـ عـ دة صـعـوبـا ك تتمـلـ لـ
خاصة في:

- 1- تحويل الممتلكات ك: ولـ ضعـ2 الذـلـ المحاسبي في السابق وخالصة محاسبة
الشركا كـ قد أدتـ إلى تعطيل نقل الملكية ولا تستلـ 140 مقدسة الفـرارا ك
الخاصة بـ R لـ في نهاية 1987.
- 2- التفر في إيجاد وإنشاء مقرات ك للمقدسـسا ك الجديدة وقرارا ك تحويل الممتلكات.
- 3- فصل وسائل الانتال والتسويـ والـنـجـاز في طار الأجرـا كـ المرافـةـ آـ أدتـ
إلى تجزئة وسائل الانتال والـنـجـاز بدولـا وجود طار يسمـه بالتنسيـ.
كما تجدر الإشارة أنـه بالـضـاـة إلى IRN المشاكل كـا لـ الاقتصاد الوطني يعاني
منـا صـعـوبـا ك كبيرة في مجال التمويل ومواجهة أعبـا المديونية الخارجية جـرا كـ
التدنـور الـ رآ حدـ في أسعار البترول. لقد بدأ الاختـاـ في سنة 1982 ليـ سـتمـر
بوتيرة سريعة ووصل في نهاية 1986 إلى 13 دولار ذـ 11 دولار في سنة 1988.
كما تزامـا IRN الاختـاـ في أسعار البترول بارتـاـ في معدل الفائدة واختـاـ قيمة
الدولـر مما أدتـ إلى تقلـ f القـرا ك المالية للجزـاـ رآ على أسـا لـا أجليـة
الصادرا ك بالدولـر ومعـذ الواردا ك بالعمـ ك الأجنبية الأخرـ كالـرنـا كـالـرنـسي
مـنـتـا كـعد التحويل منـا الدولـر إلى العمـ ك الأخرـا تنقلـ f القـرا ك المالية مـرة
أثنية.

كل IRN المعطيا ك أد ك إلى التفكير في إيجاد حلول جـرية لكي تسمـه للدولـة
بالتخلي عنـا عـلا تمويل المقدسـسا ك الاقتصادية العمومية مـا بقائـها مالكة لـنـا ولـ وكـا
الحد منـا العجز المالي والخلل في كـالـية IRN الوضعية أد ك بالدولة إلى القياـ بـعـاـة
الزنيكة المالية للمقدسـسا ك والتي نـي بمـاـة عادة توزيعـا لمراكز اتـاـا القرارا ك كـتـويـا
لـعادة الزنيكة العضوية منـا خـلـ عادة التكيـ مـا الذـلـا كـا كـا والمصر في بـصة
عامـا ولـعادة تكيـ IRN الأخير مـا الأحتياـا ك المالية التـزمة لـنـا شـطة المقدسـسة.

كما أنجزنا تملال المرحلة الأخيرة لعملية إعادة الهيكلة التي تخـ f الجانبـ لا المالي للمقـسـسا K المنبـقة مـلـا المرحلة الأولى و R لـا قصد مـنـة استـقـلـية لـا Rـا المقـسـسا K وبـالتـالي رـا كل العراقيل الخاصة بالعبـا المالية المتراكمة بسـبـا النتائج السـلـية.

2-2 - إعادة الهيكلة المالية.

لقد أنشـة K اللـة الوطنـة لإعادة الهيكلة وـلا عملـا كـا بـدراسة وتحليل أسـا العجز المالي المزـلـا للمقـسـسا K وتحديد طـار يسمـه بالتسيير الجـد لـاـا. لـا التحـلـلـا لـا قـامـا بـا اللـة وـد خـا f إلى نوعـلـا مـلـا الأسـا وعلـى مـستـويـلـا الجزئـي والـلي.

على المستـوـ الجزئـي: لـا Lـا الأسـا مرتبـة بالنتـاجـة الضـعـيـة وسـوـ التسييرـا مما أـدـا إلى زيـادة التـكالـيـة والتـخـرـ في إنـجاز المـشارـيـة والتـسـلـيـة. على المستـوـ الكـلي: لـا Lـا الأسـا تعود خـاصـة إلى زـنـيـكـل الأسـار والضـرائـلـا بالنسـبة لـاأسـار: لـا K اللـة أـا زـنـاـا تناوـا ما بـيـلـا لـا Lـا اقتصـاديـة للمقـسـة التي تعتمـد على حـفـيـة الأسـارـا و Lـا Lـا اقتصـاديـة التي تعمل على حـمـايـة الفـدـة الشـرائـيـة لـا وـا الدـخـل الضـعـيـة وبـالتـالي كـد اقـترـحـا إنـشـا صـنـدوـ لتعـويـا ودعـاـا الأسـار.

بالنسـبة للجـانـا الضـريـبي: لـا Lـا اللـة تـرـا أـا زـنـاـا تناوـا أيـضـا كـا المقـسـة تـلـتـزـا بـسيـاسـة الدـولـة اقتصـاديـة وبـالتـالي لـا Lـا تـكالـيـة مـرتـبـة لـا Rـا العامل لـا يـدـخـا بـعـيـلـا اقتصـار عـنـد دـا الضـرائـلـا المستـحـقة على المقـسـسا K وتعـامـلـا الدـولـة مـلـا مقـسـسا K الفـطـاـا الخـا f وـا ما يـتـطـلـا حـسـا لـا اللـة اقتصـار كـا كـا تخـيـد العـلاـا الضـريـبي على المقـسـسا K العمومـيـة وتوضـيـة عـنـاـة الدـولـة بالمقـسـة.

مـلـا أـجـل إنـجاز لـا Rـا العمـلـيـة جـنـد K لـا مـكانـيـا K ماليـة وبـشـريـة وتمـ K حـسـا التدابـير التـاليـة:

- "تدابير مالية بحتة: تخ f تأبيك الاستقلال المالي للمسسة بواسطة رأس مـ Σ مال
- خا f ورأس المال العامل وعادة جدولة ديون n_1 مـ ومـ سـ الـ ديون مـ ا بـ يلا
المؤسسات قصد امتصاص f السحلا على المكشوف.
- تدابير تنظيمية وتسييرية: تمثلك في إعداد برنامج لآءادة تنظـ المـ المؤسسة
العمومية بجزر التحكك في التسيير والتدرة بيلا التكاليف الفعلية والتكاليف
الاجتماعية والعمل على تخفيضها.
- التدابير المتعلقة برؤى إنتاجية العمل: تخ f الاستعمال الأمثل لكل الطاقـ كـ
المتاحة للمسسة سواء كان ك بشرية أو مادية".⁽¹⁾

من أجل عادة البنية المالية للمؤسسة K الاقتصادية العمومية:

- توزيع المبالغ الضخمة للسحبا على المكشوف والديون ببدل مختلف المقدسـساK المنبثقة على عادة الزهيكلة العضوية والمقدسة الـD.
 - وضو ميكانيزماK تسمو للمقدسة العمومية بالعمل على أسـا اقتصادية سليمة.
 - تصدئة الحساباK ما ببدل المقدسساK العمومية.
 - التدريـب ببدل أعباK الـاستـجـال للمقدسة وأعباK الـاجتماعية.
 - وضو بـالـD متناسـب لـأسعار.
 - الحد أو التقليل f مـلـا العجز المالي والخل في الـعالية.
- الطافـة المسير للمقدسساK العمومية بـقى فـنـسـلـا مما لـد يـدـاـقـلـى تحـسـيـلـا النتائج أو الحصول على النتائج المنتورة. لـا الزهية أدK بالسلطاK العمومية لـى التفكير في أسـلـا جديد للتفسير مـلـا أجل التحكـم في التكاليف وزيادة الـعالية المقدسساK. لقد تمـا اختيار نمط قانوني جديد لـا الزهية المقدسساK الـنشـا الدولة شركاK المساظمة تحـا رقابة مقدسساK سميـا بصناديق المساظمة.

- 127 -

- ملأ الناحية القانونية: تكونا للمسسة حرية التعاقد والتزاد بواسطه أجزائها - التي تحددان قوانينها الأساسية.

- ملأ الناحية المالية: ألا يكونا للمسسة ممتلكا K خاصة ورأس مال اجتماعي.

- ملأ الناحية التنظيمية: ألا تكونا أجزأة خاصة بالمسسة لهما صلاحيات تدن - ودقا للأنول التجارية ولنوعية المؤسسة ملأ أجزأة التسيير والإدارة - مجال الإدارة - الرئيس - المدير العام - المدير العام - المسير - أجزأة مداولة (مجال المساكن - الجمعية العامة).

- أجزأة مراقبة (محاسن الحسابات).

أما مشرياكوف فيعر استقلالية المؤسسة العمومية على النح والتالي "لأ استقلالية المؤسسة العامة العمومية تكملها في مصالحها الخاصة ملأ أجل تحقيق أن - دأ... كما ألا مضمولا الاستقلالية مرأ ويتغير ويرتبط بالنصو f التي تقرن - ا وخاصة بالممارسات التي تضمنها".⁽¹⁾

لأ الصلاحيات الزنيكية التي مسك المؤسسة العامة ملأ بداية الأمانيا لأ تحقق أن دأ المرجوة منها أن كتحيلا مردودية المؤسسة العامة ل زادك م - دأ ووضى التسيير ملأ طرأ أشخا f عبالا ما يختارولأ على أساس معايير ل - س ك ل - ا علاقة بالكفاءة في التسيير وعدة معرفتها بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي.

لأن الوضأ أجبر متخرا القرار على التفكير في تصحيح بعد الت - ل - سلبي لسوء التسيير على مستوى معيشة المواطنين وعلى معدة K النم - و - ا بال - سبة للمسسة أو للاقتصاد ككل. كما أن لا يمكن حل مشكلة المؤسسة العمومية علأ طريق ضة الأموال وتصحيه أوضاعها المالية فقط بل يجأ ألا يكونا التجازا نح - و - اة النار في نياكلها وعمليات اتخاذ القرار ودة المجال للمسسة للتكفل بعمورنا ودقا للمنط الاقتصادي بعيدا علأ تدخل الوصاية.

⁽¹⁾ - A.S. MESCHERIAKOFF, L'autonomie des entreprises publiques – éléments pour une théorie, revue de droit public, n°6, 1985, p. 175.

قلا أذنا المشاكل التي يشتكي منها المسيرين لا نوا عدد وج - ود اس - تقالية 5 - ي التسيير. وحسب CÜDn كنك المقدسة مطالبة بتغيير سياسة الدولة الاجتماعية كالحكا على مناصلا العمل ودلا التجاور بدولا عمل دعلي لا يمكن محاسبتها على العج - ز المالي لا تحققة.

قلا المناقشا حول استقالية المقدسا لا قد بدأ ك في المتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1980 التي توصلت في طار الندوا الوطنية ح - ول التنمية إلى حماية تعري 2 مبدأ الاستقالية في الميثاق الوطني لسنة 1986. حيث أتصه أنما مالا الضرور لا عطا استقالية كبيرة للمسا ك لكي تسان دنا بطريقة ناجعة 5 - ي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. قلا الاستقالية تقود على ت - دعي المقدسة العمومية بوسائل عمل تعيد لينا حرية المبادرة والتسيير مالا أجل التمس تجل الأمم ل لمجمل طاقتنا الراتية.

قلا الزند 2 الأساسي مالا الأصلحا لا نوا تخا f أو تخلي الدولة ع - ل التسيير المباشر للمسا التي تملكنا وه عطا لنا المسؤولية لمسيرنا مالا عطا لنا س - لطة اتخاذ القرار ولكل لنا لاجرا لا يعني التامركزية التامة لا لا بد مالا التسيير بطر قانونية وفي ند 5 الوفا تحقيق مردودية مالية واقتصادية.

قلا الاستقالية نند 2 مالا حيث المبدأ إلى عطا المقدسة الطار والوسائل التي تسمه لنا بحرية المبادرة والتسيير كما تسمه للمسا بعقد عا قلا حرة في ط - ار القانون التجاري لا ونا ما يعني أننا تتأثر بقوانين السو هيجابا وسليا.

قلا ما حدث في المعسكر الشرقي مالا تحو ك جرية خاصة 5 - ي الاتحاد السوياتي سابقا كالا لل التأثير الكبير في الأسرا بالأصحا ك والتحو ك في الدول النامية التي كانا تنتجنا طري التنمية التأسمالية ومالا بيننا الجزائر مما أد إلى الشرو في تحويل الاقتصاد الجزائر لا مالا اقتصاد مخطط إلى مرحلة انتقالية لا دخول في اقتصاد السو. في لنا الطار يلا على المقدسة الاقتصادية العمومية المستقلة ألا تكونا مستعدة لمال لنا التجير الجرا لا ومالا أجل تشجيعنا عمل ك الدولة على السما لنا بالتعاون مالا الشركا الأجنبية وحتى الاستثمار المباشر.

الاستثنائية مرتبطة بجوانب مختلفة منها:

- الميزة.
- الاستراتيجية.
- نشاط التسيير والإدارة.
- حرية اتخاذ القرار التي تتجلى في السوق.
- تطوير الاستثمار المباشر.
- المبادرة في تحسين تدبير المؤسسة حتى يتحقق IRNj التوزيع م- ي ديناميكية.

الاستثنائية تعني التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب إدارتها - كيم - يتعلق بكل أمورنا ونشاطاتنا المختلفة وبأسلوبها يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية. فهي تعني إرجاء لكل من المؤسسة العمومية والإدارات المركزية من أجل الأساسية وجعل كل منها يلعب دورا كاملا في الشراكة المؤسساتية والقانونية.

أشكال الندوة الوطنية الرابعة حول التنمية والمتعلقة خاصة باستثنائية المؤسسة تدرك بأن المؤسسة الاقتصادية العمومية هي ولا كذا لها صفة المؤسسة التجارية ولا أنجزها بقا مؤسسة اشتراكية و IRNj ما يشرع النتائج الضئيلة لسياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات لإدراكا للقيود السياسية والاقتصادية والقانونية. كما حددت الإطار العام الذي تتجلى استثنائية المؤسسة الاقتصادية العمومية ومنها:

1 - "تحديد مجال المسؤولية بين الدولة والمؤسسات العمومية في إطار التوازن بين أنجز التخطيط والسوق وإلزاما أجل زيادة كفاءة التسيير وتطوير اقتصاد البلاد.

2 - أن المخطط يبقى الوسيلة المعتمدة لتدبير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويعبر عنها الاختيار والاولوية وأنجزا المسطرة لتطوير المجتمع.

- 4- القانون رقم 04/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لتأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري والمحدد للقواعد الخاصة بالمقاسات الاقتصادية العمومية.
- 5- القانون رقم 05/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 6- القانون رقم 06/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوك 1986 المتعلق بنموال البنو والفرو⁽¹⁾.
- قما جاء في توصيات الندوة الوطنية الرابعة حول التنمية ومحتو الف وانيلال خاصة القانون رقم 01/88 تجعل من استثنائية المقاسات غير كاملة وفقا للتعريف 2 السابق حيث تنفذ المادة الأولى من "أنه من أجل ضمان التنمية المستمرة الدولة تنشع مقاسات اقتصادية عمومية تعمل وفقا للمبادئ العامة للقانون ومبادئ التخطيط الوطني"⁽²⁾. كما نصت المادة الثالثة من على "في إطار عملية التنمية 5- 3 المقاسات الاقتصادية العمومية تعتبر الوسيلة المفضلة لانتالال السلا والخدما وتراكتل رأ المال... 3 المقاسات الاقتصادية العمومية تتمثل بالشخصية المعنوية وتعمل وفقا للقانون التجاري"⁽³⁾. 3 المادة 07 من القانون تمنح استثنائية لجزء من المقاسات لتأخذ كل ما يرونه مناسباً لنشاطها الاقتصادي.
- 3 منشأ صناديق المساهمة التي اعتبر كخطوة أولى لتسحالا الدولة من الانتالال المباشر من ختالها تحويل رؤوس الأموال التجارية التي زلي من للدولة وتصل بيدل الرأ مال الاجتماعي (من للدولة) والوصول التي تمهل مجموع ممتلكات المقاسات والتي يمكنها التعامل بها وفقا للقانون التجاري. كما حدد القانون رقم 04/88 المعدل والمتمم للقانون التجاري 3 بعض القواعد الخاصة بالمقاسات

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية 13 جانفي 1988.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المقاسات الاقتصادية العمومية المادة الأولى.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المقاسات الاقتصادية العمومية المادة الثالثة.

الاقتصادية العمومية كشرط حلها ملأ R_0 ألأ الرأ Σ مال الاجتماعي R_1 و N_1 ملأ Π للدولة يبقى غير معنيأ بينما أصول المدسسا فقط يمكنها ألأ تعو U التزاماتها. Q استقلالية المدسسا K الاقتصادية العمومية قد أد K إلى تغيير دور الدولة في الحياة الاقتصادية و R_1 ملأ خأل:

- 1- التنازل علأ ملكيتها للمدسسا K .
- 2- التنازل علأ سلطة المراقبة القبلية للصفقا K العمومية.
- 3- التنازل علأ دور الدولة في التخطيط المركز Σ (الفنولأ 02/88) R_1 يعطـي استقلالية في التسيير ملأ اجل تحقيق N_1 Σ المسطرة ملأ طر Σ كل متعامل ل اقتصاد Σ ويلقي وزارة التخطيط والتزينة العمرانية ويعوضها بالمجال الوطني للتخطيط R_1 يعتبر أقل صرامة في مجال التخطيط وبصنأحيا K ويمكنـ K مادية وبشرية غير تال التي كان K موجودة لـ دة وزارة التخطيط والتزينة العمرانية.
- 4- التقليل ملأ سلطة الدولة على مسير Σ المدسسا K العمومية.
- 5- التنازل في مجال تحديد الأسعار إداريا حيث أصبح تحديد N_1 وفقا لقوة السوق. دة R_1 المسعى بالمرسو R_1 06/95 المقرأ في 25 جاني 1995 المتعلق بالمناسة⁽¹⁾ Σ سيما المادة 4 منـ التـي توضع ألأ تحديد أسـعار المـواد والخدمات يكونا وفقا للمناسة Σ رج Σ ألأ المادة 5 منـ التـي علـى ألأ بعـ U المواد والخدمات التي تعتبر N_1 الدولة استراتيجية تحدد أسعار N_1 بمرسو بعـ د أخر رأ Σ مجال المناسة.

Q القوانين الصادرة في سنة 1988 والمتعلقة باستقلالية المدسسا K الاقتصادية العمومية والتي تلتها فيما بعد أد K إلى تخلي الدولة علأ بعـ U الصنأحيا K وعـ لـ سلطتها المطلقة على كل ما يـ Σ الجانل الاقتصادية Σ قد جعل ملأ الـ ضرور Σ عـادة النار في تحديد مكانة الدولة في الاقتصاد وتحديد مزاملها الجديدة في إطار التوجـل نحو

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية المرسـ و R_1 06/95 المقرأ في 25 جـاني 1995 . Σ 12 .

اقتصاد السوق و K المجا K التي أصبح K ليزن الحرية التامة لتدخل القطاع الخـ f
سواء الوطني أو الأجنبي (أنظر الفصل الرابع).

2-4 - محدودية التصالحا الاقتصادية وكارزها.

قوانينها عادة الزميلة العضوية والمالية في سنة 1980 واستثنائية المقدس K
سنة 1988 التي كالتا الزند 2 منها الوصول إلى عالية أكثر للمقدسـ سا K التفتـ صادية
العمومية حتى و K اعتبر K كخطوة أولى نحو تشييد اقتصاد السوق و K أنزها لـ تسمو
لها مـ حرية اتخاذ القرار K تلياً وبالتالي جـ K نتائجها ضعيفة و كرا للممارسـ K
الادارية والبيروقراطية التي طبعتها والتي تتمثل خاصة في:

1 - محدودية اتخاذ القرار K: كـ كـ تصـ تحا K 1980 المتعلقة بـ عادة الزميلة
العضوية والمالية لـ تلجـ بعـ القوانين والممارسـ K الـ سابقة كالتـ سير
الاشتراكي للمقدس K لسنة 1971 ومحتو الميثا الـ وطني لـ سنة 1976 و
التي لـ يتخلـ عنزها و كـ بعد صدور قوانينها استثنائية في سنة 1988 والميثا
الوطني لسنة 1989 و K القانون المتعلق بخصوصية المقدس K العمومية 5ـ في
سنة 1995. لـ الوضع أـ كـ إلى محدودية حرية المقدسـ سا K 5ـ في اتخاذ
القرار K.

2 - محدودية استثنائية المقدس K: رجـ كـ أنـ يمكن القول بـ الـ صـ f القانونية
الصادرة في سنة 1988 والمسيرة لـ استثنائية قد سمح K بـ:

- تعريـ وتحديد شخصية المقدسة الاقتصادية العمومية.
- عادة الزار في الاستراتيجية الخاصة بالمقدسة العمومية بـ ما يتمشى
ومصالحها الذاتية.
- عادة الاعتبار لمزود المقدسة والمبادرة و أـ كـ تقـ و كـ المقدسة بـ مباشرـ
أعمالها وتنـ كـ عنـ قاتـ الاقتصادية وتختار شركائـها و كـ تتحمل مسئوليـها على
مستوى السوق وتسيير مواردـها البشرية بنـ كـ. و كـ أـ لـ استثنائية كـ K

محدودة كولا المقدسسا K ملاا لدولة وألا عادة الزهيكلاء العـضوية والمالية واستقلالية المقدسسا K لآ تكلا تعني بالنـسبة لدولة ألا تـصبو المقدسـسا K الأقتصادية العمومية مراكز مستقلة لأتخا القرارا K. لكنلما كانا تـسعى إلى جعللما أدوا K لتحقيق أأناأنا السياسية والأقتصادية والأجتماعية وبالتـالي توجيزلما ومراقبتلما بحجة أنلما ملاا لزلما ونو ما يتضو ملاا خأل التدخل اليومي للوصاية وبالتالي الحد ملاا حرية المقدسة.

بأضافة إلى لزلما العوامل التي أد K إلى انحرااا K كبيرة في تطبيق كـ اللـ وانلما ميدانياا نجد ألا المحيط الأقتصاد والأجتماعي والسياسي الـ K تمك كـ عادة الزهيكلاء والأستقلالية لآ يساعد المقدسسا K لآ را لعدة صعوبا K تمللما K خاصة في:

- 1 - التدنور الكبير الـ عرنا الأقتصاد الوطني بعد سنة 1986 نتيجة انزلـار أسعار البترول.
- 2 - زيادة نسبة التضخم.
- 3 - نف كـ كبير في الموارد المالية لتمويل دورا K الأستقلال.
- 4 - الأضطرابا K في المحيط الأجتماعي وعناا K العملأ مما أدأ إلى انخااا نشاطلما.
- 5 - تباطأ في تطبيق القوانينلما المتعلقة بالأستقلالية.
- 6 - الأجراءا K المالية المتخرة لتطزير المقدسسا K لآ نفـر بعـلما الأعتبار الوضعية الحقيقية للمقدسسا K ولآ تكلا كاكية أرحأ المبالـ الكبـرة التي لأصدك لزلما العملية. "حيأ وصلما مـأ نـالية 1996 إلى 1076 مليار دينار جزائر آ إلى أنلما لآ تسالما في تحسيدا التسيير وآ في زيـادة الأنتاجية والتصدير".⁽¹⁾

⁽¹⁾- M. TERBECHE, Système de financement de l'économie, Alger, Revue de l'économie, mensuel économique, édité par l'APS, n°37, Octobre 1996, p. 12.

- 7 - زيادة القيود والعراقيل التي يرضيها الذل البنكي لعدو انسجامه ومرونته - N
مما الوافى الجديد مما أدهى على صعوباته في التمويل سواء مالا أجل ش - را
المواد الأولية أو قطلا الخيار أو دلا التجور.
- 8 - الزيادة المتكررة في التجور والمقررة مالا طر 2 - السلطا العمومية -
أر على التوازن المالية وسانم في العجز الزهكلي للمسا.
- 9 - لقد أر عملية تخديس الدينار بنسلا كبيرة ومستمرة على المقدس - سا
وزاد مالا مديونيتها.
- 10 - انخفا القدرة الشرائية نتيجة زيادة الأسعار وبالتالي وجد المقدس - سا
صعوبا في بيع منتوجاتها.
- 11 - الأعمال التخريبية التي مس العديد مالا المقدس والتي أدلى على تعط - ل
نشاطها بشكل ملموس.
- 12 - قلا فانول تحرير التجارة الخارجية لسنة 1994 قد سان في خلا - س - و
موازية أر على تصريف منتوجا المقدس الاقتصادية العمومية.
قلا ما يمكن أن نستخلصه مالا الأصحا الاقتصادية التي تم في الألمانية
و محاولة الحكوما المتعاقبة إيجاد حل للم - شاكل الاقتصادية والاجتماعية التي
رضتها انزمة حل يكون نابلا مالا التجربة الراتية. عمل على وض - ي ميكانيزم - كا
تسمه للمسا العمومية باستعمال صلاحياتها في الإدارة والتسيير المستقل لوسا - ائل
النتال.
- يمكن تقسيم انزها الأصحا على مرحلتين: مرحلة ما قبل 1986 و مرحلة ما
بعد 1986 أي بعد انزهار أسعار البترول.
- قلا الأجر ك المتخمة في المرحلة الأولى كان 2 خاصة على الحد - م - ل
الختن - ك الموجودة ومحاولة تحصيلها لعالية الذل الاقتصادية دول التراجى عنه. قلا
الوضعية المالية المقبولة للبئد في تالا الكترة قد تكون زلي السبلا في انز التوجله نحو
قعادة تنديت وتحصيلها شروط تسيير اقتصادا دول حص - نحا عمية. قلا انز - دا 2

- التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد.

- تبعية كبيرة للناس والى الخارجية.

أما المرحلة الثانية فكانت بعد تقاسم الموارد المالية نتيجة لتأزمة البترولية سنة 1986 التي أضعفت الزمكي للاقتصاد الوطني مما جعل ضرورة إجراء إصلاحات عميقة أمرًا مبررًا. يتضمن إصلاحات مجموعة من الإجراءات كإصلاح النظام المالي التشريعي وتسيير المؤسسات العمومية والبنك ابتداء من سنة 1988 وإصلاحات أخرى:

- استقالية تسيير المؤسسة العامة.

- العمل التدريجي بميكانيزما K السوق ملا حل تنفيذ النشاطات الاقتصادية.

ولذا نتأمل في R_N المرحلة أيضاً لانه تكاد في مستوى α_N المسطرة و $R_N - R$ لتسبب الرئيسية التالية:

1- قلة الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول وقيمة الدولار وإن ما يعني
ألا نسبة الانخفاض في الموارد المالية تكون أكبر.

2- التّخزين في تطبيق عمليّة إعداد البنية العضوية والمالية للمؤسسة.

3- إطار التشريعي والنصوص القانونية لهذه التكاليف لها بذرة شاملة لميكانيزمها اقتصاد السوق ولذا تنشأ المدسساK الضرورية للبلد في كل واحد.

4- المجموع Σ في تعريض الصنّاحيا K وفي طريقة عمل الأجزاء الإدارية وأجزاء التسيير والمراقبة في الماسسا K الاقتصادية العمومية. رجّح استثنائية التسيير

- المعلل انزناؤ وؤ ألا الممارسا K السابقة للوصاية بقا K على حالناؤ بالاضافة ولى عدؤ توضيؤ ميكانيزما K تقييؤ نتائلا المقدسا K.
- ولا لجا اؤسبالا وؤ أؤا K ولى بقا مقدسا K القطا Y العاؤ تعاني ملا:
- تبعية كبيرة لؤساؤا الخارجية.
 - استؤؤال ضعيف لطاقاتنا اؤنتاجية نتيجة لنع f وى التذليؤ والتسييرو ملا أؤا ولى عدؤ تلبيؤنا احتياجا K الاقصاد الوطنى رجؤ المجزودا K المبؤولة ملا طرؤ الدولة.
 - ضعف التحكؤ وى اؤتتالا.
 - ضعف القدرة التناسية.

البحث الثالث: حقا الاقتصادية لطار شهرام تعديل ال.

لقد انصرفت حقا الاقتصادية الراتية التي عرنا اقتصاد ال- وطني 5- ي مطال- Y الألمانية والتمثلة في عادة الزنيكة العضوية والمالية في سنة 1980 واس- تنقالية الملسسا في نزلية الألمانية (1988) لآ تحقنا ال- دا 2 الأساسية مننا والتمثلة خاصة في تحسيدا أدا اقتصاد الوطني ولا تداد إلى تقا f في الديول الخارجية التي أصبح تعيد كل المبادرا التنموية خاصة بعد أزمة البترولية لسنة 1986.

لقد لرننا الوضعية جعل اقتصاد الوطني يصل في ال- في الأول م- ل- سنة 1994 إلى اختنا K مالية داخلية وخارجية أد ك إلى ت- دنور الوض- Y الاقتصادية والجماعي برامتنا ونو ما أدا بالجزائر إلى اللجوع إلى صندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج التصحيح الزنيكلي ال- يرضنا الصندوق بعد أدا رخصتنا قبل ال- ل- كننا ترة أدا الصرامة التي يرضنا البرنامج ل سيما في مجال الأجور يصعلا التحكمنا خاصة وأدا المناق السياسي والجماعي في بداية التسعينات لآ يكلا يسمو ال- .

3-1 - برنامج التعدينا ال.

لقد رخصنا السلطان الجزائرية بعد أزمة 1986 الحل القائد على عادة الجدولة رجنا الصعوبا الكبيرة لاستعادة القدرة على الوئلا بالديولنا كننا ترة في ال- الاعترا 2 بشل السياسة الاقتصادية والجماعية المنتزجة م- ل- جزنة وأدا عادة الجدولة يمكننا أدا تزيد الوضلا تقوما بحيا ل يمكننا التحكمنا م- ل- خنل ال- ار الاجتماعية التي ستدورنا م- ل- جزنة لانية. لآ ر5 الجزائر اللجوع إلى عادة الجدولة التي يصعلا تحمل شروطنا يعود في ت- ال- الفترة لتسبلا التالية:

- 1- لقد كننا الجزائر ترة ب- ل- المشكل لآ يكملنا في ديوننا ل- ل- ك- ك- رة مقارنة بمكانياتنا ولما المشكل يكملنا في السيولة وأدا أزمة م- ل- ن- ي ل- ل- رية وليسنا نيكلية لآ قبول ال- المبدأ م- ل- طر 2 صندوق النقد الدولي خنل لمراد اتفاقتي ستاند با آ في 1989 و1991.

2- لقد علق ك الجزائر آمال كبيرة على زيادة مداخيلها من المحروقات ك بعد أن عدل بموجب القانون رقم 21/91 المؤرخ في 5-4-1991 القانون 1991 السابق وأصبح بإمكان الشركات الأجنبية امتلاك حصص في شريطة ألا تزيد على 49%. كما ينتظر من الجزائر الشركات أن تساهم في زيادة الإنتاج وتسمو للجزائر بالحصول على حقوق استغلال كبيرة تتراوح ما بين 4 و 5 مليارات دولار وألا الأيرادات من صادرات المحروقات ستزيد بـ 3 مليارات دولار ابتداء من سنة 1992.

3- "لقد كان عملية تخفيض قيمة الدينار في سنة 1991 بمثابة صدمة أصابت أرباب العمل مما أدت بالجزائر إلى رفع مستوى عملتها في سنة 1993 بطلا من صندوق النقد الدولي إلى أن سيزيد من الصادرات الاقتصادية والتصدير الاجتماعي وألا إعادة الجدولة ستدفع إلى محالة التخفيض".⁽¹⁾

4- كان الجزائر تحاول التفاوض مع كل دألا على حد إعادة جدولة جزء من ديونها حتى تتخفف من شروط إعادة الجدولة التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

3-1-1- أسباب برنامج التعديلات:

لقد اتسبب الأسباب التي أدت إلى الوضعية الصعبة المذكورة أعلاه حتى وجد ك أزمة المديونية الخارجية تعتبر العامل المباشر في تفاقم الأزمة الاقتصادية والمباشرة لبرنامج التعديل الزهكي تعود في أعلا الدول النامية إلى أزمة مديونيتها الخارجية التي أنجزت تعود إلى عدة أسباب أخرى أنجزت:

1- تبعية الاقتصاد الوطني للخارج بنسبة كبيرة حيث أصبحت حصة الصادرات لتجديرات العوامل الخارجية وبالتالي تفاقم بكل ما يحدث على مستوى السوق العالمية خاصة وألا الاقتصاد يعتمد أساسا على تصدير سلعة أولية واحدة "البترول" وإن ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات والأزمات الخارجية. ولذا

(1) - صندوق النقد الدولي وثيقة رقم SM/93/9 مؤرخة في 15 جانفي 1994 . 18.

كبير $\sum_{i=1}^N$ المنتج K و ϵ قدرة على تسوية N سواء داخل N أو خارج N .

3-1-2 - محتوای برنامه‌های تربیتی الکترونیک:

تمكّ إعادة الجدولة الأولى مَلا نادَآ باريسَ في ما آ 1994 حيا آ تـ دز إعادة
جدولة 4.4 مليار دولار على مدّة 16 سنةً منزها أربعا سنواK وعساC ملال الدويy آ أ أفدا
آ يستندz دوي خدمة الديولال الخاصة بالمبلغ المعاد جدولتها في شجار مـ آ 1998.
ملال جزاة أخرى قدّ صندوبُ النفد الدولي مبلغا قيمته 1.25 مليار دولار لدعز ميـ زالال
المددوعاK لفترة خمسَ سنواK منزها آ 8 آ سنواK وعساC لjRNj العملية سمحاK بتـ وكير
مبلغ 5.65 مليار دولار⁽¹⁾. لال إعادة الجدولة قد سمحاK أيضا بتخفيض نسبة خدمة
المديونية لى 55.3% بدّل ملال 96% لو لّ يتّذ مبرال RNj آتسا.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية عرس البرنامج الاقتصادي والمالي لمدة 1995-1996.

دولار. هذا مجموع المبالغ التي تمّ إعادة جدولتها في سنتي 1994 و1996 وصل إلى 15.85 مليار دولار. كما سمح التمويل K الاستثنائية المقدمة من طرف الزعيم K المتعددة الأطراف إلى الوصول إلى 20 مليار دولار إلى الأتراك المبرمج في ص. ندوة النقد الدولي قد أعطى في هذا Σ الوقف الضوئ الأخضر للمؤسسات المالية والبذ. والتجارية لتقديم قروض مالية للجزائر.

أولاً: مواصلة تصحيح الاختلال KU الزنيكية للوصول إلى الاستقرار الكلي للآلة. صاد
بمبدأ الوصول إلى:

2- إعادة بيع النموذج خلال دورة الاستثمار وإنشاء مناصلا شغل منتج وشباب
الحاجات الأساسية للسكان.

وٲ يمكنه تحقيقُ jRNzda 2 ٲ بتتية البرنامج المسطر مل طر 2 صـ ذوٲ
النقد الدولي والـ يتضمه:

على العملة الصعبة حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% - و
الشروط التي تنص على البرنامج قصد دعم عملية التجارة الخارجية.

- 3 - التحكم في الضرائب.
- 4 - تخليق تدعيم أسعار المواد الضرورية و KIR المستنجد II الواسع RY شر Y كين
- سنة 1989 حيث تقا f التدعيم إلى أنظمة مواد كقطر زلي ال - سميد والحلي - لا
والسكرت وتحرير أسعار كل المواد الأخرى سوا C نسبيا أو كليا.
- 5 - تجميد نسبي لتأجور في الولي 2 العمومي وزي - ادة م - تحكم كين - ا بالنسبة
للمقاسسا K الاقتصادية العمومية.
- 6 - التحكم في زيادة الكتلة النقدية.
- 7 - التحكم في عجز الميزانية والعمل على تخفيضها.
- 8 - مواصلة المجزوءات K المتعلقة بتطويع المقاسسا K قصد خوصصتها.
- 9 - ترشيد كيدية الاستتادة من الشبكة الاجتماعية.
- لأنيا: تحرير الاقتصاد: يزود RNj الأجراء إلى تحرير العتق - K م - ا ب - يلا مختل - 2
المتعاملين الاقتصادية وجعل RNj العتق K تخضع لنسبة الط - ا ر الف - انوني وتوجيه - د
النصو f . للوصول إلى تحقيق RNj الزود 2 إلى تحديد بع U الأجراء K التي يجلا على
السلطا K العمومية التقيد بجزا وتنظيم RNj وتتمثل خاصة في:
- 1 - تطوير القطاع الخا f من خلال تشجيع المبادرا K الخاصة.
- 2 - تخليق f التدخل المباشر لإدارة في نشاطا K الانتقال والتوزيع للمواد والخدمات.
- 3 - إلهج C احتكار القطاع العام.
- 4 - انكثا θ الاقتصاد للاستثمارا K الأجنبية.
- 5 - تحرير التجارة الخارجية.

3-1-3 - نتائج وكمات برنامج التعديت النيكلا:

3-1-3-1 - نتائج برنامج التعديت النيكلا:

لقد استكملا الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقنا مع صندوق النقد الدولي ختال سنة 1998 وتبيلنا ملا ختال عملية التقييل التي قاما بها الدولة أننا تذا تسجيل جملة ملا النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نكر من:

1 - "انختا" نسبة التضخم إلى 6% في سنة 1997 بعدما كانا 39% في سنة 1994. انختا تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% سنتي 1999 و2000⁽¹⁾.

2 - الزيادة في احتياطي الصر ملا 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و8 مليار دولار في نهاية 1997 ونما ما يعادل تسعة أشهر ملا الاستيراد.

3 - انختا" نسبة خدمة الديول الخارجية ملا 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997 و28% سنة 2000.

4 - لال الناتج المحلي الخا الرآ تراجع بنسبة 2% سنة 1993 وقد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر بـ 4% سنتي 1995 و1996 وأكأر مـ لـ 4.2% 5-ي السنوات الموالية حتى سنة 2000.

5 - بالاضافة إلى النتائج الإيجابية قد أصبح تنفيذ الاقتصاد يتأكأر 5-أكأر و5 قواعد اقتصاد السوق وأصبح الأسعار تحدد و5-لـ وانيل العـ رـ والطلاا وتذا التخلي على مراقبة الأسعار والتدعيم المعم للسلأ. كما تذا الدولة على النشاطات الإنتاجية والتجارية ملا ختال صدور قانونا تسيير رة و الأموال التجارية للدولة وبالتالي التصل ما بيل الدولة كقوة عمومية والدولة

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييل تقرير حول التارز الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2000.

كمسألة $\mathcal{NP}$ يعني تطبيق Σ القانون على المسألة الاقتصادية العمومية.

مثلاً $\mathcal{NP}$ تطبيق على المسألة القطرية $\mathcal{P}$.

3-1-2-3-1 - ككار برنامج التعديل الاقتصادي على القطاع الاقتصادي:

لقد فكر أعثزا ألد ملد ببلد شروط تنفيذ برنامج التعديل الاقتصادي تحرير التجارة وبالتالي الانتقاء الاقتصادي أآ ولجاء الاحتكار ك. كمال ألد صـ دور قـ انول النقد والقرى في أبريل سنة 1990 قد سم للتعامل الخوا f بالأسـ تيراد والتـ صدير ورخ f للوكنت الأجاء المعتمدا الاستقرار في الجزائر وناو ما سانج في انتقاء اقتصاد الجزائر على الخارج خاصة في مجال تجارة المواد المستزكية والمـ واد النصـ مصنعة وقطال الخيار. لول RNj الوضـ لـ يدأر هيجابيا على القطاع المنتجـ نارا لخسائر الصرخ وانكما f الأسوا f مما أد بالمنتج الخوا f إلى التحول إلى التجارة حيث المردودية أكبر والمخاطر أقل. لول RNj الوضعية أدك إلى زيادة كبيرة 5ـ في عدد المتدخلين في التجارة الخارجية خاصة المتعاملين الخوا f كما يوضح الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31): يوضح المتدخلين في التجارة مع الخارج في سنة 2000

تعويض المنتج	المتعاملون الخوا f	المتعاملون العموميون	المبلغ بمائتي دولار
المواد الغذائية	338	30	2296
الأدوية	115	65	507
مواد البناء	120	24	649
البور	49	12	396
المنتجات الصحية النباتية	80	27	17
المجموع	702	158	3885

المصدر: المديرية العامة للجمار 2001.

لول RNj الوضعية التي أد إلى تطبيق الأسعار الحقيقية قد جعل المسـ ساك الاقتصادية العمومية تنقد بعـ المزايا التي كانا تتحصل عليها ملد خـ ل حماية السوق الوطنية ملد المنافسة والحصول على المواد الأولية والمنتجات النصـ مصنعة بأسعار مدعمة.

كما ألد النصو f التشريعية التي صدر ك في أوك 1995 والمتعلقة بالخصوصية وفي أكتوبر ملد سنة 2000 والمتعلقة بتسيير رةوال الأموال التجارية التابعة للدولة.

وأخيرا الأمر المكمل والمتعلق بالخصوصية في سنة 1997 قد ساءت Kam في الآخرة في زيادة الانتاج الاقتصادي إلى 1.2 كلف للزائر سلبية على المقدس-ساك الاقتصادية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

أما على المستوى القطاعي يعتبر القطاع الصناعي الأكثر تضررا من جراء القطاع الاقتصادي الأخيرة يرجع ذلك إلى الركود قد أصابها كلزها. فقد سجل القطاع الصناعي انخفاضا متواصلا في إنتاجها وبقا معدتها استجّل قدراتها ضعيفة جدا مما زاد في التدهور المالي لمؤسساتها وبالتالي تم حل العديد منهن. "لقد انخفض الإنتاج الصناعي بمقدار 11% ما بين 1994 و1997 كما أن القطاع الصناعي المصنعة أكثر تضررا من التور ي الأخيرة حيث انخفض الإنتاج إلى 21% ما بين 1994 و1997".⁽¹⁾ إلى القطاع الوحيدة التي سجل نمو و نمو في ذرع-ي الطاقة والمحروقات. كما يوضح الجدول رقم (32).

الجدول رقم (32): يوضح تطور الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية (سنة الأساس 1989)

						السنوات	الزراعة
1998	1997	1996	1995	1994	1989		
81.6	78.5	81.5	87.6	88.4	100	المدار العام	
73.3	69.3	84.1	82.9	84.2	100	المدار خارج المحروقات	
67.4	63.4	68.7	79.9	80.1	100	المدار الصناعة المصنعة	
144	138	132.4	132.4	133.1	100	الطاقة	
118.5	118	113	107.6	106.1	100	المحروقات	
73	71.1	78.1	81.1	82.4	100	المناجم والمحاجر	
49.9	47.9	59.6	74.5	68.2	100	الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية	
91.7	88.8	93.7	89.7	86.2	100	مواد البناء والخرق والرخام	
89.2	78.8	75	86.2	94.3	100	الكيمياء والمطاط والبلاستيك	
90.8	83.1	85.5	89	96.4	100	الصناعة الخبث والتبغ والكبريت	
53.4	49.1	53.1	73.1	82.5	100	المنسوجات والملابس والخياطة	
24.3	23.7	29.3	42.6	53.5	100	صناعة الجلود والأحذية	
47.2	47.3	48.5	60.1	67.1	100	صناعة الخشب واللب والورق	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000.

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقريرها أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الدورة 20 جوالا 2002 . 38 . 4

الجدول رقم (32) بالاضافة الى ما ذكر أع- ئزائ- ن- يوض- O التراج- Y المحسوس في الدروY الصناعية. لأكار الدروY الصناعية التي تضررK بالركود N في Y صناعة الجلود والاحرية ودرY صناعة المنسوجاK واللبسة. لالانتاللا في 5- Y صناعة الجلود والاحرية قد انخدU بأكار مالا 55% وبأكار مالا 40% بالنسبة لل- سيل واللبسة و يعود IRN ليΣ فقط لئار برنامج التعديل الزنيكلي و هما أيضا لى كولا IRN الصناعية تواجل منذ سنواK منافسة المنتجوK الانية بعد تحرير التجارة مالا جزئية وقطاع غير رسمي ينشط في IRN المجال مالا جزية لانية مما أدآ لى تح- ول بع- U المنتج لى مستورديا في نΣ مجال نشاطات السابقة.

الجدول Y الصناعية الراضية رجذ تراجع لنتاجا بنسبة 13% U لئأ لئأ يعتبر م- لأكار الدروY مقاومة لئار برنامج التعديل الزنيكلي وقد يعود IRN أيضا لى ألا ن- سبة كبيرة مالا مدخلات N في مالا لئاللا وطني.

الجدول Y الصناعية الحديدية والميكانيكية والكهربائية واللكترونية والآ يشكل أساسا الجهاز الانتاجي الصناعي الوطني قد تضرر بشدة حيث انخدU لنتاجا بن- سبة 30% خال الفترة 1994-1997 ل آ خال فترة تندير برنامج التعديل الزنيكلي.

الجدول تراجع الانتاللا في أحلية دروY النشاط الصناعي يعني انخدU في ن- سبة استعمال الطاقة الانتاجية كما يوضحها الجدول رقم (33) و IRN يعتبر نقي U لئاللا دا2 السياسة الاقتصادية وبرنامج التعديل الزنيكلي الآ يزاد لى الحد م- لالقت- صاد المعتمد على الخارلا وبالتالي الحد مالا زيادة المديونية.

الجدول رقم (33):
يوضح تأثيرات أسعار استثمارات الأرباح في المصناعات الصناعية
التابعة للقطاع العمومي حسب سنوات 1990-1996

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الصناعة المصنعة	57.2	54.6	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
المنجم	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
الصناعة الم.م.د.	55	54.1	48	44.8	38.7	40	33.6
مواد البناء	63	63.3	65.9	63.3	63.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
الصناعة الخفيفة	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61	65
المنسوجات	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	53.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب والورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 1997.

في استغلال وسائل الإنتاج الوطنية بالأسعار العالمية في ظل
برنامج التعديل الهيكلي وما يعنيه من ركود ونمو أيضا نتيجة للقيود الهيكلية التي تعاني
منها المصناعات الاقتصادية الوطنية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ولخسائر
الصرح وعدة تحصيل المصناعات الاقتصادية العمومية لمستحقاتها لدى الدولة وتقل
الاطلاع على منتجاتها نتيجة منافسة المنتجات الأجنبية وتكاليف حيازة وتسيير
مخزونها كبيرة خاصة بالنسبة لمخزونها من المنتجات الأجنبية.

لقد وجدت المصناعات الوطنية نفسها أمام محيط جديد ذي نتائج للفرار
الاقتصادية الكلية المتمثلة خاصة في تخلي الدولة عن حمايتها وفقا للتأثيرات من صندوق
النقد الدولي المتعلق بالتعديل الهيكلي دوليا أما تكوينا مزيجية لـ 11. IRNj المحيط الجديد
يتمثل خاصة في تحرير الأسعار وأسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار والتأثيرات
الاقتصادية.

في البعوض يربط المشاكل المالية للمصناعات إلى صعوبة التمويل على المكشوف
وحدوثا لكننا نلاحظ في الواقع أننا لا نرى ارتباطا ما بين تخفيض قيمة الدينار

وتتخذ المكشوك المالية للمقاسات العمومية. لقد ارتفعت المكشوك بالنسبة للقط-ال
الصناعي العمومي من 90 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى أكثر من 113 ملي-ار
دينار جزائري في نهاية 1996. ولذا التقرير حول الارتفاع الاقتصادي والاجتماعي
للسداسي الأول من سنة 1996⁽¹⁾ للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يوضح
ألا القطاع الصناعي كانا يتوفر على خزانة إيجابية تف-د ب- 8 ملي-ار دينار
جزائري في سنة 1993 وقد بدأ الانزلاق المكشوك في سنة 1994 حيث بلغ 10 مليار
دينار جزائري مما يسمو باستتال الصلة بين تخفيض قيمة الدينار في أ-ريل 1994
والمشاكل المالية للمقاسات القطاع العام كما يوضح الجدول رقم (34).

يوضّح وضعيّة خزينة المدّيسات العمومية (بـ 10⁶ دينار ج.د.أ.ر.)

المصدر: وزارة الصناعة واعدة الزليكة لأوضاع القطاع الصناعي - تحليل 1995-1997.

[illegible]

(1) - محلة ليكوتكنيد الّ الحزائر 1996 f . 12 .

3-1-3-2-2-3 - آثار الاجتماعية لبرنامج التعديلات الهيكلية:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى يقتصر على المجال الاقتصادي فقط بل يكتسي أيضا بعدا اجتماعيا. لعل أبرز الآثار الاجتماعية الاقتصادية تحمل 5- في طياتها - وضعا ماليا - لعل أبرز اجتماعية. لعل أبرز الدولة التي تلجأ إلى برنامج التعديل الهيكلي تمر حتما بمرحلة يمكن القول بانه انتقالية. يتتبع الجميع بما في ذلك خبراء صندوق النقد الدولي أن المرحلة تكون نتائجها الاجتماعية ضعيفة لعل أبرز نقل سلبية في بعض الأحيان - و - 11 - سببا التدابير الضرورية كإصلاح القطاع الخاص والتي يعتبر خبراء صندوق النقد الدولي أنها بمثابة تضحية مؤقتة وأنجز ستزول مع عودة الانتعاش والنمو الاقتصادي.

يهدف الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى أن تكون دورية - 12 - تتأثر بالضغوط الكبيرة على النقابات العامة المرتبطة بالميزانية العامة للدولة - التي عرفت - 13 - نقاشا ماليا كبيرا جدا أجل القضاء على العجز الموجود.

يهدف الخدمات العمومية التي اضطلع بها الدولة في إطار سياسة تحقيق العدالة الاجتماعية على مدى فترة طويلة جدا الزمها كإنفاق مجاني أو شبه مجاني والسياسة المتبعة من أجل جعلها مبدأ مضمونة للجميع. أما في سياق التعديل الهيكلي لعل أبرز - 14 - المالية قد جعلها تمويل العمليات الخاصة بالخدمات العمومية تنقل - 15 - في - 16 - الوقوف عادة الزار في مجانيتها.

كما ينبغي التذكير أيضا به أن هذا المجال بيد أن الدولة الرئيسية لتأصيلها الرأسمالية ونمو تحقيق معدّل نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار جدا أجل تلبية احتياجات أفراد المجتمع - 17 - وتخصيص معدّل البطالة التي تعتبر الإنفاق الأكبر بالنسبة للسلطات العمومية. لعل أبرز إشكالية التشغيل في الجزائر كإنفاق من أجل الاستثمار في - 18 - أن - 19 - السلطات وبالتالي كإنفاق السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتمحور دائما حول الإنشغال.

يهدف النتائج الاقتصادية البحتة المحققة في إطار برنامج التعديل الهيكلي إلى تجسّد الإنشغال بل بالعكس كإنفاق وضعية التشغيل - 20 - في - 21 - د - 22 - س - 23 - لا استثمارا جديدة كإزالة خاصة في المجال الصناعي سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة الوطنية أو الأجنبية بالإضافة إلى التسيير المكثف

للعمال مثلا جراح وعادة الزنيكة وحل المقدسساك^١ حيث تسري 380 ألع عامل 5-ي الفترة 1994-1998 جراح وعادة زنيكة أو حل المقدسساك التي ينتمولها ليزن-ا. كلزن-ا عوامل سائمنك في تقاقد نسبة البطالة التي زادك نسبتهن ما 12.6% سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991 و28.6% سنة 1997 إلى ألع وصلك إلى 29% سنة 2000⁽¹⁾.
 لعل ما جملة النتائج السلبية الخاصة في المجال الاجتماعي^٢ المتعلقة بع-د تحقيق النمو وخلق مناصلا شغل نتيجة المشاكل التي كالا يعاني منها اقتصاد الوطني بصقة عامة والمقدسساك الاقتصادية العمومية بصقة خاصة مما أدت إلى زيادة تفاقد مشكلة البطالة وكل ما تعنيه ما كثار اجتماعية سلبية وبالتالي لال النتائج الاقتصادية التي تحققت على مستوى الاقتصاد الوطني والمتمثلة في التوازن الكبر-ر^٣ لال تنصب نشة وضعيدة في لال نتائج اجتماعية سلبية.

لعل التحول في دور الدولة سواك في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي^٤ ال-ر يرضل مسار تحرير الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق في إطار برنامج التعديل الزنيكلي^٥ جعل دور لال في المجال الاجتماعي يقتصر على تسيير انعكاسك التعديل الأفكار تقيرا على المواطنين. "لعل لال^٦ يعني ألع اقتصاد السوق معنازا حيا لا الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بل بالعكس لعل للسلطاك العمومية دور أساس-ي تعديل في اقتصاد السوق... لعل اقتصاد السوق بدونه ي-صير كوضي أو ب-الحرر يتحول إلى كوضي ليبرالية. كتحذرك السلطاك العمومية تستجيا لعدة ألع مختلفة تتمال في تحقيق التضاملا وتوزيع الأعباء المشتركة وتحديد قواعد التعامل وت-دعي⁽²⁾ الجزود".

لعل القيود المالية التي يرضلها برنامج التعديل الزنيكلي^٧ قد أدك إلى تقايد ميزانية الدولة وتقش في النقك. لقد شملك القيود المالية لعل المعونك وتجميد أجور المولكيل والحد ما عدد ون وتخدك نقك التسيير واللس-تأمارك العمومية^٨

(1) - عبد الحو بوغتروس سياسك الأصك^٩ الاقتصادي في الجزائر^{١٠} الإنجازك والتحكياك^{١١} الملتقى الدولي حول تقايد المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطية 29-30 أكتوبر 2001 . f . 06

(2) - J. RIVOIRE, L'économie de marché, édition PUF, 1994, p. 59.

وهلجلا دعلا المواد الواسعة الاستعمال وانتزاعا لاسعار الحقيقية. لاجلا الوضعية قد أدك إلى اختلاط القدرة الشرائية للمواطنين سواء بالنسبة للتكاليف الضعيفة أو التكاليف المتوسطة بسبب الارتقاء الكبير في الأسعار نتيجة تحرير لاجلا والدعلا الـ ٢٠٠٠ لاجلا يوجلا لمعدلا المواد الأساسية حتى سنة 1992 ملا جزملا وتلا زيادة ٥٠ في المداخيل كانك أقل ملا الزيادة في الأسعار ملا جزمة ثمانية. لاجلا الدخل الـ ٢٠٠٠ ارتفع ١٩٠ بنسبة 19% سنة 1994 و 8.4% سنة 1997 وقد صدح لاجلا ارتفع ١٠٠ كير ٥٠ في أسعار المداخيل الاستثنائية التي بلغت ٢٠٠ في سنة 1994 بنسبة 41.13% و 31% سنة 1995 و ١٠ سنتي هبرلا برنامجا الاستقرار لتخفيض في السنتيل المواليتيل 19.7% سنة 1996 و 5.7% سنة 1997.

لاجلا القيود المالية التي فرضها برنامج التعديل الإيكلي قد أدك أيضا إلى تقليص دور الدولة في مجال الصحة والسكن والتربية. لاجلا الإحصائيات توضح اختلاط اعتمادا المخصصة لاجلا القطاعا كنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي. لقد انخفضت كنسبة اعتمادا المخصصة لقطاع التربية والتكوين ملا 7.7% في سنة 1993 إلى 6.4% سنة 1996. كما انخفض اعتمادا المخصصة لقطاع الصحة ملا 1.7% إلى 1.5% لنسبة الكتلة. في الشيء بالنسبة لقطاع السكن ارتفع النفق الكبير ٥٠ في تلبية احتياجات المواطنين وقد أننا نجد أن اعتمادا قد انخفضت ملا 8% سنة 1993 إلى 4.5% سنة 1997⁽¹⁾. لاجلا لاجلا القطاعا لاجلا تتأثر فقط بالنسبة لاعتمادا التجزيعا بـ لاجلا التقليد شمل أيضا ميزانيل التسيير التي تراجع كملا يوضح لاجلا الجـ دول رقم (35).

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الإيكلي منشور المجلس ٢٠٠٠ . 74.

الجدول رقم (35):
تطور نسب اعتمادات التسيير على الأعمار الاجتماعية خلال الفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الأولية	23	20.8	19.8	18.5	17.8
التعليم العالي والبحث العلمي	-	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة والسكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمالة والتكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2

المصدر: المجامع الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة التقييم تقرير حول انعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي نوفمبر 1998 . 76 .

3-2 - الخصخصة.

لقد سجلت بدايةً أزمات البنود المدرجة في التتبعات من صندوق النقد الدولي 5- في إطار برنامج التعديل الهيكلي وضعت وتنفيذ برنامج لخصوصية المقتسبات الاقتصادية العمومية. لقد صدرت عدة نصوص تشريعية في سنة 1995 متعلقة بالخصوصية لتلتزم أخيراً خاصة الأمر المعدل والمكمل لقانون الخصخصة في سنة 1997.

3-2-1 - تعريف الخصخصة:

إنها عدة تعاريف للخصخصة وأول التعريف في التتبعات - استعملت - و: "الخصخصة هي تحويل جزئي أو كلي لملكية المقتسبات العمومية أو إدارتها وتسييرها من القطاع العام إلى القطاع الخاص⁽¹⁾. كما يمكن تعريفها على أنها: "تحويل المقتسبات العمومية إلى القطاع الخاص وإتخاذ عدداً طريقتين:

- البيع الكلي أو الجزئي.
- الأيجار أو عقود الإدارة والتشغيل.
- عرض سند المقتسبة للتكتال العام.
- بيع المقتسبة مباشرة أو بالمزاد العلني.

(1) - سعيد النجاري التخصيصية والتصحيح الهيكلي في البلاد العربية . 23 .

- (1) - شبايكي سعد الله حبيب مليكة والملقى الدولي حول تهليل المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف 29-30 أكتوبر 2001 . f . 03.
- (2) - محمود جبار البورصة التسيير والخصوصية أطروحة دكتورازا في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف - 2002 . f . 318 . 1997-1996.

سواء المحلي أو الأجنبي ولقوانينها السوق وتخلي الدولة على الاحتكار خاصة 5-ي مجال التجارة الخارجية.

3-2-2- مبرر الخوصصة:

لقد أدت انتشار الإنتاج الليبرالي وما حققه من إنجازات على مستوى اتخاذ القرار على الصعيد الدولي إلى انطوائ سياسة اقتصادية عالمية جديدة منذ 20-ي تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاندماج أكثر بالقطاعات الخا 4 5 لما يلعبه IRNj التأخير من دور حيوي في النمو الاقتصادي وقدرته على المخاطرة والتأثير بالاضافة إلى اتخاذ القرار الاقتصادية الرشيدة في تخصيص الموارد. IRNj انتشار أن-ر 5-ي سياسة العديد من الدول الاشتراكية والنامية على حد سواء خاصة بعد التخلي-ر ال- 5 6 طراً على بنية العنق الاقتصادية الدولية من جهة والعجز الكبير-ر 5-ي مي-ر زائد المددوعا وزيادة نسبة التضخم وانخفاض معدّل النمو وتراكم الديونية الخارجية بالنسبة للدول النامية التي انتهج طريق التنمية الرأسمالية من جهة ثانية.

لذلك أول تساؤل يتبادر في أذهاننا عند بداية الكثرة على الخوصصة 5-Nj و لم-IRL الخوصصة.

لذلك نلنا 11 عدة مبررات يطرحها خاصة التيار المداي على الخوصصة كآراء لتأخر إنجازات من:

- 1- غالباً ما تندرل الخوصصة ضمن برنامج الت-صحي أو التكيي-2 أو التعميل الإيكلي التي تقترحها أو تعرضها مختلف الزيناء الدولية خاصة صندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ مساعدات وقروض جديدة بحجة فشل تجربة القط- 6 العائد والعجز المالي الإيكلي نتيجة التسيير الإداري وتحديد الكميات الاقتصادية وأسعار خارل نشاط السوق وعيالا مزيج المردودية المالية داخل المؤسسات.
- 2- لذلك المؤسسات العمومية في حالها أحياناً عاجزة لـ 5 الخوصصة ستسمو للدولة من التخل 4 من عـ 6 لثقل وض-مال-م-وارد م-ستقرة ع- 6 طريق- 6 الضرائب والتخل 4 من جزء كبير من مديونيتها العمومية من خلال ت- ودير

رقة و Σ الأموال التضامية التي يمكنها للمؤسسات استغلالها من أجل تحقيق عوائد أكبر.

3- يعاني القطاع العام في دول العالم الثالث مشاكل عديدة قللت من كفاءته وفعاليته وجعلته عبئا على التنمية بدلاً من أن يكون دافعاً للتنمية الخارجية. المؤسسات الاقتصادية هي مقدمتها التمويل وخدمة الديون الخارجية.

4- "انخفاض أسعار المواد الأولية وقيمة العملة الصعبة مما يحد من قدرة الدولة على تنفيذ خططها المالية التي تتكفل بها خدمة الدين الخارجي بنسبة تكاد تكون كلية".⁽¹⁾ أما في الجزائر لجست مبررنا الخصوصية متعددة الجوانب لا منجزها المالية الاقتصادية الإدارية والمتعلقة بالتسيير نذكر منها:

1- العجز المتزايد للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

2- عدد قليل وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الإصلاحات.

3- عدد كبير من أنظمة مراقبة التسيير للعمليات التي تفوق حجم المؤسسات العمومية ذاتها لجمود الهياكل الإدارية وكفاءة الإجراءات ومجالات التدخل. إنزجالات مجتمعة أدت إلى خلل في مراقبة يعتبر من المصادر الأساسية للعرقلة مما أدى إلى بروز أزمات اقتصادية وعدة وجود التحيز بالنسبة للمسيرين أو المراقبين.

4- اختيار مسير المؤسسات العمومية على أساس معايير ليس لها علاقة بالتكوين والتسيير قد أدى إلى جمود في المبادر من أجل تحسين أداء المؤسسات وبالتالي لجست الخصوصية التسيير من خلال العرقلة وتجعل من المسير مسئولا حولا النتائج المتحصل عليها في نهاية الوقت كاستمرارها بالمحاطة على مصالح الدولة.

(1) - شبايكي سعد الدين، تنقلا الخصوصية كحل من الحلول المقترحة لحل مشاكل المؤسسة الجزائرية، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة باتنة 1994، ص 7.

3-2-3- تسالي f وتذنيا ا الخصصة:

نارا لتختن K المميرة وعدن التجان Σ بيدل ملسسا K القطا Y الع- 35 ن- N
يوجد أسولا واحد للخصصة بل يمكن أن نميز بيدل أسلو بيدل لنجما:

- 1- تحويل ملكية الملسسا K العمومية كليا أو جزئيا إلى القطا Y الخا f ويطلا-
على RNj أسولا مصطلح "التصرية"⁽¹⁾ أو أ الدولة تنصر 2-5- ي ملكية-
الملسسا K العمومية. قد تنذر التصرية بيدل الملسسا K العمومية إلى القط-
Y الخا f أو بيدل جز C ملل أسرنج Džn وحتا الدولة بدعلبية أو أقلية الأسرنج Džn.
- 2- تحويل تسيير إدارة الملسسا K العمومية إلى القطا Y الخا f م- بق- C-
الملكية للدولة ويتن RNj لهما:

- علل طريق تجير الملسسة العمومية مقابل مبلغ كك تتحصل عليها الدولة.
 - علل طريق عقد تسيير يتولى القطا Y الخا f بموجب إدارة الملسسة العمومية
على أن يتقاسم الربح الصافي م- الدولة.
 - علل طريق عقد امتياز ح- يلتز القطا Y الخا f بدد خدمة معينة مقابل
مبلغ كك تدفع الدولة.
- أما التقنيا K المستعملة في الخصصة لنجنا متعددة بح- توجد ع- دة تقني- K
لخصصة الملسسا K الاقتصادية العمومية ويمكن استعمال كل تقنية على ح- دا أو
الدمال بيننا في بع U الحا K. بصة عامة ل35 التقنيا K أكر استعمال ن:

- 1- إدخال أسرنج Džn الملسسة العمومية في البورصة: RNj التقنية تتطل وجود س- و
مالية متعممة خاصة عندما يكون عر U الأسرنج كبير. ملل مزايانل أنل أس- عار
الأسرنج Džn تحدد في السوق وبالتالي ل35 شتائية أ- ر- K والب- م- مضمونة
وتعتبر م-مة عند تحويل الملكية.

- 2- بيدل الملسسة للقطا Y الخا f بالتراضي: Nj وبي- Y جزئ- ي أو ك- ي لاص- ول
الملسسة العمومية لمستثمر خا f محدد مسبقا يمكن البيل علل طريق المناصة

(1) - سعيد النجاري مرجع سابق f . 34.

- 8 - ولجأ الاحتكار: ولجأ الاحتكار بالنسبة للمدسسا K العمومية يجبرنا على العمل وفقًا لشروط المنافسة ويسمى في Σ الوقف K من دخول الخوا f على الاستثمار في γ النشاط التي كان K تحتكرنا المدسسا K العمومية.
- 9 - توزيع الاستثمارات مجانًا: في γ الحالة توز γ أسسنا المدسسا مجانًا على كل أفراد المدسسا وحتى f خارلا المدسسا. γ الطريقة تستعمل عندما تكـ ولا حركة كبيرة للخصوصية. من مزايا γ أن γ تد γ إلى مسانمة شعبية كبيرة وقد استعمل K الطريقة خاصة في دول أوروبا الشرقية عندما قرر K γ الدول خصوصية كل شيء في f واحد. على سبيل المثال خصوصية روسيا أكثر من 90% من المدسسا العمومية 70% من K على أفراد البالغين 5- في المجتمع في شكل وصول K مجانية.

3-2-4 - مراحل الخصوصية:

- تمر عملية الخصوصية بأ f مراحل γ :
- 1 - مرحلة التحضير والتقييم: ول γ γ من γ المرحلة γ التحليل المعمد لكـ ل مدسسا من أجل خصوصيتها γ بناء γ على نتائج التحليل γ يعتمد على عناصر التحضير والتقييم الأساسية التالية:
- تحضير مطويا K توضو النشاط الاقتصادي γ تنتمي γ المدسسا.
 - تقدير نوعية وتناسية المنتج أو الخدمة التي تقدمنا المدسسا.
 - تحليل إمكانية تحسيدا قدر K المدسسا من γ تنويـ γ المنتجـ ول γ γ التكاليف γ عادة γ نيكة ديوننا.
 - تقييم شروط السوق γ f معمد لنقاط القوة والضعف للمدسسا.
 - تحليل مالي للمدسسا γ التوقع K لفترة ما بعد الخصوصية.
 - تقييم للعواقب ما بيلا أفراد المدسسا بعـ د الخصـصة وتحديـ د المـشاكل والنزاع K التي تحتال إلى معالجة خاصة من الأجور والنزاع K الاجتماعية.
 - تحديد وتقييم الاحتمال في الاستثمار K .

عملية التقييم تعتبر عنصر 5- في خصوصية المصلحة الساك اأفت-صادية العمومية حيث يمكن تقييم كل مصلحة بالاعتماد على العوامل التالية:

- المناقشة.

- المحاسبة على مناصب الشغل وإنشاء مناصب جديدة.

- التأثير على تنمية المنطقة.

- التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل.

- التحويل التكنولوجي.

2- مرحلة اتخاذ القرار: لعل نتائج التحضير والتقييم تقدّم في شكل تقرير- ربحث- وآ

على مخطط متصل لعملية الخصصة التي يجزأ لجراد-ال-يلخ- ف-كل

المعوما المتحصل عليها في مرحلة التحضير كما يفت-ر-ال-ستراتيجيا

للخصوصية على مراحل لرنج التقرير يسمو للزئياك العليا المتخصصة م-لا

اتخاذ القرار.

لعل تقرير التقييم الـ يقدّم على مجال الخصصة يكونا خا-ل-عملية.

يدرΣ مجال الخصصة التقرير ويقدم توصياك على الزئياك-المخ-ول للز-ال-اتخاذ

قراراك الخصصة التي تعلل علل الاستراتيجية التي اعتمدها وتعلل-ال-مجال-Σ

الخصوصية.

3- مرحلة تنفيذ القرار: لعل الزئياك 2 مل لرنج المرحلة واهتماما لعملية الخصصة مل

خآل تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخا-ل-أول فترة ممكنة وش-كافية

كبيرة للعملية حتى يطمئن المحيط لعملية الخصصة لرنج الأمر يعتبر ال-ال-ال-

ويتوفز على كفاءة إنجاز الوفاء والدعاية المتعلقة بالخصوصية. عندما يحدد

وينتظر مخطط الخصصة تشكل مجموعاك لمراقبة عملية الخصصة

وتحويل الملكية لرنج المجموعاك حاليا ما تتكول مل مختصلا-ال-الحق-و

والبنوا والمحاسبة وبعو الخبرا في مجال ك أخرى لرنج استدعى الأمر لرنج.

3-2-5- ازداج الخصوصية وٲ رولٲ نجلال:

1- ترقية القطاع الخا f مملًا ختال تحويل الملكية والمراقبة مـ لـ القطـ العـ العـ
للقطـ الخا f و توضيـ القواعد بالنسبة للقطاعيـ أـ دولـ تـ ضيل قطـ
على أخر.

3- تحسيدا للوضعية المالية للقطاع العام، من أجل تصديّة بعض مقاسمات وتحويل البعض الآخر للقطاع الخاص وإعادة تمويل البعض الآخر وتطوير المقاسم المالية التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة.

أما بمعناها الضيق LJ35 برنامج الخصوصية فيجاء 2 إلى:

1- اتخاذ الأعباء المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تدار على ميزانية الدولة.

2- تطوير المساهمة الشعبية أو توسيع قاعدة الملكية وترقية مساهمة العمال في التسيير الحيد للمؤسسة.

3- إنشاء مناصلا شغل على المدّة المتوسط والطويل.

4- زيادة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

5- تطوير أسواق تنافسية ملائمة لقطاع التجارة.

6- تطوير مسودة ردود االتموال.

في ضرورة وجود إطار تشريعي وتحسين التوازنات الكبرى مثل أجل تطبيق برنامج الخصخصة بالنسبة للدول التي اعتمدت على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مثل خلال قطاعي الغاز والكهرباء وطويلة يعتبر مثل الشروط الأساسية التي يتعين على الدولة توفيرها لنجاح برنامج الخصخصة حتى وهو يتطلب إقرار وقوف الميزانية لأمرحلة تنفيذ القرار تكون في فترة قصيرة نسبياً. بالإضافة إلى إقرار مخطط الخصخصة يسير أحسن في إطار التوازنات الكبرى كما أن التسعير خلال التملك في رادار الخصخصة تسمى في حال التحليل بتفصيل عجز الميزانية. لن يمكن أن نخصص مثل أجل التعاليم وفي نموذج الوقوف توجد سياسة مالية ونقدية متحركة في الموارد التي تتيح الخصخصة يمكن في البداية أن تدفع ميزانية خاصة م أجل دفع عادة تمويل بعض المقتضيات و إقرار بتجديد وعصرنة وسائل إنتاج مثل أجل تحسين الإنتاج وموارد البشرية وبالتالي نوعية منتوجاتها وزيادة تنافسيتها.

في الخصخصة التي يشار إليها كتحدٍ الإجراء التي تسمى بالتسيير الكفـال على المستوى الكلي للاقتصاد يجب أن تؤخذ لزم شروط النجاح الخاصة بها وأنما:

- القضاء على البيروقراطية لن يمكن للقطاع الخاص في أي نشاط كان أن يحصل مثل إنتاج إلى أقصى حد في ظل الممارسات الإدارية الحالية.
- إعطاء الأولوية للاستثمار المنتج وإقرار مثل خلال سياسة اقتصادية تحفز على توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج التي تعتبر أساساً للنمو الاقتصادي وبالتالي النمو.

- ضرورة وجود خطة توجيهية للتنمية تكون متبوعة بسياسات استراتيجية لكل قطاع وتحدد قدرات التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- إنشاء مؤسسات جديدة تسمى بامتصاص كفاءات العمالة.
- ضرورة وضع برنامج عمل مع الشركاء الاجتماعيين مثل خلال التشاور والاتصال المستمر مع منظمات مما يساهم في برنامج الخصخصة مثل جهة والمحاكاة على مصالح العمال مثل جهة ثانية.

- 166 -

عامة الناس خاصة المسيرين والعمال IRQ كانوا مزاجتم - يلا ب - شرائ المقدسة - سة
والريلا يمكن الحصول على مزايا خاصة في حالة K معينة.

4 - أهمية تحديد وق K ووتيرة عملية الخصخصة IRQ باحترام الأجل المحددة في
البرنامج لتج العملية IRQ طال أجل تنفيذ البرنامج يمكن أن تخربا على الزمذ المحدد
لها في البداية. كما أن عملية الخصخصة المتسارعة أو خصخصة كل ش - ي C
في فترة وجيزة قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة وبالتالي ل35 أح - سلا وتيرة
للخصخصة التي تؤدي إلى إطالة السرعة.

3-2-6 - نتائج الخصخصة:

من بداية التسعينات K وبعد التعديل 5 - ي الدس - تور سنة 1989 أصدر بح K
الخصخصة ممكنة من خلال عقود التسيير للمؤسسات العمومية مثلما حدث بالذ - سبة
لندو سوويتال وإيلتول الجزائر. وبعد التنازل من صندوق النقد الدولي على إعادة
جدولة الديول الخارجية في أبريل 1994 وقرار برنامج التعديل الهيكلي IRQ يتضمن
الخصخصة كعنصر أساسي فيمكن مكن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 المقدس - سا K
العمومية الاقتصادية من التنازل على أصولها و5 رأسمالها للمتعاملين الخ - وا f أو
العموميين سوا الوطنيين أو الأجانب.

ل قانون الاستثمار الرأى قد وضع التوجن الجديد للسياسة الاقتصادية - و
اقتصاد السو IRQ من خلال المزايا والتشجيعات الممنوحة لكل أنواع الاستثمارات K
دولاً تميز ما بين الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال مصادقة الجزائر على كل
الاتفاقيات التي تحمي وتضمن الاستثمارات الأجنبية.

في سبتمبر 1995 صدر قانون الخصخصة IRQ بموجب - ن - ش - مج - Σ
الخصخصة IRQ كلاً بتنفيذ برنامج الحكومة في IRN المجال. كما صدر قانون تسيير
رقوة الأموال التجارية للدولة IRQ تصل إليها ما بين الدولة كقوة عمومية والدولة
كمسألة. تكس الشركات K القابضة التي عوضت صناديق المساهمة بالعملية ورض K

على المقدسساK العمومية التي أصبحK تابعة لـ Σ القانون المطبق على مقدسساK القطاY الخا f .

[illegible]

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة فقد تمّ حل 134 منها كما تمّ نشر قائمة بـ 250 مؤسسة تماثل 30% من مجموع المؤسسات في سنة 1996 مـ لـ

أجل خصوصيتها. حتى سنة 2000 U35 العملية عرK5 تخيرا كبيرا ذU- را لتك- الي2
التقييم المبالغ فيها ولبطC الأجرKIC ودراسة الملكاK.
أما الخوصصة علأ طريقO الرأسمال في البورصةO عرK5 N- في الأخ- رة
بدلية محتشمةO حيث ن سجل دخول O مةسساK ق- ط وN- في الري- الU - س- طي2
وصيدال ونددO الأوراسي مةا خال بيلا جزC مةا أسهمها للجمه- ور. كم- ا عر- K
الخوصصة علأ طريقO الرأسمال الاجتماعي لتجانلاO خوصصة مةسستيلالO N- م- ا
مةسسة سيدار الحجار SIDER ومةسسة مواد التذلي2 ENAD كما يوض- O R- II
الجدول رقم (36).

الجدول رقم (36)
مةسساI الذأ مةا خصوصيتها خالO 1995-2003 عذO طريقO نةمI رأسمالها

مةسساI المخوصصة	نوعية الO	نسبة الرأسمال الاجتماعي المتنازO عنأ	تذنية الخوصصة المستعملة	مساومة الO
نددO الأوراسI	السياحة	20%	علأ طريقO البورصة	مبلغ التنازل
صيدانO	الكيمياO والصيدلة	20%	علأ طريقO البورصة	مبلغ التنازل
الرياف - سةليج	الصناعاK الزائنية	20%	علأ طريقO البورصة	مبلغ التنازل
سيدانO - الحجار	الحديد والصلا	70%	نددO الرأسمال الاجتماعي لصالO الشركة الهندية L.N.M-ISPAT	استثمار مةا أجل تطوير وسائل O بقيمة 50 مليار د.للا والمحاولة على 22 أة منصلا شغل
مةسسة الولانية لمواد التذليج	مواد التذلي2	60%	نددO الرأسمال الاجتماعي لصالO شركة Oانكل الأمانية	استثمار مةا أجل تطوير وسائل O والعامة التجارية

Source : Nacer-Eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie,
édition OPU et université pierre Mendes France, Grenoble, 2005, p. 189.

Oال جدول يوضO أةا الخوصصة علأ طريقO تحويل حقوق الملكية مةا القط- Y
العازة Oلى القطاY الخاف O تنجOO Oتي خال 10 سنواK نجد أةا الجزائر Oة تنفذO- ي
Oنجاز OالO المةمة علأ طريقO تحويل الملكية سواC جزئيا أو كلي- O رح- O Oلتزام- K
الرسمية للسلطة السياسية. يعود OالO Oلى عدة أسبلا مةا- O ال- سياسية والOديولوجيةO
الاقتصاديةO والاجتماعية.

قد اتسبلا السياسية والأيديولوجية يمكنها جـ صرنا 5ـ ي ألأ الأار + التاريخي للجزائر في بناء مجتمع اشتراكيّ الرأ كالج يند 2 على العدالة الاجتماعية قد أصدرت راسخا في الذاكرة الاجتماعية للجزائريين الذين يندرون إلى المؤسسة العمومية كقننـا ما للمجتمع. كما ألأ بعث الأجزاء في السلطة نـ زالـ K نـ رـ إلى المؤسسة الاقتصادية على أنما امتداد للسلطة السياسية. إضافة إلى II R عدد الأستقرار السياسي وتضارلا الصناعات. أما اتسبلا الاقتصادية فيمكنها حصرنا في الوضعية الزنـشة للمؤسسات القابلة للخصوصية وصعوبة تقييمها وكـ IR ضـ 2 الأماكنـ K المالية للخو f على المستوى الوطني وتخو الأجزاء. أما اتسبلا الاجتماعية 5ـ يمكنها حصرنا في ضعـ التشاور مع الشرياء الاجتماعي.

خلال الفترة أـ ما بين 1994 و1998 نـ حل 959 مؤسسة اقتصادية عمومية منها 696 مؤسسة اقتصادية عمومية محلية وتـ التنازل على أصولها للعمال. سمـ التنازل على أصولها للمؤسسات مـ ألأ تحصلـ الخزينة العمومية على 21.8 مليار دينار جزائري يتـ تحصيلها على مدة 20 سنة.

في سنة 1998 شرعـ السلطة في عمليات جديدة للخصوصية مـ لـ خـ نـ التطبيق التلي لآمر 22/95 المتعلق بالخصوصية حيث نـ تحديد 240 مؤسسة وبعد الدراسة الأولية تمـ الموافقة على خصوصية 89 مؤسسة مـ بين 240 وتـ ضـ 385 وحدة اقتصادية في 5 و قطاعات اقتصادية مختلفة كما يوضـ II R الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37)
توزيع المؤسسات القابلة للخصوصية حسب فئاتها

العدد	فئة النشاط
12	الصناعة الحرفية
07	البناء
24	الخدمات
30	البناء
14	الطاقة الكهربائية
02	الحديد والصلب
89	المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 194/98 الصادر في 07 جوان 1998 والمتضمن قائمة 89 مؤسسة قابلة للخصوصية.

كما أضافت المرسوم قائمة 65 مؤسسة اقتصادية عمومية محلية قابلة للخصوصية. "كما تجدر الإشارة أن في سنة 1998 تم إعادة تنظيم المؤسسة الكبيرة الكبيرة الثلاثة في مجال الصيدلة وتم بيع 1139 صيدلية".⁽¹⁾

⁽¹⁾- Nacer-Eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, Op.cit, p. 191.

في السياسة النقدية التقشفية والمتعلقة خاصة بتجارب KIC تحديد القرص وتحرير ر
سعر نسبة الكائنة قد سمح K من التحكم في نمو الكتلة النقدية وبالتالي التقليل في مـ لـ
التضخم الذي يعتبر من بين أهداف البرنامج حيث تقلل في التضخم المالي من 30%
سنة 1994 إلى أول من 6% سنة 1997. كما أدت إلى تقليد في التضخم الميزانية زائد
المدى وكما يتصل بالميزانية التجارية ونتائج عادة جدول المديونية وأدت إلى
عادة تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة يذهب سنة من الاستيراد.

في النتائج الإيجابية لبرنامج التعديل الزمكي والتي تقلل في الشطر الأول من
والتمثل في التوازن الاقتصادي والمالية الكلية للبلاد إلى النتائج في مـ لـ
يتعلق بالشطر الثاني والمتعلق بالإنعاش ومعاودة النمو الاقتصادي. في سياسة التقشف
وتخفيض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية التي أدت إلى تقليد في حـ صـ في
المقاسات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة في السوق الوطنية قد أدت إلى الزيادة
في أسعار مدخلات المقاسات الإنتاجية ونمو ما نتج عنها التضخم المالي و 50- Σ
متزايدة خاصة وأل في النهاية الأخيرة أصبح تخفيض لمقياس المردودية المالية.

في تقليد في التقاش العمومية المخصصة للاستثمار قد أدت إلى ركود في R-N
المجال وبالتالي للذي يسمى لمختلف القطاعات لإنشاء مناصب لا عمل تلبي الطلب
المتزايد مما أدت إلى زيادة نسبة البطالة وتقلد في عدد مناصب لا التشغيل الدائمة. في
سياسة التقشف المالي قد أدت إلى تدني دور في الخدمات العمومية وإلى نقص في التخطيطية
الاجتماعية وحتى الأجهزة التي وضعتها الدولة لـ R-N الجرس للذي لا يتمكن من تحقيق
أهدافها من زيادة عدد البطالين وتفاقم البطالة والفقر وزيادة التوارد الاجتماعية.

في تطبيق برنامج التعديل الزمكي قد أدت إلى اتصال السياسة الاقتصادية عـ لـ
السياسة الاجتماعية التي كانتا متنازعتين لبعضهما البعض إلى التوازن المالي
الكلية قد تم على حساب التوازن الاجتماعي ونمو ما أدت إلى تدهور في النمط
الاجتماعي في البلاد. فكيف يمكن لنا نتكاد على النمو دولي توفير العمل وارتفاع معيشة
لثقة وكيف يمكن لنا نتكاد على النمو دولي عدالة اجتماعية تضمن الحد الأدنى للأفراد
المجتمع py.

في ظل التساقط KÜD تدبنا إلى التساقط على الدور الجديد Rآ يجلا ألتلعبـ N الدولة في التشريعات والتدليل والمراقبة وعلى النجـ N الجديد Rآ يمكن تـ سـ طـ رـ ا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتدوير الجـ وـ د الوطنية ومنجزها خاصة القطاع الخـ f الوطني. على الخصوص أو نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص f تـ تغـ ي بالضرورة ألتتصبـ o المقدسة الخاصة الجديدة كعالة اقتصاديا ألتالمشـ كـ لـ يـ طـ رـ o على أساس تحويل الملكية كقطـ وـ هـ نـ و مرتبط بطبيعة التدليل ألتـ صـ اـ الـ سـ اـ وـ مـ دة كعالتـ في تدوير الشروط الضرورية وخلق المناهج المناسبة للمـ سـ سـ وـ اـ كـ كـ خاصة أو عامة.

في موضوع الخصخصة يجلا ألتيحـ يـ برقية تنمية شـ اـ مـ وـ يـ صـ رـ o الأمر كقط إلى الملكية R ألتـ مستوـ o الكتلة والانتاجية ألتيرتبط وجوبا بكولـ o الملكية عامة أو خاصة. كما ألتالمطلوـ N و إيجاد قطاع خـ f بموازاة القطاع العام القائم من أجل خلق نوـ o الديناميكية والمناسبة والتكامل بينـ o و Rـ o يكونـ o وـ o تـ شـ جـ يـ o القطاع الخـ f N و توسيع النشاطات الاقتصادية والاستفادة من كل الأمكانيات وخلقـ o مناصـ o شـ رـ لـ جديدة وتوثير وسائل تمويل هضائية ألتاستبدال شكل الملكية.

في الدولة في الدول النامية بـ o كـ اـ نـ اـ مجتمعة وقطاعاتها العـ o الكبيرـ o لـ o تـ كـ o قادرة على مواجهة المقدسات المتعددة الجنسيات وتغيير موازيتها القوةـ o يـ مـ حـ يـ اقتصاد آ دولي غير عادل كـ a بالـ o بقطاع خـ f ألتيمـ a بنية اقتصادية متـ شـ اـ Kـ o لـ o تنمية واضحة في مواجهة تحديات ألتـ o والعولمة.

في الأشكال المطروحة في الجزائر ألتتمـ o في "كيفية التحـ o لـ مـ o اـ قـ تـ صـ اـ مخطط مركزيا مـ o احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبالتالي حماية المقدسات الوطنية من المنافسة الأجنبية ولمدة طويلة ألتـ o كـ a خـ zـ o الدولة تتحمل خسائر المقدساتـ o نتيجة التغييرات في الأسعار على المستوـ o الدولي أو نتيجة سـ o وـ o التـ سـ يـ r" (1). Nـ o Rـ o الوضعية لـ o تعد موجودة بعد التدنـ o في هـ rـ a الدولة من العملة الـ صـ eـ o ألتـ o أصبحـ o غير قادرة على تحمل خسائر المقدساتـ o.

(1) - شـ aـ Kـ i سـ eـ aـ lـ o مرجـ o سـ aـ Kـ i f . 7 .

الخصوصية في الجزائر آ بعد فترة طويلة من سيطرة الماسك العمومية الاقتصادية عملية ليس ك سيطرة بل تصطد بعدة مشاكل والتي يجب على الدولة معالجة من أجل تهيئة السوق المتنامية والتمثل في:

1 - العمل على إيجاد بيئة تنافسية: ولإنشاء أسواق تنافسية في م - سلة معدة وتحتل إلى وقت أطول مما يحتاجه أسلوا تغيير الملكية إلى - ستان على الدولة وضئ سلسلة من الأصول المتنامية - د آ إلى تغيير - سياسات الاقتصادية الكلية إلى الخصوصية في بيئة غير تنافسية يمكن أن - د آ إلى خلل مشاكل أكثر من التي تعالجها.

2 - إنشاء ماسك بنكية ناجحة: تعتمد على مبدأ استثنائية البنك المركزي آ وزارة الخزانة العمومية لا تصل إلى المال التجاري آ على المالية العمومية وإنشاء لياكل متابعة مدق قانونية العملية الاقتصادية.

3 - ضرورة تصنيف الماسك العمومية إلى:

- ماسك عمومية استراتيجية وقابلة للبقاء: تبقى في يد الدولة إلى احتكارها - من قبل الخوا ف قد يضر بالمصلحة العامة. يمكن في الجزائر الحالة للقط - الخا ف سواء الوطني أو الأجنبي الاستثمار في النشاط.

- ماسك عمومية استراتيجية غير قابلة للبقاء: على الدولة إصـ ث تسير مال لجزائر الماسك وفي النشاط الوق كة المجال لرأسمال الخا ف في.

- ماسك عمومية غير استراتيجية وغير قابلة للبقاء: في لجزائر الحالة يمكن للدولة تصديتها كما يمكن للقط الخا ف الاستثمار في النشاط السابقة لجزائر الماسك.

- ماسك عمومية غير استراتيجية ولكن قابلة للبقاء: في لجزائر الحالة تخـ ضئ لجزائر الماسك للخصوصية.

4 - ولتنظيم برنامج الخصوصية يجب أن يكون على حساب الحرية الاقتصادية والمنافسة آ آ أن يصـ التغيير في الملكية لحو الحماية يمكن أن يـ د آ - ل -

إلى استجّال مجموعة من أصحاب الملكية الخاصة لوضع $\mathbb{D}n\mathbb{Z}$ وللنظر السياسي إلى أثره على الوضع لمنه أي مناسبة أخرى لـ $\mathbb{D}n\mathbb{Z}$.

ولذا الخوصصة ليست الحل لكل المشاكل الاقتصادية كما أن الحل النهائي لا يكمن في الملكية بل في الإدارة أو التسيير. ولذا الخوصصة تعتبر حلقة م-ل-سلسلة التصالح الاقتصادية التي تنجز على بعد الدولة عن التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية وليس المجال أما القطاع الخاص والعمل بميكانيزمها اقتصادي-سوقاً وبالتالي فهي ليست حماية في حد ذاتها وإنما يجب ألا ينظر إليها على أساس أنها وسيلة لإعطاء دفعة جديدة للنمو الاقتصادي.

الفصل الأول - الثامن:

التحول الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: العولمة والتحول الاقتصادي والاجتماعي.

نحاول في المبحث الأول أن نبرز أبرز الطروحات الحالية حول العولمة وانعكاساتها الإيجابية ومخاطرها من خلال التعرف على المتعددة الأشكال للاقتصاد الوطني. ولقد العولمة تمثل مرحلة مزمنة من تطور البشرية بما تساهل به من مزايا وتكاليف واسعة للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولقد العولمة التي تتركز على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- 1 - انتشار المعلوماتية بحرية تصب في مشاعة بيئات الناس.
 - 2 - ترويض الحدود بين الدول وبالتالي تراجع دور الدولة.
 - 3 - زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات.
- قد قلنا تاريخيا على ثلاثة أشكال لتدويل الاقتصاديات وهي:

- 1 - التجارة الدولية التي تعتبر عمود العولمة حيث زاد كحصة المبادلات الثابتة في الناتج الداخلي الجمالي العالمي من 12.7% سنة 1967 إلى 29.4% سنة 2000. ولقد التطور التكنولوجي الذي أدى إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي البحت على أسواقا خارجا حدود الدولة قد أدى إلى ترويض الحدود وأصبحت العالم كله مجالا لتسويق الأشياء المادية والخدمات. كما أن التطور في مجال المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية قد زاد من سرعة حركة المبادلات وحركة رؤوس الأموال وبالتالي لحد العولمة المبادلات التجارية قد أدت إلى عولمة الاقتصاد كله.

2- أما الشكل الثاني لتدويل الاقتصاد فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر الـ الـ عر2 نمو كبيراً في الستينيا K والسبعينيا K بقيادة الشركا K الأمريكية والأوروبية واليابانية عبر العالم.

3- أما الشكل الثالث لتدويل الاقتصاد فيتمثل في الشركا K المتعددة الجنسيات K في إطار الشراكة الدولية والمقاولة مع الباطل معاً ختال ما يعر2 "بالمقسمة الشبكة".

4- إزالة الحواجز المتعلقة بحركة البضائ والخدمات ورؤوس الأموال والانتقال الاقتصادي الـ عر5 الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية والدول النامية التي كانت سائرة في طريق التنمية الرأسمالية. ولـ العوازل قد ساهمت على مدى مراحل مختلفة مع تطور الاقتصاد العالمي على تجسيد وبسرعة إلى العولمة.

1-1 - كإار العولمة على الاقتصاد الوطني.

لـ العولمة التي تعمل على "إنشاء دولي يتجه نحو توحيد قواعد وإجراءات واندماجاً ويدعي إدماجاً جميع البلدان إلى لـ لـ يحمل في طياته المزيد معاً الأقصاء للدول النامية وتحويلاً حقيقياً للاروة منها باتجازاً دول المركز. كبداً معاً مساعدة الدول النامية على تحصيل اقتصادياتها معاً أجل الاندماج إلى الدول المتقدمة تتنافس على تقاسم أسواقها بالاضافة إلى انخفاض التدفقات معاً أجل دعم ومساعدة الدول في تنفيذ برامجها التنموية⁽¹⁾. بالاضافة إلى إجبارها على إعادة النظر في دور الدولة في التنمية وتقليص وصفا تحتها عليها اتباعها معاً ختال الزبائا الدولية معاً أجل الحصول على الاعتمادات المخصصة لبعث برامج التنمية ونمو ما لا يكول دائماً في صال الدول النامية لـ للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.

(1) . ياد إلى حالة العالم السجل الاقتصادي والجيوستاسي للعالم منشور La Découverte . f . 28.

البنية الاقتصادية تجعلنا نقول أن العولمة وجزء من جزء ف بالنسبة
للاقتصاد الوطني وجزء ثانياً تحدياً للبلاد التي قد تنجز على أسوأ
عالمية تعمل بدولاً قيود وبدولاً حدود. بالإضافة إلى القيود الداخلية الخارجية كعلا
المديونية وقلة الاستثمارات الخارجية ونف الفرو العمومية الخارجية المخصصة
للبرامج التنموية والبنية التكنولوجية التي تزداد يوماً بعد يوم وبالتالي التقليل من
القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. لذلك الأمثلة على مثل الجزائر العواقل الناتجة على
عولمة بدولاً قواعد كثيرة ومنزلة خاصة: الأزمة المالية التي حصلت في دول جنوب
شرق آسيا وزيادة البطالة التفر على المستوى العالمي وتقل دور وصالحات
الحكومات مثل خلال صخوطها الإثبات الدولية.

لذلك صعد القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري ستدأ من دولاً مثل إلى
صعوبات عديدة للتأديماً في مسار العولمة. كما أن صعد الادخار الوطني وتقل
النمو الاقتصادي وضع الاستثمارات الأجنبية المباشر وعدة من أجل المدسسا الوطنية
تكنولوجيا قد أبقي على صعد وتفر كبير في القاعدة الاقتصادية التي لا تتمك من
تقديم منتجات وخدمات كرقوعية وبأسعار منخفضة لتلبية رغبات زائد
احتياجاتها كما ونوعاً وبالتالي عدد القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سواء
داخلياً أو خارجياً.

لذلك صعد الادخار الوطني الرأ يتخذ في أعلا التحولات وجزء النشاط غير
الانتاجية والمضاربة وخرولاً رة والاموال خارج الحدود الوطنية بطرق غير
شرعية قد زاد من تقليل ف ف تمويل المشاريع داخل الوطن بالمدخرات الخاصة
الجزء من جزء ثانياً لجزء الادخار العمومي يبقى مرتبط بتقلبات أسعار السوق
البتروولية وبأسعار الصر مما يجعل البرامج التنموية عرضة لمثل الجزائر المخاطر. لذلك
"المساعدة" الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت في الأخيرة من
بعدة شروط غالباً ما تتوثر في الاقتصاد الوطني ونوما أد إلى تقليصها.

بصفة عامة لا يمكن أن نستغل الصخوط التي تصعد من قدرات الاقتصاد
الوطني للتأديماً بشكل فعال في مسار العولمة فيما يلي:

1 - ضغوط المديونية الخارجية وخدماتها: حتى وذل تقلصا إلى أقصى حد وإمكننا أن نتخا f منزا الجزائر كليا مـا نـزاية 2006 وبداية 2007 وإ أن المديونية الخارجية وخدماتها عندما تصل إلى مستوى معيلا مقارنة بالدخل القومي وإ نـزها تعيد بشكل كبير إمكننا التراكـم وبالتالي النمو الاقتصادي. وإ المديونية الخارجية تعتبر مـا أن العوائـم لما لـها ضـط على الإيراد المالية وإ تقا f إيراد وإ يجعل جزـ كبير منـها يتـجـ إلى القطاع الاجتماعي على حساب الاستثمار الإنتاجية وتحسين المستوى التكنولوجي للمـسـ الإنتاج الوطنية وبالتالي تعتبر حاجزا يحد مـا قدرنا الاقتصاد الوطني لنـدـمـا في تيار العولمة والاستفادة مـا المزايا التي توـرنا. وإ الجزـ المـصـ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم والتـرية قد أصـ غير قادر على تلبيةـها بشكل عاـ مما زاد في البطالة والتـر "نـل لنا أن نـر أولـنا يموتـلـ جوعا لتسديد ديوننا"⁽¹⁾.

2 - أكار السلبية لبرنامج التعديـ الـيـ: كما ركـ في المـحـ الثالث مـا التـصـ الثاني خاصة منـها الشروط التي تـر الإنتاج المدـر لتساو الوطنية مـا خـل وإـا قوانينا احتكار التجارة الخارجية والحوافز الجمركية مما سيـدـ إلى تـكيـ وإـا الرسوـ الجمركية وجعل الاقتصاد الوطني عـيـ الحماية ذلـا للصعوبـ التقنية المتعلقة بتطبيـ التجارة الانتقالية المنصو f عليـا في إتـاقـا المـلـمة العالمية للتجارة وتعديل سعر الصـرـ مما أدـ إلى حالة تنـاـ يصـعـا على الاقتصاد الوطني تحملـا. في إـنـ المجال لـجـ تقرير مـلـمة الأمـ المتحدة للتجارة والتنمية الصادر في عاـ 1998 ومـا خـل التجارـا السابقة أوصى بـلـا يـولـا تحرير المبادـ ك التجارية بـصـة تدريجية وانتقائية.

وـا لـنـا الوضعية بالـضاـة إلى المستوى الضـعـ لتـزـل المـسـا الوطنية يجعل الانتالـا الوطني يواجـ العديد مـا التـزـيدـا ذلـا لتـختـ ك التي يعاني منـها. وـا لـنـا الإنتاج المدـر دولـا التحضير المسبـ لـا وخاصة كـما يتعلـ بشروط المراقبة

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول المديونية الخارجية لـا - دالـا جنـ ولا البـر الـيـ المتوسطة عـابة 1999 سـال طـرحـا الأساقـة الأكـيفيـا.

على الحدود سواحل ملاحية أو النوعية أو المقاييس أو قد تجعل الاقتصاد الوطني عرضة لكل ما يحد من غير مقبول في الدول المتقدمة أو المتأهلة على إرنج الحائ K كإلرة أو كالحبوا والمواد إللئية الثالثة والمواد الكيماوية غير الصالحة...

إل شروط صندوق النقد الدولي في مجال التجارة الخارجية والمباد K منبلة ملاحية للستة التي تدعو إلى التكتا بدولا تميز بيدا المنتج K الموجلة للستة II وسلا التجار والمواد النص مئعة والمنتج K المناسبة للنتال الوطني ما يزنم إقطا و إللج التدرجي للرسو الجمركية.

إل السياسات التكمشية لبرنامج التعديل الزيكلي والضوط إل يرضه على الطالا والنه في الخدمات الاجتماعية وفي مناصلا شغل دائمة أو أد K إلى تكلفة اجتماعية معتبرة مقارنة بالنتال المتأله في التوازنات الاقتصادية الكبرة والتي ملاحية المدرو أول تداد إلى معاودة النمو كما يعلنه خبراء صندوق النقد الدولي. في الكلير ملاح الدول وملاح بينم الجرائر التي رج أول التوازنات الاقتصادية الكبرة قد تحقق من مدة أو أول إرنج التوازنات لل تداد إلى معاودة النمو وبالتالي المساومة في حل المشاكل الناجمة على تطبيق برنامج التعديل الزيكلي منها خاصة البطالة والقر. إرنج الوضعية يصدره خبراء الصندوق بةنم ضريبة اجتماعية أو بد أول تداد ملاح أجل مستقبل أفضل للاقتصاد الوطني والدماج في العولمة والاستفادة ملاح مزايا.

إل الأضرار الاجتماعية التي أحدا برنامج التعديل الزيكلي تعتبر كبيرة أو بحية يمكن إل تداد كعائد أما إرنج الاقتصادية للبرنامج "وأله في بعو الحائ K حتى النتال الاقتصادية التي تحقق ملاح قبل قد زال K وبالتالي حركة الأصل K التي شرى ميزها في إطار برنامج التعديل الزيكلي بسبب أزمة المديونية لل تداد قادرة على دلا النمو".⁽¹⁾

3- إيدال النواو والتجوا التكنولوجية: إرنج الوضعية تجعل الاقتصاد الوطني غير قادر على منافسة المنتج K الأجنبية سواحل ملاحية أو النوعية أو الأسعار. إل التطور التكنولوجي المتسار في الدول المتقدمة قد غير بصورة جرية العئاق K الاقتصادية

(1) معزاد الدراسا للاممة المتحدة للتنمية الاجتماعية الأمار الاجتماعية للعولمة جني 2000 . 83 .

الدولية التي تزيد من التزامي الاقتصادي النامي خاصة في مجال صناعة المعلوماتية وهذا الاتصال السلكية والناسلكية التي توسع وبسرعة تطبيقها في جميع الأنشطة الاقتصادية وسمه بزيادة كبيرة في الإنتاجية والتحكم في تكلفة الإنتاج وفي النوعية.

البحر في العلم الميداني في الدول المتقدمة يصل وباستمرار إلى اكتشافات جديدة في كل مرة إلى الاستغناء على المواد الأولية التي كانت للاقتصاد الوطني ميزاتها نسبية سواء في المجال الصناعي أو الزراعي.

هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر KR وجزءة جديدةً وبالتالي KR_{nj} يحد منها f الاقتصاد الوطني لئلا يتسبب التكنولوجيا النازمة و f الاندمالا في مسار العولمةً لئلا التدفقا K الاستثمارية المباشرة تعتبر بالنسبة للاقتصاد الوطني منها بيها العوامل الأساسية لنجاح البرامج التنموية الوطنية.

قدراK الاقتصاد الوطني تبدو ضعيفة مقارنة بمتطلباتK العولمة سواء من حيث الاختصاص النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز في المتوسط 40% من الطاقة الإنتاجية للقدراK الوطنية أو الترخ التكنولوجي الذي يقل عن 1% تنافسية المقدساK. قدراK الاقتصاد الوطني أصبح في وضع يشبه الحلقة المفرغة نتيجة لضعف المساعدة العمومية الموجهة للبرامج التنموية والاجتماعية التي تقلصت منذ بداية التسعينيات وضللة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا شروط برنامج التعديل الزنيكلي وعلاC المديونية. هنذا عوامل التي تساعد على الانعاش والنمو واكثر من ذلك فهي تعيد تطبيق برامج العصرية والتحديث والاصحاح بصورة عامة التي تعتبر ضرورية للتدماال في مسار العولمة.

-184-

هذا العمل هذا أجل التذمالمال في مسار العولمة يتطلبا هذا الدولة القيا بما يلي:

- 186-

- تلميذا الامتياز K التفضيلية للمنتوجا K الوطنية المحلية وتعزيزا ودعمها
ملا خلال البحث المستمر.
- عادة الذئار في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى
يصب RNj الدور مسائر لما يجر آ عالميا.

البحث الثالث: التحول الاقتصادي في دور الدولة.

في دور الدولة في الحياة الاقتصادية قد مر بعدة مراحل تراوح بين التوسيع والانعصار. في دور العولمة قد زاد من الانعصار في المراحل السابقة لاندماج والتكامل الإقليمي الذي أصبح أقوى من منطق الدولة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى ولادور الكبير الذي أصبح تتمثل به المنظمة الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية ولادور المسيطر للشركات المتعددة الجنسيات في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي من جهة ثالثة.

في السلاط الاقتصادية التي كانت تملكها الدولة قد تدهورت من خلال مختلف المصادحات الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني وفقرات العولمة التي خصصت من مختلف تدخلاتها كما ونوعا. في الوضع يتطلبا تكييف دور الدولة وفقا للوضع الجديدة بعادة تحديد دورها من خلال المبادئ الجديدة التي يرضيها كل من اقتصاد السوق والعولمة. في هذا الوقت لا بد من الاعتراض بقدراتها ومكانتها للبقاء في بعض الأنشطة كمنتهى مباشر لها خاصة في الدول النامية من خلال وضع قدراتها الفعالة المالية والتكنولوجية وضعها كليا مختلفا ليسوا في.

2-1 - الانتاجية الجديدة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

في التساقط الذي يطرح في بداية المصادحات الاقتصادية يتمثل حالي في أن لا يجب أن تتدخل الدولة أكثر أو تنسحب أكثر من الحياة الاقتصادية وبعبارة أخرى ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصادات النامية اقتصادا في دور الدولة. هنا يتحدد بمدى تدخلها في المجال الاقتصادي.

في التيار الذي يدعو إلى تدخل أكثر للدولة في الحياة الاقتصادية يستند أفكارا من الناحية الماركسية وبالتالي فهو يفضي نموها للتنمية يرتكز على الاعتماد على

الدولة مدخل إنشاء مؤسساتها الاقتصادية العمومية سواء في مجال التشغيل الكبرى أو في إنشاء المؤسسات الصناعية التي يكون لها تأثير على باقي القطاعات ودور النشاط الاقتصادي كنموال الصناعة المصنعة في الجزائر لادبارنيΣ أو أقطالا النمو لبيرو في الستينيات. بالإضافة إلى دور الدولة في حماية الاقتصاد مدخل إنشاء احتكاري للتجارة الخارجية ودور في الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

في أواخر الستينيات التيارات قد ساهمت في بروز تيار جديد في الفكر الاقتصادي سمي بتيار العالمة الثالثة التي ركز أكثر على مكانة ودور الدولة في التنمية وطالما بتقليد العتافا الاقتصادية في الدول الرأسمالية نذرا لما تسببت لجزائر العتافا مدخل تحويل حقيقي للاروة في اتجازا الدول الرأسمالية. كما يراة مديدوا IRNj التيار بةلا على الدولة تشجيع إنشاء شبكة صناعية وطنية وحمايتها مدخل إنشاء الحواجز الجمركية ملما حد في كوريا الجنوبية والبرازيل.

أما في الفكر الاقتصادي الرأسمالي نجد تيارين: تيار يدعو إلى تدخل أكثر للدولة وتيار يدعو إلى تدخل أقل لهما. بالنسبة للتيار الذي يدعو إلى تدخل أكثر للدولة والآخر يستمد أفكارا مدخل الذارية الكنزية التي ترة بةلا الطلالا التعلي للمواد الاستثمارية ووسائل الإنتاجا يحدد مستوا الإنتاجا وبالتالي مستوا التشغيل. كما أن الميكانيزما الطبيعية لقوانين السوق غير قادرة على إيجاد التوازن المطلوبة في الاقتصاد وبالتالي أهمية دور الدولة في الاقتصاد. في الدولة يجلا أن تتدخل كمندوب وة الرأسمالية ستعي في أزما متكررة. في تدخل الدولة يكونا مدلا أجل بع في الطلالا على المواد الاستثمارية والانتاجية أو الاستثمارا وبالتالي لة الإنتاجا بد أن يةقلد في IRNj الطلالا الجديد. حسلا لجزائر أةكار أيضا لة الزيادة في الطلالا على المواد الاستثمارية يةد إلى زيادة أكبر في الطلالا على المواد الاستثمارية.

في الستينيات أةكار التي طبقا بعد الحرة العالمية الثانية وأدك سياسا الإنتاجا بواسطة زيادة الطلالا إلى نتائلا جد إيجابية تنطبع في إطار العولمة الاقتصادية حاليا IRNj كالك الذارية الكنزية التي تنطبع على اقتصاد مةلا أو محمي قد أعطا نتائلا إيجابية في أنما أةكار إةفاتنما في بداية السبعينيات IRNj مدلا جةنا و مدلا جةنا أخرة

حتى وهذا اقترضا مائتاً ألبا الجزائر نجح ك في تصدير بعض المنتجين و وارداتنا تبقى أكثر كلفة بفعل تدننور معدن ك التبادل التي تكون دائما في صالح الدول الأكثر تقدما. كما ألبا تبعية الاقتصاد الوطني واعتمادا على تصدير منتول واحد وناو المحروقا ك يجعلنا يتقار بكل ما يحدث في الأسواق العالمية ملبا تحيرا ك في الأسعار كما حد ف عدة مرا ك. ولنا التكتا اقتصاد العالم المتزايد في إطار العولمة يعتبر أيضا عائدا أما م محاو ك تطبيق ملبا المبادا التي طبقا بعد الحرا العالمية الثانية ومعاودة النمو الاقتصادي لنا أوضا اقتصاد العالمي حاليا تختلف علنا تلبا التي كانا سائدة بعد الحرا العالمية الثانية.

لقد تجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراتنا تبعد هختا الفكر الكنزا في إيجاد الحلول للمشكنا المستجدة للاقصاديا ك المتقدمة لاجرا تيارا ك الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى مزيد ملبا الحرية وعادة الاعتبار لقو السوق بطريقة راديكالية ملبا ختل المطالبة بتقليف دور الدولة وتصوية قطاعنا العائنا و إعطاف الأولوية للقطاع الخا ف وألبا تحويل ملكية القطاع العائنا إلى القطاع الخا ف و أقصر طريقا لتحقيق نتائج هيجابية. "لقد أصبحنا تركز على أولوية السياسا ك المعتمدة على تنمية قو العر ك في مقابل السياسا ك المعتمدة على الطلا الكلي التعال كما ركز ك على أولوية التوازنا المالية والنقدية في مقابل التوازنا الاقتصادية والاجتماعية".⁽¹⁾

ولنا التيار الير ي يدعو إلى تدخل أول للدولة قد لاجرا ملبا بداية اللمانينا ك يطاللا بوضا سياسا ك اقتصادية أكثر صرامة لاجرا إلى التحكك في العجز العمومي و لبا بكب كل ملبا الاصدار النقدي وعدل اللجوع إلى الفرو و تجميد التجور ملبا أجل تجنل التضخم المالي الناتج علنا زيادة الطلال وألبا نقف التمويل يجلا ألبا يعالنا علنا طريقا سو المال وليا علنا طريقا التمويل بالعجز في الميزانية العامة للدولة. كما يرا بلبا الزند ملبا سياسا ك انسحالا الدولة ملبا الحياة الاقتصادية لنا و إعطاف

(1) - صالحنا ألبا المتوقعة لئضمنا الجزائر للمظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التنايل الاقتصادي مجلة العلون الاقتصادية وعلون التسيير العدد 1 سنة 2001 ف . 48.

الحرية للمدسساK الاقتصادية وكي في Σ الوقK إعطاC ديناميكية للنشطة الاقتصادية مذل خذل المنااسة.

هل توكير منال المنااسة الحرة يستلزل لإلأC كألة أشكال الأحتكار بما في IIR ما يسمى بالأحتكاراK الطبيعية للدولة كالمناجذ والبترول... إل إل أحتكار يذل آ حتما هل انخاC الأداC وتدنور الأنتاجية وبالتالي الربحية. ويدعذ مقلدو IRNj التيار ككرتزDž الخاصة بانسحال الدولة مذل الحياة الاقتصادية بذل كل واحد في المجتمع الاقتصادية مدسساK أو أذرادا يعرC مصلحتنا الخاصة وبالتالي نل و يعمل بةعالية مذل أجل الوصول إلإلنا وأل مجموع المصاال الذرية هنا تعني في النزلية المصلحة العامة التي يحققها السوق مذل خذل التعديل المستمر للنشاط الاقتصادي لالأذراد والمدسساK. هل المنااسة الحرة نل وحذلنا ككيلة بزيادة إنتاجية المشروعاK العامة وتحسبنا نوعية المنتجواK والخدمات. نل نل موجوده دعلP يركز أصحالا IRNj التيار على ألل الدور الR آ تلعبنا الدولة بجل ألل يكولنا لاناو آ في عملية التنمية الاقتصادية بل يعتبروننا مضر بنا.

مذل أبرز مقلدو IRNj التيار نجد دريدمالنا الR آ أعطى نموورنا مئالي لسوC تناسية كاملة تميل نحو التوازنا التاذ وتوذر دR f العمل في الاقتصاد كلالنا وتسمو بالستجأل الامل للموارد مذل طرC المتعاملبنا الاقتصادية مدعما أكارا بسوC التسيير للمزنا دذ الملقاة على عاتق الحكوماK "كذارتنا للبريد والرعاية الاجتماعية والصناعاK المقمة مذل جزنة وإلى التائل الضئيلة المحققة في دول العالم الثالث مذل جراC تدخل الحكوماK بشكل واسل في تسيير الأنشطة الاقتصادية وإلى كشل الاقتصادية التي كانا تعتمد على التخطيط المركز آ في توجيه الموارد ملل الاتحاد السوياتي سابقا وأوروبا الشرقية مذل جزنة ثانية".⁽¹⁾

أما في مجال التجارة الخارجية فيجلا على الدولة ألل آ تتدخل بوضعنا الحواجز بمخاC أنواعنا بل بجل إلإنا ألل تنكسو على الاقتصاد العالمي وأل تنرا قوة السوق تذل آ دورنا إل لنزنا يرولنا بذل التجارة الدولية نل لعبة مجموعنا يكولنا إيجابي بالنسبة لجميعا المساانمبنا كإلنا مذل خذل نظرية المزايا النسبية.

(1) - حسبنا حبالنا السواC ذل الحكوماK الأختيار ببلل بائل جبر مئالية دار التسيير عمالا: 1996 . f . 17.

لذلك فإنّ يحتلّ على الدولة ألبا تلعل الدور الـ يسمى بالمحاسبة على مصالح الجميع في إطار مصلحة المجتمع ألبا يكون دورنا في الميزانية الأساسية وناي : الدولة كسلطة مدائمة وضامنة والدولة كمنشط للحياة الاقتصادية والدولة كشريك للجميع نارا لدورنا في مجال الحماية الاجتماعية والخدمة العمومية.

لذلك الأشكالية اليوزة تكمل في البحث على إيجاد صيغ تمكّن الدولة مدنا ألبا تلعل دور يجعل مدنا تكامل القطاعين العام والخاص أمر ممكنا بالآخر بعيدا الاعتبار مصلحة المجتمع ومصالاة المتعاملين الخوا f ألبا تكون قادرة على إيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع في حال المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والمتغيرات العالمية الجديدة.

نذكر في إننا الصدد على سبيل المثال أنّ الحصر تدخل أول للدولة على مستوى الجماعات المحلية وفي تسيير بعض المشاريع وتدخل أكبر على مستوى مركز ألبا مجال إعادة توزيع الدخل. بعبارة أخرى تدخل أكار على المستوى المركزي في التوزيع مدنا خنّال مختلف القوانين والتوجيهات التفسيرية مدنا خنّال مختلف الحواجز سواء ما تعلّق بنوعية النشاط أو توطيئنا وتدخل أول على المستوى الجهوي والمحلي وناو ما يسمى اليوزة بالطريق أو النجنا النال ألبا يركز على كليا السوق ولكنا في ننا الوقا الدور الكبير للدولة في مجال العدالة والنمنا والتضامن ملام مختلف كنا المجتمع.

لذلك إننا النجنا أو الطريق النال ألبا يعني عدّة قدرة المناجنا والطرق السابقة لإيجاد الحلول سواء الماركسية التي أدك على تدخل الدولة في كل شيء وملا وجود طبقة تعتمد كليا على الدولة في كل شيء أو الكثرية التي بدّ مدنا ألبا تداد على التشغيل الكامل أدك على التضخّم أو الليبرالية الحديثة لال التزاما الاقتصادية والضغوط الاجتماعية أنّ سيما في مجال التشغيل أنّ تزال قائمة.

لذلك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية أنّ يزال محل نقاش لذلك يوصل ننا ننايا. نرجّز الاعتراض بملل حبالا الدولة في إننا المجتمع كيداد حتما على نتائج سلبية وألبا التحاليل تجمّل على ضرورة فعالية ومسؤولية الدولة ووطا

خا f أكر ديناميكية كما تلاه عليه تقارير البنا العالمي لإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. إلى التحليل تجمعا أيضا على عددا مواصلة الوضعية السابقة التي تتكفل الدولة بجمعا احتياجا أكراد المجتمع.

إلى ازدواجية التحليل إلى جزءا تيارا تدعو إلى تدخل أكر للدولة ومدا جزءا ثانية تيارا تدعو إلى تدخل أول لجزءا وفي بعض الحالات تناقضا حتى في أكر التيار الواحد قد تعدد إلى طريقا مسدود.

إلى تدخل الدولة كالمدا أجل تصحيح الاختلال السووي وفي بعض الوقا إلى التدخل اليومي و في حد ذاته أزمة وبالتالي يتعيلا إيجاد طريقة جديدة كالتكفل بالاحتياجا الاجتماعية الضرورية والتخلي على فكرة أن الدولة ملزمة بالتكفل بجمعا الاحتياجا. وللتكفل بالاحتياجا الضرورية يتعيلا على الدولة مدا جزئيا العمل مدا أجل الاستعمال العقلاني للموارد العامة وتخصيص النفاك بعادة تنديدا لياكل مقدساتها الإدارية ودروا نشاطاتها وزيادة إنتاجيتها وفقا لمبادئ السووي.

أما بالنسبة للجزائر ل35 إختلاف الدولة في مختلف سياساتها سواء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل التخطيط حيث سجل عجز كبير في تنفيذ مختلف المخططات أو سياسات الأصولها الاقتصادية الرأئية (عادة الزميلة العضوية والمالية واستثنائية المقدسات) أو تال المدروسة في إطار برنامج التعديل الزميلي مدا أجل تلبية احتياجا الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الجزوي وخلو الأرو والتراكب التزميدا لتأني الاقتصاد وبالتالي النمو قد ساهمنا لجزا الوضعية إلى التوجها كعدنا نحو اقتصاد السووي. لجزا الوضعية الجديدة تتطلب مدا الدولة إعادة النظر في دورنا في الحياة الاقتصادية وألا يكونا دورنا الجديد يسمو بالاستجابة إلى متطلبات اقتصاد يعمل وفقا لقوانينا السووي.

في لجزا المجال ل35 المطلوب مدا الدولة إلى تبدل وهما إلى تتقلدا وألا تتنذ حول قواعد السووي المعروفة عالميا وبالتالي ل35 مزماننا في لجزا إطار تتمحور حول التنديدا - الحماية والتنشيط والخدمة العمومية. رجدا إلى لجزا المزماننا يمكن تجزئنا

علا بعضهما البعض إلى كل متكاملًا ولا أننا نحاول ألا نوضح كل واحدة من أجل
دور أكثر للمناخ الجديدة للدولة في إطار المتغيرات الداخلية والخارجية.

2-2 - دور الدولة كمنظم ومنظم آ الحيا الاقتصادية.

في التوجه إلى اقتصاد السوق يعني تخلي الدولة عن بسط سلطتها المركزية على
الموارد الوطنية وتحديد أنشطتها التي يجب تحقيقها وبالتالي تخصيص الموارد
الضرورية لكل قطاع أو فرع وفقًا لخطة مركزية إلزامية. كما دور الدولة
يتضاح عند التحول إلى اقتصاد السوق في الحقيقة يتغير إلى أن التوجه إلى
يعني ألا على الدولة ألا تتراكم الأمور بدولًا تطير يسمو بوضف الضوابط والقيود
الضرورية.

في الدولة في اقتصاد السوق تعتبر مسئولة عن وضع الإطار القانوني لمباشرة
مختلف الأنشطة الاقتصادية كما أن تدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية
والاجتماعية إلى يعني أنما إلى تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل الأنشطة.
في اقتصاد السوق كما يعني ترا الحرية للمتعاملين الاقتصادي إلى أن
بد ألا يكون في إطار قواعد عامة محددة. إلى اقتصاد السوق إلى يعني وضع دور
الدولة بل إلى يمكن ألا ينجح إلى بوجود دولة قوية قادرة على وضع الإطار العام
للنشاطات الاقتصادية وتعمل بكل ما لديها من الوسائل القانونية والمؤسساتية على عدد
الخرول على أن إطار. إلى إلى تعمل على توفير الشروط والضوابط التي تسمو
للمتعاملين الخوا في التقيد بها إلى نشاط إلى مطلقا ولكننا خاضع لقوانين وقواعد
محددة ويتجلى دورنا أكثر إلى الإشراف والمراقبة للمتعاملين من أجل التقيد بها
القوانين والقواعد العامة لممارسة أنشطته.

يعتبر التدبير كمنظمة أساسية للدولة التي تسهر عليه وتعمل من خلالها على
التسيير المنسق للاقتصاد وبالتالي إلى مطالبة بوضف وسائل التدبير والضبط
والمراقبة والاعتماد على الضرورية لإدراك إلى المنظمة. إلى الدور قد تزايد كالأهمية

التوجه نحو اقتصاد السوق وحرية القواعد والمواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمزج المختلفة. ولذا فإن الوسائل ستسمح لنا بمتابعة تطور اقتصاد مختلف الأسواق حتى تتمكن من إيجاد الصيغ التي تسمح بمعالجة الاختناك في وقتنا.

لذا فإن أهمية وضع هذا الاختناك الاقتصادي متطور على مستوى مختلف الجوانب الدولية يعتبر أمر ضروري ووسيلة مهمة بالنسبة للدولة إذا ما يقدم لنا تسهيلات في مجال مراقبة تطور المصارف والأسواق. كما سيساعد في هذا الوقت المتعاملين الاقتصاديين سواء الوطنيين أو الأجانب من اتخاذ القرارات وفقا لما يقدمه هذا الاختناك من إحصائيات ومقارنات.

لذا وسائل الاختناك الاقتصادي في الجزائر حتى وإن كانت موجودة نسبيا من الجوانب الوطنية للإحصائيات الجمارك البنو التجارية إدارة الضرائب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومراكز البحث والتوثيق فإننا نلاحظ في الوسائل العصرية لتجميع وتحليل المعطيات مما يجعلنا نعتبر في المجال الحقيقة. كما أن النقطة في المعطيات الإحصائية والاختناك التقني يعود في الأساس إلى غياب معالجات متخصصة في المجال.

لذا وسائل التوزيع التي يجب على الدولة ألا تتوهم عليها وألا تضعفها في تناول المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر المرحلة من توزيع الاقتصاد يكون الزيد منجزا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة التسيير الصحيح للسوق. فإننا خاصة الوسائل التي تسمح بتوزيع وتصحيح مسار الأسواق لكي تتطابق مع سياسة الدولة في التنمية.

لذا الإجراءات التي تتخذها الدولة بصفتها من يجب ألا تتجلب خاصة إلى تحقيق الإنجاز التالية:

- 1- تسيير من أجل مختلف الأسواق.
- 2- المنافسة الحرة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص.
- 3- حرية النشاط الاقتصادي في إطار تطبيق مبادئ دستور 1996 التي تضمنها حرية النشاط التجارية والصناعية.

4- سياسة عقائنية لتزينة المحيط والمحافة على.

5- سياسة اجتماعية وضريبية تسمو بمطابقة المستوى العائد للتجور والمستوى العائد للتسعار.

قد العمل على تحقيق الرضا والتنازح في سيمو لدولة كمنو ملة برساة قواعد عملية ودراسة ميكانيزما كندائية وضبط التسوا وتصحيه التختة K. دور الدولة كمنو وكمنشوطا يتطللا منجنا ألة تكولنا العنصر التعال في التجير K التي تريد إحدالنا ملة أجل إعطاة ديناميكية جديدة للتقصادا وبالتالي هناعا النمو.

قد أداة دور المنشط للحياة الاقتصادية والاجتماعية يتطللا ملة الدولة ألة تكولنا لنا موارد مالية تمكننا ملة التنازح والتنازح المعاصرة التي يمكننا ألة تلجة إلى التسايل القديمة كالتسخير والتعمية بدولنا مقابل وبالتالي ولكي تحصل على الموارد المادية والبشرية الضرورية التي تعمل على توفير الموارد المالية بمختلالت التسايل القانونية منجنا خاصة الضرائب العادلة بمختلالت أنواعنا التي تطور K شكنا ومضمونا ملة تطور الدولة وأصبح K في التسايل بالقانونا التي بأرادة الشعبية. قد التنازح يتطللا منجنا ألة تتخلى علة الممارساة البيروقراطية وألة تتقو المجال إلى الكتاة K الوطنية والأجنبية. التنازح التنازح التي يمكننا ألة يكولنا اقتصادا فقط بل في بد ملة تدعيمنا ملة ختل الديمقراطية في المجال السياسي. "كما يمكننا لدولة ألة تلجة إلى سياساة نفدية تمكننا ملة لعا دورنا كمنشط ودراسة التنازح الاقتصادية في إطار استراتيجية معينة ملة ختل ملة القروا الميسرة للنشاطا التي تريد تدعيمنا ملة أجل المصلحة العامة وملة ختل أسعار التائدة المختلفة والحوافز التي تداد إلى توجيه الاستثمارا سواا نحو القطاعا أو المناطق الجغرافية ملة نجا IRN في كل قوانينا الاستثمارا كما ألة الحوافز قد تزيد ملة توسل القطاعا الف وبالتالي خلاا في عمل وزيادة المداخل".⁽¹⁾

(1) - عبد المجيد بوزيد في المدخل إلى السياساة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية - دي- والنا المطبوع- K الجامعية الجزائر: 2003 . f . f . 21-24.

في الدراسة التي قام بها وزارة إعداد الهيكلة الصناعية والمساندة⁽¹⁾ توضح أن استراتيجية الدولة كمنشط يجب أن تركز على خمسة عناصر أساسية وهي:

1- مواصلة تدعيم الإطار الكلي للاقتصاد.

2- مواصلة تحرير الاقتصاد.

3- وضع مخطط مساهمة السوق.

4- رصد القطاع العام.

5- خصوصية الاقتصاد.

إن هذه النقاط عكس ما يعتقدوا به في البداية الانتقال إلى اقتصاد السوق يعني إخراج دور الدولة إلى إرث كالدور الذي قد انحصر كمنتهى وموزع يجب على الدولة أن تقود التنمية وتقود السوق هذا خلال دورها كمنشط ومندمج ومرشد وبالطالي الانتقال من اقتصاد التأمير إلى اقتصاد القواعد الاقتصادية. في هذا المجال الدولة هي الحياة الاقتصادية أصبح أكثر تعقيدا بخصائصها على تنفيذ وتوجيه القطاع الاقتصادية القانونية في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني. تزداد المساهمة تعقيدا في التنازل المتزايد على مستوى الأسواق العالمية والتجديد التكنولوجي المتسارع وما يترتب من تحديات على الاقتصاد الوطني.

2-3- دور الدولة في الحماية والخدمة العمومية.

في مبرر الحماية لوجود الدولة في كل المجتمع كونه كونه الدولة تقود بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للحياة على المجتمع وحمايته. في الدور الأساسي للدولة في مجال الحماية في أن تتدخل لوضع الحدود والقيود لضمان حماية المصلحة العامة ويتمثل في التدخل في وضع قواعد تكون مصدرها

(1)- Ministère de la restructuration industrielle et de la participation : redressement de l'économie nationale et politique de restructuration industrielle, cadre et principes généraux, Alger, O.P.U 1994, p. 97.

للمحاولة بصورة مستمرة على شروط المعيشة للسكان في كل الحالات وفي كل الأوقات.

في الدور في الدولة المعاصرة أصبح مميّزاً ذاتياً لتزايد مجالات الخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين أي أن أصبح مرتبطاً بالتوسل في مختلف المجالات العامة والاجتماعية كالصحة العامة والمواصلات والاتصالات والتعليق بمختلف أنواعها والتشغيل... كما تعمل الدولة على تطوير شبكة أمان اجتماعي لحماية الرأسمال قد أصبحوا عاطلين عن العمل مما جبرهم على الخروج من الخوصصة والانتقال إلى اقتصاد السوق. في الدور الاقتصادي يتطلبا تحسيدا عمل مقدسسا الدولة على المستوى المركزي مما أجل تلبية الاحتياجات الجماعية التي ازداد كماً ونوعاً.

في التطور الاجتماعي يمر حتماً بتعزيز قدرات الدولة مما أجل ترقية فعالة لنشاطاتها كإزالة العائدة الجماعية. كما يكمل دور الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة مما أجل ضمان تمويلها كإي ومنتج للمواد والخدمات الأساسية للسكان وألا تعمل على ضمانها صناعية في المواد مما أجل الحفاظ على سلامة المستثمرين في الحالة العكسية قد تزداد إلى نتائج سلبية على المستوى الصحي كما حدت عدة مشاكل اجتماعية استتجبت إلى اللجوء إلى المساعدة التي أدت إلى حالة وكافة. وللوصول إلى تحقيق هذا الدور الاقتصادي المتزايد في التنمية يتعين على الدولة "ألا تتفرد أكثر مما السكان مما خنل ما يسمى بالجمعياء المدنية وألا تعمل على توسيع مشاركتهم وتعزز الديمقراطية".⁽¹⁾

في الدور الاقتصادي كإنه تقويع الدولة في الحماية في مجال حدودها الإقليمية قد تجبر ما أوزنته العولمة مما عتاقا اقتصادية دولية أدك إلى تراجع السيادة الوطنية للدول وبالتالي التحول في وظائف الدولة خاصة في مجال الحماية ومنهج:

- تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.
- توجيه الاستثمارات نحو مناطق معينة مما خنل وسائل التحفيز.
- تعزيز الزمياكل القاعدية لنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص.

(1) - تقرير حول التنمية في العالم: الدولة في عالم التحول إلى البنية العالمية واشنطن 1997 . 17 . 1

- (1)- Bon, Jérôme et louppe, Albert, Marketing des services publics, l'étude des besoins de la population, les éditions de l'organisation, Paris 1980, P. 31.

2-4 - ضرورة بناء الدولة كمنظمة آية مع f الانظمة.

قد بقاء الدولة كمتعامل في الحياة الاقتصادية يعتبر أساسية عالمية وإن ما يتأخر في العديد من الدول حيث تدخل الدولة من خلال مؤسساتها الاقتصادية العمومية سواء الصناعية أو التجارية وذلك بتخصيص الموارد وتكثيف السياسات الضريبية ومنه القروض.

قد الدولة بصفتها المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تتدخل على مختلف المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل التأكيد التدريجي للاقتصاد الوطني مما يجري عالمياً بدخول بعين الاعتبار التأثير الخارجية على الاقتصاد الوطني التي تزداد حدة كل يوم. كما تدخل بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية لسياساتها التي مطال بالسياسات التغيير وتنوع وأصبحت من غير المعقول تجاهل مطالبها. في الحالة كذا يمكن للدولة أن تخضع لقوانين اقتصاد السوق وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة اليومية للمواطنين. لإنه يجب أن تمتثل الدولة الوسائل الضرورية والكافية التي توفرها نشاطاتها الإنتاجية وإنه ليس بالعودة إلى مرحلة ما قبل التصنيع ولكن يجب أن تعيد تنظيم تدخلها حيث توضع النشاطات التي يجب أن تنظمها وتعالج التي تتركز للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي والنشاطات التي يمكن أن يشتغل فيها الكل.

قد النشاطات التي تعتبر من مزيج الدولة غالباً ما تبرر الدولة بقائها كمنظمة استراتيجية وأنها يمكن للسود أن تضمنها بشكل جيد و أن إمكانية القطاع الخاص أن تسمى لن بمنتجاتها وتوزيعها كما ونوعاً من بيدها الإنتاجات نجد:

1- نتائج الاتفاقية: رغم أن المؤسسة العمومية سوناترا التي تمثل المعرفة والوسائل المادية والمالية الكبيرة قد أن احتكر الدولة لإنه القطاع قد عرّض نوعاً من الليونة من أجل السماح للشركات الأجنبية التي تمثل إمكانية مالية وتكنولوجية كبيرة من

التدخل في IRNj المجال. IRNj التدخل يكون في إطار الشراكة ما بين شركة سوناطراك وشركة أو عدة شركات أجنبية في مجال البترول والاستغلال للمحروقات.⁽¹⁾

2- المناجم والمحاجر: يبقى IRNj النشاط تحت مراقبة الدولة ولها عقود الامتياز لها أجل الاستغلال للخوفاً وفقاً لدتر أعبار يحدد الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المستفيد. IRNj النشاط قد تم عادة تنفيذها لصالح القطاع الخاف بناءً على القانون رقم 24/91 المرق في 06/12/1991⁽²⁾ المعدل للقانون رقم 06/84 المرق في 07/01/1984 والمتعلق بالنشاطات المنجمية.

3- النفاذ الجوي والبحري وبالسكك الحديدية:

رجد المادة 17 من دستور 1996 تناف على الملكية العامة في IRNj المجال أو نشاط النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية وأن لا يمكن لأحد تملك موضوعاً للخصوصية أو لأحد قوانين الموانئ البحرية والجوية قد سمح بتدخل المتعاملين الخوفاً في IRNj النشاط.

4- الصناعة: IRNj التنمية بموجبها شامل تعد في الأسس المادية والدولية الدولية وبالتالي تنمي تتحقق لها خنل المشاريع التي تقيمها بواسطة قطاعها العام وفقاً للتدبير الجديد لتسيير المؤسسات في إطار الاستقلالية والاندماج اجتماعية وسياسية وتكنولوجية. IRNj بعوض الصناعة تحتلها إلى أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة قد لا يستطيع القطاع الخاف الوطني توفيرها وبالتالي عدل القدرة على الاستثمار في IRNj رج. أنجزت ضرورة للتكامل الاقتصادي لآل الاستراتيجية التي تعتمد IRNj الدولة يجب ألا تكون شاملة لكل القطاعات. IRNj لا يعني أن الدولة ستكون في IRNj المجال بديلاً للقطاع

(1)- R.A.D.P, Décret exécutif N° 96/118 du 06/04/1996, modifiant et complétant le décret N° 87/159 du 21/07/1987, relatif à l'intervention des sociétés étrangères dans les activités de prospection et de recherche et d'exploitation des hydrocarbures, article 3 J.O.R.A du 10/04/1996, N° 22, p.p. 3-5.

(2)- R.A.D.P, Loi N° 91/24 du 06/12/1991 modifiant et complétant la loi N° 84/06 du 07/1/1984, relative aux activités minières, article 21 J.O.R.A du 11/12/1991, N° 64, p.p. 73-75.

الخا f و هـ لهما لكل واحد دور يجزأ أنهما يلعبان وأما الاستراتيجية السليمة فهي التي تحقق التكامل الأمثل لدور الدولة والقطاع الخا f في إطار يسمو بالاستفادة من دورهما.

5- بع f النماذج الثلاثة التي تتضمنها الدولة:

تتمثل خاصة في هـنالا وتوزيع الكزبريا والجزارة التي مازال الدولة تحتكرها رجع أن بع f نشاطاK المقاوله من الباطل بدأK مقدسساK القطاع الخا f تقوؤه بمنها وفقا لعقود امتياز وادتر أعباC و ن و ما يمكن اعتبارا بداية لخصوصية IRN النشاط خاصة وأما المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 22/95 أكد أن الدولة تضمن مواصلة الخدمة العامة التي كانها تقوؤه بمنها المقدسساK العمومية التي تعمل في مجال الخدمات العمومية بعد خصوصتها.

من خلال ما سبق ذكرنا يتضح أن حتى النشاطاK الاقتصادية المنتجة للمواد أو الخدمات والتي يعتبر تدخل الدولة المباشر فيها في التروخ الاقتصادية والاجتماعية الحالية ضرورية هـ أن الاعتماد على المتعاملين الخوا f في مجال المقاوله من الباطل من خلال مختلف العقود ودتر الأعباC يعتبر تمزيذا لخصوصتها مستقبلا. أما المنهاذ التي كانها تقوؤه بمنها الدولة والتي تتخلى عنها لصالح القطاع الخا f و كونها ترة بة وجودها فيها غير ضروري وأما كلياK السوق كتيمة بتتليمها بصورة جيدة والتي حاولنا في الفصل الرابع تحليلها بالاضافة إلى القطاع الدأحي ك تتمثل خاصة في النشاطاK التالية:

1 - السياحة.

2 - البناء والتشغال العمومية.

3 - الاستيراد والتصدير.

4 - النقل البري للمسافرين والبضائ.

5 - الصناعات التحويلية والخرائية.

لذلك IRN التذيد الجديد سيسمO للدولة بالتركيز على النشاطاK التي ترة بمنها مزمنة منارا لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

البحث الثالث: دور القطاع الزراعي .

تطور القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجية التنمية التي اعتمدها الجزائر التي لا تتصل في مشاركتها بصورة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكإزالة التناقضات بين الواقي والنصو في القانونية الخاصة بـ UNO ووجود إخراج في الاستراتيجية تمكن القطاع الزراعي من استغلالها في أنجز العوامل التي ساعدت على النمو بسرعة دولة مشاركة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. ولقد نجح النمو قد سمح للبلد يصبو قوة ضاغطة على القرار السياسي والاقتصادي وما جرت في العشرينيات الأخيرة من القرن العشرين وتحولت كوانتها وتبني اقتصاد السوق خير دليل على ذلك.

لقد انصهرت الاقتصادية التي شجرتها الجزائر منذ بداية الأمانينا في ابتداء من عادة زنيكلة المقتضا الاقتصادية العمومية كخطوة أولى للاستغلال والزيادة في تسيير الأراضي الزراعية وصدر القانون في 1963 والراي للاستثمار بالاضافة إلى إخراج عدة قوانين كانها تبرز أهمية الدور القيادي للقطاع الزراعي في التنمية كإخراج قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات كإخراج عناصر تؤكد أنجز القوة والمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

لقد تزامن إخراج الانصهرت ما جرت في منتصف الأمانينا من إصهارات اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي خاصة في المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي من تحولت نحو اقتصاد السوق كبديل للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط كسلولا لدارتها وإنجز إدخال ميكانيزما جديدة لتسيير اقتصاديا إخراج الدولة الأمر الذي زاد في التعمد في الانصهرت الاقتصادية على المستوى الوطني.

لقد وافق الجديد على المستوى الوطني والدولي يدرس علينا دراسة تحليلية لواقع القطاع الخ الف الجزائر آ آ المكانة التي توصل إليها وكيفية يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على المستوى الوطني: المكانة الاقتصادية التي توصل إليها القطاع الخ الف قد أدت إلى ضرورة إعادة النظر في الإجراءات السابقة والتوصل بوضوح في دور القطاع و إيجاد الصيغ الكفيلة به ليصبح القطاع مشاركا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عالة عليها.

أما على المستوى الدولي: العنق ك الاقتصادية الدولية ستشهد دولاً تتجه لتجديد جديدة أول ما يقال عنها أنها لن تكون في صالح الدول النامية وإنما ما يحدث على الدولة بل مجزؤا كبيرة على المستوى الداخلي مما أجلت دور الجزؤ والاستعمال العقائتي للمدخرات الوطنية سواء العامة أو الخاصة. لقد إزاء الأوضاع الجديدة تحت الاعتماد أو وقبل كل شيء على كل الطاقات الوطنية سواء في القطاع العام أو في القطاع الخ الف وتدعيم القطاع المشترك وكإشراك المختلطة سواء الوطنية أو مملوكة واستعمال كل الوسائل القانونية والتحفيزية لجلاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد البحث سينتظر إلى تلخيص واقع القطاع الخ الف مملوكة أبرز العوامل التي أدت إلى الواقع وما نفي مواطن القوة التي يجلب تدعيمها ومواطن الضعف والنقاء وكيفية معالجتها مما لن المنطلق تطرح إشكالية أخرى لنقاء القطاع المتأخرة تابعة مما القطاع الخ الف فستكون دور لنف التجربة وقلة الإمكانيات ودورا لتصل إلى الاجتماعي والمزني وسعيه للاستثمار في النشاطات السريعة الربح والسلسلة إنجاز ب وإمكانات ك II لن الفئة الرابعة مما "أربال العمل" وحتى الكثافة الأخيرة دورا للتجربة التي تحصلوا عليها لن القدرة على المساومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ب أنه لن نمو التنمية في حد ذاته ترا إخراج استغلال القطاع الخ الف وإمكانات ك II لن في ال سياسة الجديدة للسلطة إتجازا القطاع الخ الف ووضوح

بموجبها. لا يجوز أن يندرج في إطار التنمية المستدامة مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبث⁽¹⁾.

لقد تطور القطاع الخاص كالمفضل لتطوير القطاع العام مما خالف استثمارات سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لقد تطور القطاع الخاص في ظل الزيادة المتتالية للقطاع العام منذ 1970 على مختلف المستويات ساعدت في حل عدة عوامل.

3-1-1 - العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص :

بصفة عامة يمكن القول أن نمو التنمية الاقتصادية اتبعت الجزائر قد ساعد على تطور القطاع الخاص مما خالف عدة عوامل أخرى:

- السوق

- التشغيل

- تمويل الاستثمار

- سياسة الأسعار والتوزيع الجغرافي للمؤسسات.

- السوق: لقد ساهمت سياسة فتح الواردات الزائدة على تخفيض استيراد المواد الخام والاستثمار في الواسع والممكن إنتاجها محليا واحتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى القوانين الجمركية مما أجل حماية الاقتصاد الوطني كما كانت بمثابة حاجز قوأي سد على القطاع الخاص الجزائر كل منافسة مما أسلحت الأجنبية بالإضافة إلى انعكاسات المنافسة مما جانح القطاع العام الوطني.

لقد السوق كانت تعتبر مضمونة في حسابات القطاع الخاص مما كان نوعية منتجاتها ذاتها المنافسة وتحسب القدرة الشرائية بفضل استثمارات القطاع العام عبر مختلف المخططات التنموية. لقد ساهمت الدولة في التشغيل قد أدت إلى زيادة كبيرة

(1) - A. HAMMAM, Le nouveau secteur privé en Algérie, Revue du C.E.N.E.A.P, N° 2, JUIN 1985, P. 107.

في نسبة نمو عدد مناصف الشغل وزيادة الإنتاج العائد من استثمارا إنتاجية واستثمارية مما أدّى إلى تحسيدا القدرة الشرائية وبالتالي تكويدا سوّد استثمارية لمنتجا القطاع الخا f . كما ألد السياسة المعتمدة لبناء اقتصاد متطورا يبدو أنهما قد أعطى مةنجد للقطاعا أو الدروى الاستراتيجية على أساس اقتصادا بحكا. 55روى الانتقالا في القطاع الخا f ى متمثلة خاصة في دروى الاستثمارا النمائى والتي كانا يندار إلهما على أساس أنهما لائوية قد أصبحا في فترة وجيزة استراتيجية اجتماعيا نارا لاطلا المتزايد على منتجائهما.

- **الترقية:** ولد عنصر العمل يعتبر من أنجز العناصر في العملية الإنتاجية في مةسسا القطاع الخا f ى وتدخل تكاليف اليد العاملة بنسلا كبيرة في التكلفة الإجمالية لى نجد أدا أربالا العمل يلجئولا إلى التخيى منهما قدر المستطاع واستجّال أقصى حد لما نى موجود. ولد درجة الاستجّال تختلف حسب نوعية المةسسة واستعمالها لوسائل الانتقالا أآ حسب التركيبة العضوية لرأس المال لكل الوند يبقى مةسسا ونى والحصول على أعلى نسبة لكائى القيمة لى يعتبر أساس التراكد وبالتالي إعادة الانتقالا لرأسمال.

رجد الانتخاا النسبية ما بيد المةسسا المنتجة لوسائل الانتقالا والمةسسا المنتجة للمواد الاستثمارية من ناحية والمةسسا صغيرة الحجم والكبيرة من ناحية لائوية لى طالا القطاع الخا f على الموارد البشرية ينحصر في اليد العاملة غير المةنلة ونى ما سىزل مزمنة القطاع الخا f لى يدخل مجال المنافسة في سوّد العمل مما سمّ لى لى يشغل بشروط سىزلة نارا لكول نوعية مةسسائى ى تتطالا نسبة كبيرة من اليد العاملة المةنلة. (*)

- **دروة الاستثمار:** ولد القطاع الخا f يحتل مكانة مميزة في الانتقالا على أساس تخصصه في المرحلة النمائى من الانتقالا سواا بالنسبة للمشاريع المعتمدة في إطار قوانينا استثمارا أو مجموعا المشاريع رجد محاوّا توجيها في كل قانونا استثمار إلى الدروى الأخرى ومنهما مةنّى درى "الصناعا الباطنية". ولد الانتجاا العائد للاستثمار

(*) - أندار التقليل المائى مبدأ التشجيل الفصل الأول.

في دروي الاستنزاف النظمي وفي المرحلة النهائية يتضح مدى خنل عدة أمثلة تترا
الاعتقاد بمدى لنا نوي مدى تفسير العمل بيد القطاعين القانونيين والعاء والفا . كنجد
في ويزنارال مائتة "ألا أكرار مدى نص2 الودكا الصناعية الموجودة في دروي النسيب
مختصة في التوصيل والخياطة أما وودكا دري صناعة الكيمياء والبلاستيكا فيزي
مختصة في الألا المنزل وتجزير المكاة- لا".⁽¹⁾

٥٤ القطاع الخا f المستثمر في صناعة الجلود والاحذية ماؤثا ٥ يستثمر في المرحلة الاولى مالا الانتالما واني تحضير الجادا و٥ في المرحلة الثانية واني الصباغة و٥ و٥ قد يكونا راجلا على التكلفة المرتفعة لخلا منصلا شغل واحد في ٥٥ المجال ٥ كيترا ٥ المرحلتين ٥ ا٥ ليتيدا للقطاع العاؤ٥ بينما "نجدزا ينتل 82% مالا مجموع الاحذية المنتجة في كل سنة"⁽²⁾. تنطبق ٥ ٥ الوضعية ك٥ ٥ بالنسبة لروى الصناعات النسيجية ٥ حيث يركز الاستثمار الخا f في القطاع على التوصيل والخياطة ٥ بينما يستثمر القطاع العاؤ في تحضير القما ٥ والصباغة والخيط. ٥ تكلفة خلا منصلا شغل في مةسسة عمومية مالا ٥ النوى كانا تتراوا ما بيدا 200.000 و300.000 دينار جزائري ٥ في سنة 1974⁽³⁾ واني تكلفة كبيرة مةار على المردودية المالية ل٥ ٥ المةسساؤ ٥ ا٥ ا٥ المردودية لة تكلا في مقدمة ا٥ ٥ التي أنشءا مالا أجزا ٥ ٥ ا٥ ا٥ بينما يركز القطاع الخا f على العمليا التي ٥ تطللا استثمارا كبيرة

(2)- A.A.R.D.E.S, Etude sur la chaussure en Algérie, Alger 1974, P. 72.

(3)- A.A.R.D.E.S, Etude industrie privée, Op.cit. P.P. 101-102.

كالتفصيل والخياطة والتي تقدر تكلفة خذ منصلا شجل 5121 بـ 26.000 دينار جزائري في سنة 5. كما قد يعود IRN التفصيل لكونا فترة الانجاز وفترة استعادة رأس المال وغيرنا من العوائد التي أول بكثير من الفترة لو استثمار القطاع الخا f في المراحل الأولى من عملية التصنيع.

لقد عملت الدولة منذ بداية التخطيط على خذ وحدات نسجية مشابهة لوحدا K القطاع الخا f من التفصيل والخياطة 5121 في IRN وتخصيص الاستثمار وتحقيق مناصلا شجل بالاضافة إلى العمل على أن لا يبقى IRN الجزر من الصناعة محتكرا من طرف القطاع الخا f. لقد تم استثمار في IRN النوى من الصناعة خذ المخططين الرباعين الأول والثاني ولكن الانتقال كانا غير كما في ذرا لاطلا المتزايد مما جعل الشركة الوطنية للصناعات النسيجية عبر وحداتها تتجه إلى هتالا ألبسة للكبار. IRN التوجه ترا من جزائري المجال مفتوحا أما القطاع الخا f لانتالا بقول تكلفة وبقول نوعية في ذرو يتزايد على جزائري الطلا من ذرو آخر وذي ذرو هتالا ألبسة أطلال الريا يشكلون نسبة كبيرة في التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري فكان النتيجة أن أصبح القطاع العائد إلى يغطي أكثر من 20% من مجموع احتياجا K السكان من ألبسة.

- **سياسة الأسعار:** ول سياسة الدولة الزمادة إلى تأييد الأسعار وتدعيمها قد سمح للقطاع الخا f من شراء المواد الأولية والنصص مصنعة بأسعار منخفضة وبالتالي تحويل حقيقي للقيمة المضافة من القطاع العائد إلى القطاع الخا f مما ساهم في زيادة أرباح القطاع الخا f بدول تقديم مقابل. ول القطاع الخا f كان يستفيد من سياسة الدولة في تأييد أسعار المواد الأولية والنصص مصنعة وك أسعار التجزئة كما كان يتميز بحرية شبه كاملة في تحديد أسعار منتجاته النسيجية في ظل غياب الرقابة الإدارية وعدة كاتجزئ.

- **التوزيع الجغرافي:** ول من بيد العوامل المساعدة على تحقيق أقصى ربح وبالتالي تطور وتوسيع مقاسسا K القطاع الخا f و توفير الزياكل القاعدية التي تنشئ الدولة

ل نجد الصناعة الخاصة تتمركز وتتطور في المناطق التي توجد فيها صناعات النسيج القاعدية كالطرق المعبدة السكك الحديدية الخطوط الكهربائية KIR الضخمة العالية الماء... وفي المناطق أيضا توجد اليد العاملة بكثرة وسوق متنوعة مثل حيث الزراعة. هناك تتمركز أيضا بجوار المناطق التي توجد فيها صناعات صناعية تابعة للقطاع العام و خاصة بالنسبة للمؤسسات المستعملة للمواد النصية مصنعة. في الجزائر النسيج القاعدية التي تساعد القطاع الخاص على التطور بسرعة قد عملت الدولة على إرسائها وتنميتها في إطار المراحل الأولى للتخطيط الاقتصادي والمتمثلة في خلق أقطاب للتطوير وكالات تدعيمها في المرحلة الثانية في أقصى مناطق الشمال كما ألتا توطيد الصناعة الخاصة في الجزائر المناطق يرحل في الأساس إلى عنصرين الجاهل والمواد:

- التمرکز الكبير للسكان في العزلة الاستعمارية في المناطق المذكورة أعلاه.

- تدعيم التمرکز منذ فجر الاستقلال بفضل إقامة صناعات للقطاع العام في المناطق. في سنة 1954 مالت كـ 44%⁽¹⁾ من الوحدات الصناعية متواجدة في الجزائر العاصمة ووزن الـ وتحقق أكثر من 70% من رقت الأعمال و في مختلف أنواع النشاطات الجزائر النسب وصل في بداية السبعينات إلى 66.3% و 76.3% على التوالي كما يوضح الجدول رقم (38).

(1)- SEMMOUD Bouziane, croissance du secteur industriel privé en Algérie dans ses relations avec le secteur national, Revue canadienne des études Africaines. vol16, N°2, Canada 1982, P 288.

الجدول رقم (38):

التمركز الجغرافي للاستثمار الصناعية الخاصة في الفترة 1967-1971

مجموع الاستثمار		وحدات الاستثمار		المناطق الجغرافية
10 ⁶	%	ملا 500.000 دج	ملا 500.000 دج	
51	32.8	24.4	51.5	ولاية الجزائر
4	2.7	2.2	4	ولاية الوسطى الجزائرية
25.3	33.5	40.5	17.8	ولاية وهران
4.9	9.9	12.9	3.1	ولاية تلمسان ومستعمرات
0.2	0.7	1	0	ولاية الغرب الجزائرية
3.3	5.9	6	5.7	ولاية فستانية
6.1	7.8	8.2	6.8	ولاية الشرق الجزائرية
5.2	6.7	4.8	11.1	ولاية الجنوب
611	728	503	225	المجموع بالارقام المطلقة

المصدر: البنا الجزائر للتنمية الجزائر 1972.

بالضمانة على ما قيل أعني أن الجدول رقم (38) يوضح لنا أن الشرق الجزائري بيد الجنوب والشمال من ناحية وما بيد المناطق الشمالية والساحلية من ناحية ثانية حيث نجد أن 93.3% من الاستثمارات القطاعية الخا f متمركزة في الشمال مقابل 6.7% بالنسبة للجنوب و IRN راجل في التأسيس على الهياكل القاعدية التي تسمى بـقائمة صناعة في الشمال والتي يفتقر إليها الجنوب.

القطاع الخا f في الجزائر ينقسم إلى نوعين الرئيسيين: الأول يستمر على توظيف التكاليف و من بين تكاليف النقل سواء بالنسبة للمدخلات أو المخرجات IRN كالم يتبع سياسة قريبة من مأساة القطاع العام التي تشكل أبرز موارد الوجود بجوار زبائن حضرية مشكلة أبرز مستلزمات الإنتاج لمنتجاتها. IRN المتخلفة أيضا على تمركز القطاع الخا f في المدن الساحلية مقارنة بمدن الشمال الجزائر كما وضحت

الجدول رقم (38) أعلاه⁽¹⁾. أما بعد تطبيق القانون الثالث للاستثمار 82-11⁽²⁾ فإنّ الفوائد
 في المشاركة القطاعية الخاصة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتلبية
 السكان بالتواجد في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والمواد
 المحلية لجلب القانون قد أدر نوعا ما على التوزيع الجغرافي الذي أصبح يختلف
 على التوزيع الذي كان سائدا قبل رجوع الجزائر إلى الاختصاص بقيت فيما يخص الشمال
 والجنوب. كالتحصانيات تبين أن عدد سكان 104 مشروع معتمد منذ طرحت اللجنة الوطنية
 في سنة 1982 نجد 48% منها موزعة على أربعة ولايات وهي البلدية 17% و
 والجزائر 13% الجزائر العاصمة 11% وعنابة 7%.

"المشاريع المعتمدة منذ طرحت اللجنة الوطنية واللجان الولائية لسنتي 1983
 و1984^(*) والتي وصل إلى 1018 مشروع لجلب التوزيع الجغرافي لهذا الموضوع بروز
 ولايات جديدة في الساحة كولاية مستغانم بـ 9% منها إجمالي عدد المشاريع
 ومعسكر وسطي بـ 7% لكل واحد مناهما على الرغم من أن ولايات الجزائر
 العاصمة ووهران والبلدية بقا على مركزها القيادي خاصة في المبالغ
 المستثمرة في الرجوع إلى الجزائر والولايات لها تمثل نسبة 21% منها إجمالي عدد المشاريع
 المعتمدة التي أنجزت تستحوذ على 31% منها المبلغ الإجمالي للمشاريع"⁽³⁾.

(1) - في إحصائيات سنة 1974 نجد أن الجزائر التي استمررت في الجزائر العاصمة تستحوذ على 55.2% من مجموع
 المقسسا 63.3% منها إجمالي رأس المال المستثمر كما تحفز 67% منها رفد الأعمال الإجمالي و64% منها مجموع
 الريا كما حصل على 53.5% منها المشاريع المعتمدة في الوسط في الفترة (1967-1971). الجزائر الوضعية موجبة
 في عرلا البلاد وشرقها كمدينة وهران تستحوذ وحدها على 72% منها المشاريع المعتمدة في العرلا لنتيجة القنطرة
 ومدينة قسنطينة تستحوذ على 44.5% و الجزائر ما يوضع الأرواق والجزوية والأرواق مـ بـ يـ المـ دلالا كمـ ورد في
 إحصائيات البنا الجزائر للتنمية في سنة 1974.

(2) - أذات الفترة الثالثة من البنا الثاني.

(*) - قبل القانون 82-11 بدأ العمل به في سنة 1983 وفقا للمرسوم الخاص بتنشيط لجان هذه المواقفة رقم 83-99
 المرق في 29/01/1983 وبالتالي لجلب المشاريع المعتمدة في سنة 1982 كان كـ وقفا لمـ ضمولا قانونا
 الاستثمار الثاني لسنة 1966.

(3) - A. HEMMAM, le nouveau secteur privé en Algérie, Op.cit, P. 112.

3-1-2- تحليل لواقع الاستثمار الخاص في الجزائر:

البنية الشكلية التي تطرأ اليوم تتمثل في كيفية وصول القطاع الخاص إلى إمكانية كبرى أصبحت "قوة اقتصادية" يمكنها الضغوط على القرار السياسي والاقتصاد إلى الوفاق بين الدولة وعلى كل المستويات ومثل خنل قطاعي العائد قد ساهم في تطوير القطاع الخاص وولدت بتوفير كل الشروط الضرورية لنجاحها مما أدت إلى انجازها كقوة اقتصادية ولكل دول المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الجزائر الوضعية تعود إلى مجموعتيها من الأسبالي.

المجموعة الأولى: وتتمثل خاصة في التناقضات العديدة بين القوانين الخاصة بالاستثمار الخاص والخطايا الرسمية للسلطة وكما هو متعارف القوانين فيما بيننا مما أدت إلى تطور القطاع الخاص في إطار "غير شرعي" وبالتالي عدت التحكك في وجود سياسة واضحة في مجال الأسعار ووضع الجواز البنكي الريال تعدد ولائحة الميدانية ولائحة "صندوق" كلنا عوامل سمح لأعطى في عديدة للقطاع الخاص به لتطوير بدول توجيه وبدول فعالية.

القطاع الخاص قد تحقق في الأول في إطار يتصاح بالتناقضات كما جنة تصريحها رسمية تركز على العدالة الاجتماعية وتزهر القطاع الخاص كمستجول وملا جنة أخرى قوانين مشجعة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية. فعندما أعلن القانون الأول للاستثمار كالتناقض واضح ما بين التشجيع والتسليخ الممنوحة في إطار القانون والتصريح الرسمية لوزير الاقتصاد وكما قلنا استرجاع أمثا الدولة.

الجموع السياسي الريال كالتناقضات في تلك المرحلة لا يشجع القطاع الخاص أو الأجنبي ولا المحلي على الاستثمار فكانت النتيجة ميلاد مشروعين معتمدين فقط. وعندما أعلن القانون الثاني للاستثمار كالتناقض واضح أيضا بين ما يمنحه القانون ملا تسليخ إدارية وتشجيعا مالية والوفاق المتمثل في التمييز والأورة الزراعية والتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية والبناء الاشتراكية والذرة للخوا في أساس أنجز مستجول وأنجز امتداد للرأسمالية العالمية.

ولما وافق تخطيط القطاع الخاص الخاصة الصناعية قد جعل الالتزام ينص على القطاع الخاص الصناعي من ناحية الدراسة كجاء مع الدراسة ك بعد الاستقلال وحتى منتصف السبعينيات لتتناول بالدراسة والتحليل القطاع الخاص الصناعي ولا سيما بالقطاع الخاص الصناعي ما عدا بعض العمليات الإنتاجية من طرف وزارة التخطيط والتزنيمة العمرانية لتأخذ كالم يندرج للصناعة وكيفية احتكر من طرف القطاع العام لكل رجحان القطاع الخاص لا يسير الكتاب والتصريح ك لتفد كالم حيوان ونشيط "في الخلاء" وتطور بسرعة. "في كجر الاستقلال كالمنا حوالي 50 مؤسسة خاصة تشغل كل واحدة منها أكثر من خمسة عشرة عامل وصل إرنج العدد في سنة 1971 إلى حوالي 800 مؤسسة صناعية معتمدة بصحة رسمية أو أنجزت خضع إلى دراسة مسبقة من طرف اللجنة الوطنية أو اللجان الجهوية المنشأة لإرنج الجزائر. كما أُلحِقَتْ إحصائيات سنة 1982 والتي سنة صدور القانون الثالث للاستثمار تبين بها القطاع الخاص يمثل حوالي 5000 مؤسسة صناعية و7000 مؤسسة بناء وتشغيل عمومية أو إرنج المؤسسات أكثر من 92% أنشئت دولاً دراسة مسبقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار أو اللجان الجهوية التي يندرج عليها القانون الثاني للاستثمار لسنة 1966".⁽¹⁾

"لقد عرّضت الجزائر في الفترة 1967-1970 حركة واسعة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة تبعها كالم عدداً حوالي 50 مؤسسة في بداية الاستقلال وصل إرنج العدد إلى 200 مؤسسة في بداية السبعينيات تشغل خاصة في صناعات النسيج والحرية والحرارة والبناء أو أُلحِقَتْ إرنج موجودة في صناعات النسيج والحرارة والحرارة إلى ما إرنج كالم المؤسسات قد أنشئت وفقاً للقوانين وباعتماد الرسمي من طرف اللجان المكلفة بذلك. لكالم يندرج من خلال الإحصائيات الرسمية أُلحِقَتْ إرنج المؤسسات لتتخذ كل منها وفقاً للقوانين وإرنج راجع في الأساس إلى

(1)- Djillali Liabes, Le secteur privé industriel, base économique d'une bourgeoisie, Revue A.A.R.E.S, -d'élites et critiques- N°1, Alger, novembre 1978, P. 13.

(2)- L.TALHA, Introduction à l'Afrique du nord contemporaine, Edition: du C.N.R.S, Paris 1975, P. 161.

المجموع السائد رجح أن القانون الثاني يعطي الضمانات الكافية للخوفا المستثمرين في الدروع الإنتاجية خاصة.

ابتداء من السبعينيات تم تحرير القطاع وضاعف وبدأ التدوير خاصة منذ سنة 1971 من أجل جراح عمليات التعميد والأورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمقاسسات. بدأ القطاع الخا في يوجن استثماراته في قطاع آخر خاصة قطاع البناء والتشييد العمومية وأصبحت القطاع الخا الصناعي لا يشغل أكثر من 10% من مجموع عمال القطاع الخا في ذلك لتخوض من التعميد لتل مخاطر التعميد كان أول في القطاع آخر. "لقد كان ينذر للمستثمر الخا في فترة السبعينيات على أساس أن مستغل ومشكوك في عتقته بالخارج وبدأ حملة كبيرة ضد الملاكين الكبار والمضاربين كان النتيجة انخراط ملحوظ في الاستثمار الصناعية الخاصة في الفترة 1972-1978 حيث بلغ عدد المشاريع المعتمدة في الجزائر الفترة 192 مشروع⁽¹⁾.

كما أن من أن نتائج التعميد المصالح الأجنبية والشروع في تطبيق الأورة الزراعية أن تسري رة والموال في الخارج بعدة طرق غير شرعية مما حث على الدولة وضع القطاع الخا تحت مراقبة شديدة رسمية وإنشاءها في كل در من النشاط الاقتصادي شركة وطنية مسيطرة عليها وبالتالي تراقب الشركات أو المقاسسات القطاع الخا من حيث التمويل بالمواد الأولية والتجزئة الضرورية لعملية الاستغلال. لقد كان لجزائر الشركات الوطنية صديقا كبيرا في إطار احتكار الدولة للتجارة الخارجية. رجح كل إن القطاع الخا بقي ينشط خاصة في الدروع التي لا تتطلب رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة.

من مساهمة السلطة في النتائج التي حققتها القطاع الخا في كمال من خلال عدد الاتصال بوضوح في مشاركتها في التنمية وكذا التناقصات العديدة التي كان تطبق كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رجح تطور القطاع الخا في أن المرحلة التطور كالأ عشوائيا وبدولاً تخطيطاً في الوقت كالأ يمكن الاستعانة به

(1) - DJELLOULI YUCEF, Le secteur privé Algérien et ses investissements, thèse 3^{eme} cycle, Paris 1985, P. 117.

وباستثمارات خاصة الصناعية وبمقاسات كبيرة الحجم وفي قطاعا K تساهما DžN في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الأسلاك التي ننسجها للقطا Y الخا f نكسنا. ههنا تتمثل خاصة في قلة الأماكن المالية وIRN ما تدل عليها المبالغ المستثمرة للمشروع الواحد والحجم الصغير لمقاساتنا ونف f التجربة إذرا لاصلا DžN الاجتماعي والمهني قد تكون لها بيلا العوامل التي لة تحفز DžN على الاستثمار الصناعي وحتى عندما يدخلوا "المهارة" الصناعية DžN يتجهوا إلى الدرو السهلة والقليلة المخاطر.

لما السعي للحصول على أرباحا كبيرة قد تصل إلى 100 مرة الرأسمال المستثمر يجعل DžN يوجهوا استثماراتهم نحو الدرو السهلة الأتجاز والتي لا تتطلب يد عاملة مدنية وIRK عدد المساومة في سياسة التوازن الجوا بتوطيلا استثماراتهم DžN في المناطق الشمالية وخاصة الساحلية. أضف إلى IRN كمالا الاعتماد الكلي على الدولة لإنجاز مشاريعهم DžN كما قطعة الأرض التي تسلا بمسعار رمزية إلى قرو الاستثمار واستيراد التجار K وقرو الاستثمار وتوزيع المواد الأولية والنصف مصنعة بمسعار مدعمة.

لما تطور المقاسات الصناعية الخاصة حتى بداية الستينيات بقي R وأنمية ضعيفة مقارنة بالقطا العام الصناعي كنجدا ألا المقاسات الصناعية الخاصة المعتمدة لما طرح اللجان الجزئية أو اللجنة الوطنية المنشأة لIRN الجرو والتي بلغ عددها 771 مشروع بحجم استثمار إجمالي 641 مليون دينار جزائري^(*) للفترة (1967-1972) لا يشكل سوى 5% مما إجمالي الاستثمارات الصناعية للقطا العام المبرمجة في المخطط الرباعي الأول. وIRN ما يوضح الجدول رقم (39) الة يعتمد على الإحصائيات الرسمية للمشاركة المعتمدة في إطار اللجان.

(*) - IRN العدد وIRN المبالغ لا تعبر عن حقيقة القطا Y الخا f لا القانون لا يكلا يحتة علي جميع Y الم- استثماريلا الخضو لIRN اللجان ويمكن DžN الاعتماد على السجل التجاري فقط ولكلا الخوا f الة يعضوا وضلا ملة- DžN لدة لجان الاستثمار لIRN ما أجل مزايا مالية وخاصة عند الاستيراد.

الجدول رقم (39):

المصارف الاستثمارية للقطاع الصناعي للفترة 1967-1972
المعتمد على إحصاءات الجهاز الاستثمارية.

عدد المصارف	%	الاستثمار الإجمالي 10 ⁶	%	التكلفة المتوسطة للمصرف الواحد 10 ⁶	نوع النشاط الاقتصادي
293	38	288.45	45	0.98	الصناعة النسيجية
97	12.6	98.073	15.3	1.01	الصناعة الميكانيكية والإلكترونية
89	11.5	52.562	8.2	0.60	الصناعة الكهربائية
67	8.7	10.897	1.7	0.16	صناعة الكيمياء
36	4.7	57.69	9	1.60	الصناعة البتروستيمية
24	3.1	22.435	3.5	0.93	صناعة الورق
19	2.5	13.461	2.1	0.70	صناعة مواد البناء
20	2.6	13.461	2.1	0.67	صناعة الجلود والأحذية
8	1	14.102	2.2	1.76	صناعة الخشب والعلف
8	1	23.717	3.7	2.96	الصناعة السياحية
110	14.3	46.152	7.2	0.42	صناعة تخزين
771	100	641	100	0.83	المجموع

SOURCE : Banque Algérienne de développement, Alger 1974.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من الجدول رقم (39) يوضح لنا الجدول
الاستثماري للمقسسة الصناعية الخاصة في المتوسط لا يتعدى المبلغ المستثمر مليون
دينار جزائري لكل مقسسة وإن كان لا يكون الاستثمار في المرحلة النهائية من
عملية التصنيع التي لا تتطلب استثمارا كبيرا كما أن التخويع من التقييم قد يكون
مما يبدوا العوامل المساومة في الجزائر الوضعية.

في القطاع الخاص قد أخذت شرعية من الواسع لتتبدل إلى أساسيتها في إطار السلطة
وإنما: 115 الأذخار الخاص والاستثمارا إحتاجا والمساومة في التشجيع للقضاء على

مشكلة البطالة. ولإ وإل القطاع الخا f الود f يعطي فكرة واضحة على أنذ ولتزد بـنـيـلـا الود يتبدلـا بقدر ما يوضـو تقلـد القطاع الخا f مـلـا الـوضـا السائدة في كل مرحلة مـلـا مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيقـا دـنـيـلـا الرئيسيـا المتملـا في تعولـيـلـا الربـو.

في الفترة الأولى الممتدة مـلـا 1962 إلى 1969 توـجـلـا القطاع الخا f لـتـنـالـا المواد الـسـتـرـنـيـلـا العادية خاصة تـلـا التي كانـا تعولـا المنتجـا المستوردة مـلـا الخارلـا. أما في الفترة الثانية والمتملة في المخططينـا الرباعيـلـا الأول والثاني فـا لـقـد كانـا توـجـلـا القطاع الخا f نحو مواد البنـا فـا بالـضـا فـا لـيـلـا احتـضـلـا بالنشاطـا السابقة لـكـولـا قطاع البنـا والـشـجـال العمومية كانـا يعرـلـا عصرـا الـنـيـلـا مـنـا بداية السبعينـا حتى مـنـا مـيـتـنـيـلـا. ابتـدـا مـلـا سنة 1978 كانـا عدة مـحـاـولـا لـتـوـجـيـلـا وتحويل الرأسمال التجاري فـا لرأسـمال صناعيـا خاصة عـلـا طريـقـا تـلـيـر قـنـولـا التجارة 78-02 الخا f باحتـكار الدولة للتجارة الخارجية ولـكـلـا دولـا جدوـا مـلـا لـتـنـاقـضـا التي سادـا في تـلـا الفترة. أما في الفترة الرابعة وابتـدـا مـلـا سنة 1982 فـا قـنـولـا الـسـتـلـمـار الـلـا رـقـد 82-11 فـا كانـا بـمـثـلـة بـمـثـلـا القطاع الخا f الصناعي فـا مـلـا خـتـال استعداد السلطة عـطـلـا كل الضمانـا والتشجيعـا لتحفيزـا على الـسـتـلـمـار الصناعي. كما أصـبـو الخـطـالـا الرسمي واضـو في الـنـيـلـا الشـلـلـا كانـا النتيجة بروز نشاطـا صناعية خاصة كانـا مـلـا احتـكار القطاع العـاـلـلـا رـجـد أنـلـا أبـقـى على نشاطاتـا التقليدية في الـدـرـو السـجـلـة والقليلة المخاطر.

ولـا الـنـيـلـا يـلـال على أـلـا القطاع الخا f الجزائر فـا يـمـتـاز بالحيوية والمرونة والتـقـلـلـا مـلـا القوانينـلـا بسرعة فـا يـمـكـلـا للـخـوا f تحويل نشاطاتـا لـتـلـا أو أربـلـا مـرـا في حياتـا المـزـنـيـلـا الـنـيـلـا يـلـجـئـولـا إلى الـسـتـلـمـار صـغـيـرة الحـجـم.

ولـا تـرـاـكـمـلـا رـاـلـا المال بسرعة وبصورة مكـلـة مـلـا لـلـعـواـمـل المساعدة والتي كـرـك أعـنـالـا سـاـنـيـلـا في تـكـوـيـلـا قاعدة اقتصادية ساعدـا على نشوـا بـرـجـوازية صناعية التي رـجـد عدـد تجانسـلـا مـلـا عدة نواحيـا فـا أنـلـا بـرـنـيـلـا كانـا أنـلـا بـمـكـنـيـلـا المصادقة على

استراتيجية مشتركة و IRNj ما يتأخر من خلال تنويعها وتحكمها ومراقبتها خاصة لشبكة توزيع المواد KIRj المستندة إلى النظم الكبير ذات ارباحية IRNj العملية. (*)

في القطاع الخا f لا ينطأ على أساس التراكم الأولى للرأسمال في المصدر الأساسي للاستثمار تمل في القروض الممنوحة من طرف الدولة وفي أعلا الحال K الأخيرة لجزء المستثمر من الرأسمال في الأصل و محصول السنوا K الأولى من الاستقلال أيلا كالا يعرف قطاع التجارة تطورا سريعا نتيجة المضاربة وعد وجود الرقابة. تحسلا إحصائيا كتابة الدولة للتخطيط التي نشر K في سنة 1975 من خلال الدراسة التي قام K بها A.A.R.D.E.S على عينة من المفاو ليا الخوا f و تبيل "ألا 60% من الصنا كانوا تجار جملة أو نص من الجملة وألا 16% فقط كانوا حركيو ل". (1)

في التراكم قد تحفز أيضا بفضل افتطال U قيمة كبير نتيجة الاستقلال الأقصى لليد العاملة من ناحية و IRNj بفضل سياسة التشجيع التي يتبعها القطاع الخا f و إلى التربة الكبيرة التي حققتها المديسا K الخاصة بفضل العوامل المساعدة للتطور المذكورة أعلا من ناحية ثانية.

في إحصائيا البنا الجزائر للتنمية في سنة 1974 والمتعلقة بالصناعة الخاصة تبيل ألا رفة الأعمال قد وصل إلى 2.5 مرة للرأسمال المستثمر سنويا في مجموع المديسا K الموجودة في و نرا ل وتلمسا ل. ويوض د. ب. شريعة IRj بقول: "كما ألا عدة مديسا K قد وصل إلى تحقيق رفة أعمال يتراو ما بيل 1 و 4 مرارا للرأسمال المستثمر". (2)

هنا نرى بة التطور IRj شذو ل القطاع الخا f بصة عامة والقطاع الخا f الصناعي بصة خاصة قد حد و ما زال يحد و بفضل تحويل حقيقي للتأ U من

(*) - يمكن ألا ننسلا IRNj أيضا إلى الأزا K الموجودة في سياسة التنمية بحد و لا يندرج القطاع العا كاي - را ب - شبكة التوزيع.

(1) - A.A.R.D.E.S, Etude industrie privée, Op.cit, P. 84.

(2) - D. Benchahida, Structures industrielles à Oran, Op.cit, P. 91.

-222-

العالمية لوسائل الانتاج قد تجعل القطاع الخا f نيكول نمط هنتالا مسيطر عليه وتايلا
مألما نوال حال في بع U الدول في مسيا وأمريكا اللاتينية U لال القطاع الخا f U يعمل
أساسا مالا أجل السوق الوطنية.

وال سياسة التكامل أو الاندماج ما بيدل القطاع العالذ وال خا f U مازال K مجرد
ذكرة ذرية U ننا نجد ألا حوالي 60% مالا المواد النازمة لتسيير القطاع الخا f يتذ
استيراد N مالا الخارلا. فقد يطرر التساقل عل R N الوضعية رج ذ الجزود المبرولة
لتكامل القطاع عل U وقد نجد شطر الجابة في السدال ذس N R علما أال القطاع العالذ N و
K R في ذس Σ الوضعية أو أكار U لكل بعد مشرو Y عاعة الزميكة والبدية في تطبيق
وتبني الصناعات K الخميصة وصناعة التجزيزا K وطنيا U طرر هشكالية أخرى تتمال في
أ Y قطاعي عمومي يجلا قلمت N لأجل أ Y قطاع خا f أو العكس P وحتى يمكن
تحقي ذكرة تكامل القطاع عل قبل وبعد (en amant et en aval).

هنا نرآ انلا يجلا العمل مالا ال على توجيه القطاع الخا f حسا المعايير التالية:

- خا ذر f التشجيل للمسانمة في حل مشكلة البطالة التي تتكا ذ مالا يوذ لأخر U

ذارا لاطالا المتزايد مالا ناحية وسياسة المدسسا K المستقلة في التشجيل مالا
ناحية ثانية وحل المدسسا K وتسري العمال مالا ناحية لالة.

- قطاع خا f U يستأمر و ذفا للمواد الأولية و المواد المعالجة و المتو ذرة محليا
للقضا على تالا العنقة الموصو ذة بالتبعية في كل شي C للخارلا.

- قطاع خا f يمكن ذ تحقيق التواز لال الجزو آ و المسانمة في الحد مالا الزجرة
الريكية.

- قطاع يستأمر و ذفا لقوانين التصنيلا وألا يسا ذ في المراحل الأولى مالا عملية
التصنيلا للمنتوللا.

- قطاع يعمل خاصة في مجال المقاول مالا الباطلا (La sous traitance).

- قطاع يعمل بمبدأ الشركا K المختاطة سوا الوطنية أو الأجنبية.

- ولذا سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية التي لا بد من إجراء بعض الإصلاحات ولذا من الضروري أن نتأكد على ضرورة دراسة ما في الخوصصة والانتعاش الاقتصادي بصورة عميقة لتتأكد أن الخطأ السابق لا يتكرر أو أنه في القوانين الجديدة قد يحدد إلى حد ما الأوضاع السابقة يستعملها القطاع الخاص للتطور بسرعة دولاً المساهمة الفعلية في التنمية.
- إيجاد صيغ جديدة لتعامل القطاع الخاص مع الجهاز البنكي في إطار استقلالية المؤسسات والعمل على ألا تتساقط البنوا دعماً في دراسة المشاريع الاستثمارية والمساهمة في إنجازها.

Dzɣ̣əq تراكيزية الفئاضية ومؤالة الفئاضة انا ةيه-ا

مما يؤكد أنجزنا في حيز صالو الـ دول النامية. لا سيما في ظل اقتصاد عالمي يتعاظم فيه القروض أو الاستثمارات المباشرة أو الحصول على مكانة في الأسواق العالمية وحتى القدرة على حماية أسواقنا الداخلية.

في المقابل، لا يوجد نهج إيجاد الصيغ التي تمكننا من تطوير الجوانب المختلفة من التفاعل في الحياة الاقتصادية الوطنية. إذ إن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تنتج عنها التحولات الخارجية وكل ما تعنيه من صرخة على الدول النامية من أجل جبهة واحدة وعادة الذار في الاستراتيجية السابقة للتنمية ودور القطاع العام والخاص في تعزيزها. أما أجل تعبئة المدخرات وتكامل الجوانب في الداخل فبزيادة حصة التراكمات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعويد النفقات التي قد يحد منها جبهة ثانية. والعمل على جلاء الاستثمارات الأجنبية المباشر من أجل جبهة ثالثة.

في البحث الذي يليه بصدد تحليل الجوانب المشاكل في كل مشكلة تحدثنا في بحثنا في الجوانب التي ينبغي أن تكون لها استراتيجية تنموية تدخر بعيدا عن اعتبار أنجزنا الوافد الجديد سواء على المستوى الدولي والمتمثل خاصة في 5-5- رازا كالعولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات كإشراك الأوروبي. أما العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة الناتجة عنجزنا. أو على المستوى الوطني المتمثل خاصة في المكانة الاقتصادية التي توصل إليها القطاع الخاص الوطني من أجل جبهة والناتج الضئيلة التي حققها القطاع العام من أجل جبهة ثانية. وإيجاد الصيغ التي تسمح بالاعتماد على القطاع العام والخاص لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

في المقابل، لا يمكن أن نغفل عن المختصين في شتى المجالات التي ينبغي أن تكون لها الأولوية الاقتصادية كإلزام القطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن المجتمع كحداثة الاستقلال السياسي. إذ إن للمجتمع الضخمة والمتنوعة التي يجلبها على الدولة التكاليف من أجل تعدد وتنوع مزايا تعدد احتياجات أفراد المجتمع وتنوعها. في المقابل، الوضع كما يتطاول استثمارا كبيرا لا يمكن في قدرة الرأسمال الخاص في القيام بها.

في المقابل، لا يمكن أن نغفل عن الدول الرأسمالية وبفضل تنظيمها وأساليبها في تسيير منتجاتها وزيادة كفاءتها. إذ إن إيجابيا على القطاع الخاص في أن ينمو عندئذ من نموها.

القطاع العائد بفضل ما يقدمه للخدمة ضرورية كتوسيع الـ سوو أو التغطية المرتبطة بكتلة الأجور في القطاع العائد أو عتقت للـ حيث أسعار المدخلة.

- مناقشة ما في القطاع الخا f على أعلى مستوى في الدولة في بداية الثمانينات K.
- صدور قانون الاستثمار الثالث لسنة 1982 والذي منحه كـ R كـ رـ ا عـ نـ ا امتيازات وتشجيعات كبيرة للقطاع الخا f .
- استثنائية المقاسات الاقتصادية العمومية والتعامل معزها بنسب Σ القـ وانيداً التـ ي تطبق على القطاع الخا f .
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- صدور القانون الرابع للاستثمار لسنة 1993.
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.
- الخصخصة والانتها الاقتصادية آ .
- التوجه نحو اقتصاد السوق.

تذ القضاء على بعو العراقيل التي تعيد مسانمتنا الفعلية وتنفذ بوضو ما لـ نـ ومـ المطلولا منـ.

لقد تذ اختيار أربعة نشاطا K اقتصادية يمكن للقطا Y الخا f الوطني ألأ يلعـ لا دورا كيزنا وناي القطا Y الدأحي والصناعا K الصغيرة والمتوسطة والسياحة وكما K قطا Y النقل التي بدأ القطا Y الخا f يفتحمنها مـل خنأل حصائيا K الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بعد الأطار التشريعي الجديد.

لـ اختيار لـ RN لـ القطاعا K ودرو النشاط الاقتصادي Nـ و نتيجة لكـ ولـ القطـ Yـ الخا f موجود كيزنا مـلـ جزمة و Rـ قـمـ K لـ التـ شجيعا K والـ ضمانا K والتـ سـجـمـ K المطلوبة سيسانـ Nـ كـعـ كـ تنـمـ Rـ الاستراتيجية كـي ال التحوـ K والوافـ الجديدـ Nــ را لـرايتـ Nـ مـلـ جزمة ولـمردوديتـ Nـ ومرونتـ Nـ وتنـلـمـ مـلـ جزمة لـانية.

البحث الأول: دور القطاع الزراعي في التنمية

لقد انشأ القطاع الزراعي ودوراً في التنمية منذ خ. ن. و. و. في العراق. للسكان في المنطقة في العراق بتقليد نسبة التبعية الزراعية والمساهمة في التشغيل وتحسين مستوى معيشة السكان ونقطة دائمة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. في العراق المسائل المتعلقة باسترجاع أراضي المعمارين والتسيير التي لتأراضي الزراعية في سنة 1963 إلى الثورة الزراعية في سنة 1971 إلى حل التعاونيات الزراعية للتأثير والخدمة C.A.P.C.S وتعاونية K. الخضر والدواك. N. C.O.F.E.L في سنة 1980 إلى إعادة نيكل المزارع الزراعية الاشتراكية U.D.A.S إلى تطبيق قانون 1987 المتعلق باستغلال الأراضي الزراعية إلى عملية إرجاع الأراضي المملوكة في سنة 1990 ودور القطاع الخ. f والمشاكل المتعلقة بتمويل. N. نتيجة حيا لا عقود الملكية لأراضي الشيوع أو العر. K. الدولة في كل مرة. N. سياسة معينة للحد من الاختناق الموجودة في القطاع الزراعي من أجل تطويرها وبلو. N. أنجزت المروحة ب. N. و. N. : توفير العراق للسكان في العراق اقتصادية مقبولة كلاً ونوعاً وفي N. الوقف العمل على رفع مستوى معيشة السكان في العراق. لقد كاد محتو. الاستراتيجية الزراعية يركز على N. العنصر.

لقد الاستراتيجية التي يمكن أن ترسخ اليوز للقطاع الزراعي على الم. د. على الأقل المتوسط ل. لنقل الطويل والتي يج. أن تكون استراتيجية شاملة للتنمية. N. ب. N. المسطرة للقطاع الزراعي من جهة. N. واقع. N. والمستقبلية على ضوء الع. K. الجديدة سواء على المستوى الوطني أو الدولي من جهة ثانية. L. N. الاستراتيجية ت. N. إعطاء أولوية تاريخية على التطوير. N. واقع. والعراقيل التي تعيق N. التطور حتى يتمكن من وضع استراتيجية ع. N. تكون نتائجها إيجابية ومضمونة. N. الخطة في العراق الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي بصفة خاصة يصب. N. لنقل غير مسمو.

1-1 - التطور التاريخي:

دول الرجوى إلى تحليل التجزير K التي حد K في القطاع التآحي خنل الحقة
الاستعمارية وما نل عزها ملى اختن K نيكية N يمكننا القول بلى القطاع التآحي
في الجزائر قد تطور على مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1962 Dž 1986 Ā: آ ملى التسيير الرآتي إلى ع-ادة نيكية
المزارى التآحية الاشتراكية آ حى ك كى كل السياسا K والبرامل الخاصة بالقط-
تزد إلى توفير امل الرجآئي معتمدة خاصة على القطاع المسير رآتيآ ال- R آ ك-
يعتبر حى بعـ الخبرا C ألى الخيار الوحيد المتأذ الممكن اعتمادا في فترة ما بعـ د
الاستقآل لتجسيد نذ امل الرجآئي وكونه حال دول تبديد أذ عامل ملى عوام-
الانتال ونو العقار التآحي "المقدر بـ 2.700.000 نكتار (منزها 1.000.000 نكتار
أراضي مزملة و 1.700.000 نكتار مآ تميمزها في أكتوبر 1963)⁽¹⁾ ال- R آ اعتبر- رآ
البعـ حزيمة بينما كالى البعـ الآخر يود الحصول علىه بملها بخـ.

وللوصول إلى تحقيق IRN الزدز وضع الدولة سياسا K وب-رامل مدعمة
تملأ خاصة في وضى الزياكل التآحية والزياكل الدعذ التقني ملى آجل ر-5 م-ستوآ
الانتال التآحي لكذا وضع التحكم في العوامل المحيطة خاصة التمويل والتموي-
وK IRN تماذ أكر بالقطاعا آخرة خاصة الصناعة في مختل المخططا K التنمية
لذ تعطي النتائج المرجوة.

المرحلة الثانية: 1987 Dž 1987 Ā يومنا زإ: إلى الوضعية المالية الحرجة التي كلى
المزارى التآحية الاشتراكية وK IR التبعة الرجآئية التي تتأقما K أد ك بالدولة إلى ع-ادة
النار في السياسا K والبرامل السابقة وIR ملى خنل صدور قانون 19/87 R آ أد
إلى تنازل الدولة عدا وسائل الانتال لصالح التآحي في ش-كل م-ستلما K تآحية-
جماعية E.A.C ومستلما K تآحية درية E.A.I بمقابل مالي دول التنازل ع-دا
العقار R آ بقى ملى للدولة وبالتالي تآتجزا تعتبر تابعة للقطاع الخا f عمليا.

(1) - المجلس الوطني الآقتصاد والآجتماعي لجنة كآ التنمية الآقتصادية والآجتماعية تقرير حول مشكل العقار
في الجزائر عأذ أمان التنمية الآقتصادية الدورة 24 جوالا 2004 f . 28.

كما عمدت الدولة على وضع سياسة لتأهيل القطاع باعتباره من القطاعات KIR KIR
الأولوية من حيث احتواء الاستثمارات التبعية الخارجية خاصة بعد تراجع أسعار البترول -5- في
سنة 1986 وذلك من خلال برنامج التنمية الاقتصادية P.N.D.A. والصندوق الوطني
للتنمية الريفيّة والتنمية F.N.D.R.A.

١. R : النتيجة
 ٢. K : السياسة الكولونيالية في مجال الذئحة
 ٣. N_j : جزئية
 ٤. N_j : جزئية
 ٥. N_j : جزئية
 ٦. N_j : جزئية
 ٧. N_j : جزئية
 ٨. N_j : جزئية
 ٩. N_j : جزئية
 ١٠. N_j : جزئية

2- المساحة الرعوية الفعلية لا تتعدى 4 مليوناً هكتاراً والتي هي تدرج مستمر
فيها الرعي الجبلية سياسة واضحة تتعلق بحماية وتطوير السهول.

- 3- Njmal و تشتيك الأراضي النّحية: Njmal للقطاع الخا f مـا حيا f الـ دـعـة
المالي بحجة عدّ وجود عقود الملكية و تشتيك أراضي القطاع العـ دـلـ مـ لـ
خـنـال عـادة الزميكلـ المستمرة. كـمـلـا حـوالي 2000 مزرعة مسيرة R اتيا تـ دـ
محصولا Njmal في سنة 1963 أـدـة تطبيقـ حصـة 1987 إلى منشأ أكـار مـ لـ
28.000 مستثمرة جماعية و درية أـعـلـجـا في حالة Njmal تـاـدـ.
4- يسا Njmal القطاع النّحي بنسبة ضعيفة في حل مشكل البطالة كـمـلـا 870.000
شـخـ f يشتغل في النّحة سنة 1966 أـ بنسبة 50% مـا مجـ وـ الـ دـ
العاملة المقدرة في نـ 5 السنة بـ 1.7 مليوناً انخـصـا نسبة مساهمة Njmal إلى
21% سنة 2000.
5- انخـصـا مساهمة القطاع النّحي في الناتـ الداخلي الخاـد مـلـا 12.9% سنة
1967 إلى 10.45% سنة 2000. كما تعتبر مساهمة Njmal في مـ وـارد الماليـة
العمومية و منـا ومة الحماية الاجتماعية جد ضعيفة.
6- ضـعـة الأمكانيا كـ نتيجة لعدّ الاستثمار وتجديد و توسـع الرأسمال النّحي
المنتـلـ رـجـة دـ محاولة K السياسـا العمومية مـا خـ نـال البرـنـا مـلـ الـ وطني
للتنمية النّحية في السنوا الأخيرة أـ أـلـا التناـل أـ تزال ضعيفة أـ نـا
لعدّ الاستقرار في السياسـا اجتازا القطاع مـلـا جـزـة و عدّ الوـصـ و لـ في
بلورة فكرة المستثمرة النّحية كـمـ شـة اـقـة صـادية أـ Njmal دـ Njmal أـلـسـ تـمـرارية
والتوسـع و تحقيقـ الرباـ مـلـا جـزـة ثـانية.
7- زيادة القـر في العالـد الريـفي بـدـ مـلـا تحسيدا مستوـة المعيشة و نـا و ما يـد آ
إلى العزـ و عـلـا العمل النّحي و تـا فـا مشكل الهجرة الريـفية و اـكـتـ صـاـ
المدـلـا.
8- تناقصـا عديدة بـلـا أـ Njmal دـا 2 المسطرة للقطاع النّحي و سياسـا الدـعـة مـا
بـقـا Njmal لكل نّحية تقليدية دولـا المستوـة التـكـنـولـوـجـي المـطـلـوـا.

9- تبعية حرائق الخارلما: حيا f تخص f لجزا الدولة في المعدل 3 ملي-ار دولر سنويا خنل الخمسة عشر سنة الماضية.

10- عدل الوصول إلى تحقيق نسلا تضمنل الامل الحرائق حيا f ألا نسبة تخطيطية بعو الالحياجا الحرائق تكش2 عل عجز الالحاة الجزائرية 5-ي R- ال ال الالحاة الجزائرية ال تخطيطي ال نسبة 29% ملل احتياج-ك ال-سكالل م-لا الحولا و28% ملل البقول الجاة و0% بالنسبة للزيوك والسكر.

1-3- معو-ال الالحاة:

ال النتائج الضعيفة في القطاع الخاري والواو ال رل وصل إلى القطاع وال-ال رل ركر أعنزال تعود إلى عدة أسبال: منزل الطبيعية ومنزل ما N- و ن-ال ع-ل مختل-2 السياسية التي انتزجل والبرامل الارية الخاصة بل.

ال عوامل الطبيعية تتمل خاصة في الجتا ال رل أدل إلى تقا f الم-ساحا الصالحة للزراعة (3% فقط ملل إجمالي المساحة و5% منزل تق-ط م-سقية). كم-ا ألا التخلي عل برنامل السد الأخضر قد أدل إلى تراجع كبير 5-ي الم-ساحا الرعوية (حوالي 4 مليونل نكثر فقط يملل القول أنزل صالحة للارعي).

ال القطاع الخاري لذل يشهد استقرار في السياسا من ال استقل إلى يومنا ال ولذل يجد الدعل الكا كمل ونوعا في مختل المخططا التنموية سوا كيم-ا يتعل-ل بتذيل مختل نياكل الدعل أو كيمايخ f وسائل الانتال الضرورية كالأر والموارد البشرية والمكنة ومختل المدخل-ك.

ال الأر أو العقار الخاري ال يعتبر أنجل عامل ملل عوامل الانتال يعتبر بوضع الحال عائقا لتطوير القطاع الخاري بدل ألا يمولل مسانما 5ملل. ال يج-ل ألا تعطى لل أنجلية الفصول في الاستراتيجية أ ال بد ألا يوصل 5ملل بطريقة عفائية تخرج بعيل الاعتبار البعد اقتصادي والاجتماعي لرنل العامل ملل عوامل الانتال ورنل بتوضي وبصورة نزائية العنافة التي تربط الأر بملل يستلزلل ل-ل ط بالذ-سبة

للعقار التأخر للدولة أي أراضي المستثمرات الإنتاجية الجماعية والدرية وهم - لك - المساحة الصالحة للزراعة التي ينبغي على الدولة حمايتها من الجزية والعمل على زيادتها خلال برامج خاصة بالتصنّف من جزية ثانية وكذلك إيجاد حل للأراضي الخاصة فيما يتعلق بعقود الملكية.

١١ التتويج الجديد قد انتزح النمو والليبرالي الذي يحصل بينا الأثر ووسائل
 التتويج والمنتج من شأنه أن يحد إلى التنازل على الأراضي التابعة للمستثمرين
 الدائمة الجماعية والدولية لصالح المنتجين غير أن صيغة التمييز بدل البيدايدو أنما
 من قبل الوثائق الاجتماعي الذي ينبغي أن يعطى للبعد الاقتصادي. $Iz - Nj$ - الصيغة
 يجب أن تراعى ضمانات كافية تمتد للمنتج لكي يتعزز كليا بتنمية واستغلال المستثمرة
 وأن يقبل $IRNj$ النمو من طرف البنوا عند طلاء الق-روى التزم-ة للنس-تثمار أو
 الاستغلال. Iz البنوا $IRNj$ حاليا U التتويج كضمانا للقروى $IRNj$ يعتبر -م- Iz
 العوائد المالية التي لا تسمى بتوسيع المستثمرين وأن بالاستغلال الجيد Iz .

١٤٦ خيالاً سياسة التكويد والتكويد المستمر للموارد البشرية في القطاع الصناعي
قد أدت إلى نقل الف التكويد المتخصص f في جميع المجالات KÜ و c- د بع- U المعالج- د
المتخصصة N وما أدت بدورها إلى وضع المستوى التقني في التطوير حيث نجد أن

94% من العاملين في القطاع بدولاً متنامية يركز. أضخ إلى الـ 111 ألف وور الـ ضعيفة والصناعات على عائد الريح التي أدك بدورنا إلى التوجه نحو قطاعا K أخرى KIR أجور أحسنا وملا شغلنا ألد تودر الاستقرار في التشغيل.

لقد كالتا ملا المدروا وملا اجل تجديد العتاد الكأحي ألد يقتني القطاع الكأحي ملا 6000 إلى 7000 جرار وملا 400 إلى 500 حاصدة كل سنة لكلا الجدول رقم (40) يوضه لنا ألد الواقلا يختلج تماما. يعود السبب الرئيسي في الـ 111 إلى التطور السريع في الأسعار كما يوضح الجدول رقم (41). على امتداد 10 سنوات تضاع سعر الجرار بـ 14 مرة والحاصدا بـ 13 مرة وفي نفس الفترة لاش تشهد أسعار المنتج ك الكأحية ارتقاا يضاللي أسعار المعدا ك على سبيل المثال تضاع سعر القمح في نفس الفترة بمرتين فقط.

الجدول رقم (40): تطور إرابة العتاد الكأحي

الوحدة: د.ج

السنة	1990	1993	1995	2000
الجرار	4342	4575	1329	1008
الحاصدا	493	199	30	47

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة كالك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقرير حول إستراتيجية التنمية الكأحية الدورة 18 إلى جويلية 2001. 113.

الجدول رقم (41): تطور أسعار بينا العتاد الكأحي

الوحدة: د.ج

السنة	1986	1988	1990	1992	1994	2000
الجرار	51.300	82.300	168.491	327.431	469.000	711.909
الحاصدا	141.000	191.000	340.000	658.218	1.390.000	1.775.278

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة كالك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقرير حول إستراتيجية التنمية الكأحية الدورة 18 إلى جويلية 2001. 114.

إلا الأسمدة المعدنية التي ملا شغلنا تصحيو نقاءا التربة وتزيد في كـ صوبنا وبالتالي رداا إنتاجية الزهكتار الواحد قد بدأ استعمالها بصورة معتبرة بعد دخول مركلا الأسمدة الكوستاتية بعنابة والأزوتية بقرزيو. لكلا بعد تحريـ ر أسـ عار الأسـ مدة 5ـ في السنوات الأخيرة كـ أصبح أسعارنا تتضاعف بنسبة أكبر ملا تـ ضاع أسـ عار

الجدول رقم (42): تلوار بیدہ الاسمدی

السنة	1986	1987	1990	1994	2000
الكمية المستعملة	605.540	540.000	270.000	268.000	178.000

1-4- مسازامة اللطاة اا t t آ اللأة:

1 - تقييما التاملا الرائي للسكان م/ا تقلي f التبعية للخارلما في مجال الرCar.

3- المساهمة الكلية في النمو الاقتصادي و R و R5 بر5Y نسبة مساهمة القطر - 5Y - في تكوين الناتج المحلي وامتصاص f جز C من البطالة.

4- أَلَا تَندِمُ عَلَى السَّيَّاسَةِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا فِي السَّيَّاسَةِ الْوَطَنِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ أَمْ عَنَّا قَاتِلِيهَا بِالْقَطَاعِ وَدُرُوعِ النِّشَاطِ الْآخِرَةِ.

هل ما يجب فعله لتحقيق أو y_{RNj} التحديا K_{Nj} و:

- 2- دراسة وتحديد النشاطات والذروات التي تملاها الجزائر مزايًا نسبية على أساس أنها الاستراتيجية التي بد أن تتخذ بعيدًا الاعتبار بالانكشاف على التحديا المذكورة تحدّي السوق وكل ما يعنيه من مناسبات أجنبية للمنتوجات الوطنية داخل السوق الوطنية أو خارجها.
- التحديات التي يطرحها انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكالات اتفاقية الشراكة الأوروبية تعتبر بالدرجة الأولى كإطارًا تنظيميًا. بالاعتماد على اقتصادنا منذ أن استقبل الواردات أكثر مما نؤمّن للتصدير. في دراستنا في مجال التصدير تعتبر جد محدودة في الوقت الراهن والسبب ليس في القدرة الإنتاجية حتى وإن كان الوضع بل خاصة في الإجراءات البيروقراطية على مستوى التعامل مع الدعا التابعة للدولة كالموانع والبنوا وعدة معرّفات الأسواق الخارجية.
- الوضعيات التي تتطلب تدخل الدولة على حرار ما يجري في الدول المتقدمة في العالم والولايات للقيام أولًا بمهمة حماية الإنتاج الوطني من خلال عدة هجرات كالتعرفة الجمركية حتى وإن كان محددة وأنما ستزول على المدى المتوسط والبعيد نسبياً وكالات الحواجز غير الجمركية كالمعايير والمواصفات الوطنية. كما يجلب على الدولة ومن خلال مؤسسات الدعوى تنفيذ المساعدة والإرشاد والمعلومات وكالات تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الأجنبية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية.
- الرائدات التي نلحقها بالتحولات الجارية على مستوى اقتصاد العالم يبرز أن التزديدات المحيطة بها أكثر من الدور المتاحة لجزائر التزديدات التي تتمثل في:
 - عزو السوق الوطنية بمنتجاتها أجنبية من أجل قدرتها التنافسية وحيث لا الحواجز غير الجمركية مثل مطابقة المعايير المتعلقة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات.
 - ضعف التزديد سواء بالنسبة للموارد البشرية أو المستوى التكنولوجي للوسائل المستعملة في الاستثمارات الأجنبية من جهة وتشتيتها من جهة ثانية مما يحدّ من الزيادة في التكاليف.

أما من ناحية الآخر f المتاحة فهي تتمثل خاصة في:

- المنتج K المبكرة مثل القول بذرا لطبيعة المناق.
- إمكانية كبيرة للاستثمار الأجنبي وما يودرنا من تكنولوجيا ومناصب - لا ش - حل
وقيمة مضادة خاصة في بعض المنتج - KIR K المزايا - الذ - سية ك - التمور
والحمضيا والطماط... بالإضافة إلى معرفتنا للنس - واو الخارجية - وش - بكة
وأساليب التسوية ونو النشاط R آ ن نتحرك فينا لحد الال.
- 3- حل عقائني لمشكل العقار الفئحي: بالفعل L35 لصدث الفطاي الفئحي - في - ي
قطار الاستراتيجية يبقى مرناول بعامل التناا الأساسي فينا ونو العقار R آ
يجل أال يوجد لل حل نهائي يخذ بعيل الاعتبار البعد الاقتصادي والفئحي - اع
للون ل مسألة العقار تعتبر جونا الاستراتيجية. ل واول العقار الفئحي اليول
معقد جداا لراضني المالا أو الشيو في الفطاي الخا f وبدول ع - ود ملكية
رسمية. IRN الوض يعيد كل محاو K الن - تلمار س - وا - في التوس - ي أو
الستونال لال البنوا تشترط عقود الملكية كضمالا للقرو الممنوحة.
- ل تجربة الامتياز في المستمرا K الفئحية الجماعية التي ج - ال - ف - انول
19/87 بدأا نون نتائجنا فيما يخذ f IRN العامل من عوامل التناا وتتمل خاصة
في نون مال كبير للعقار الفئحي بسبب عدو الاستقرار ونتيجة لعدو التعايد الجماعي
داخل المستمرا. كما تعرض العقار إلى التنازل لشخا f ليسك لوز عؤة بع - ال
الفئحية وفي بعض الأحيان تحول العقار عل وجنات الحقيقية لصالا مشاريعا صناعية
ومشاريعا البناء ونو ما يزيد في تقلي الف المساحة الصالحة للزراعة التي تعتبر نسبنا
ضعيفة أصو (3% من إجمالي المساحة).

ل IRN النتائج الأولية لقانون 19/87 تجعلنا نظرو عدة ت - سا K - في - IR - N
المجال. نون خيار الامتياز R آ جال قانون 19/87 يعتبر الوحي - ن - ل - نال
خيار K آخر p لمارا يعتمد خيار البي p لمارا ن يعتمد خيار الأيج - ار خاصة IR
علمنا أال الكثير من أعضاء المستمرا K الفئحية الجماعية والردية يلجول إلى - ن آ

أنجزت بدمج استغلال التربة بدمجها للجزر. كما يعتبر الصيغة المتأتممة والتسجل للتطبيق في التوضع المالية للمستغلين الحاليين على أن يكونا إرنج التاجر لفترة زمنية طويلة وعلى أن تقوم الدولة بدور في خلال أجازة الدعاء خاصة البنو على قبول إرنج الصيغة حتى تسمو بالحصول على الفرو التائمة لتمويل الاستغلال والاستثمار والتوسل ودخال التكنولوجيا الحديثة في أجل تكاليف الإنتاج ومعالجة ثانية لإرنج الصيغة تسمو للدولة بالمحاسبة على العقار التآحي كي لا يتخذ وجنمة أخرة.

في خيار البيلا في إيطاليا بدمج البع في جعلنا نتسأل في لي يمكن للـ استبدال الحاليين في المستثمرات الجماعية والدرية شرا التربة خاصة إرنج علمنا أن قيمتها الحالية تتراوح في 1.500.000 دلا إلى 2.000.000 دلا للزيتار في متيجة والمناطق الساحلية بصفة عامة وملا 600.000 دلا إلى 1.000.000 دلا للزيتار في الزمضالا العليا واني غير مسقية. في المشتري الحقيقي وما مصير مـ في استغلال حالـ في خاصة وأل القانون 19/87 يمنح في التناكيا بكل ما في ووقها. وإرنج البيلا بعـ ود ملكية في يمكن للدولة أن تضمها في المجـ الـ في ومـ في أنـ ويا الزراعات التي ستكون في الزراعات تسا في ضمال التمل الزرائي أـ زراعات للمضاربة.

في صيغة البيلا ستزيد في تشتيك الأراضي والزند في والعـ في آ في تجميـ الأراضي المشتتة إلى مجموع متناسل في تعتبر الشرط الأساسي لعـ صرنة القطـ في التآحي وإرنج باستعمال التكنولوجيا المتطورة وتخص في تكاليف الإنتاج وزيـادة القدرة التنافسية في خلال تكاليف الإنتاج.

في الصيغة التي جاء في قانون 19/87 والمتمثلة في في التميزتة في في آخر في الصيغ التي يمكن اعتمادها. في المستثمرات التآحية سوا الجماعية أو الدرية التي في بالتزاماتها نحو الخزينة العمومية وتقوم بتـ سيد الفـ روي البنكية المتحصل عليها وتدس الضرائب وتقوم بوجباتها اتجا المجتمع في وإرنج في بالسـ تغلال

الآثار والمساكنة في تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية الانتخابية أو بصيغة عامة تندرج في الاستراتيجية الانتخابية فلما لا يقترح علينا حل يخرج من خلال ما سبق يشار لنا وبعيدا عما آت توجه هيد-ديولوجي وبالتالي R بع-يلنا باعتبار خصوصية المجتمع الجزائري من جهة ودور الدولة في تهيئة القرب للسكان وتحسين مستوى معيشة الشعب والمحاسبة على العقار الانتخابي اعتماد صيغتيه لحل مشكل العقار الانتخابي ولما:

- أ- الصيغة التي جاء بها قانون 19/87 بعد مراجعة بعض موادها خاصة كيم-ا يتعلق بالتنازل للجزير والتشديد على ضرورة الاستئصال العقائني للعقار الانتخابي في مجاله والمحاسبة عليه لكي لا تتناقض مع مساحته وألا يعاد الزار في عتقة البناء بالمستثمر K الانتخابية الجماعية والدرية ومستثمر K الخوا f .
- ب- صيغة الأيجار لئلا لما لزمنا من مزايا خاصة الحسا على العقار الانتخابي من جهة وتنفيذ سياسة الدولة الزنادة إلى تقليص التبعية الجزئية وزيادة القدرة التنافسية لأنواع معينة من النشاطات الانتخابية من جهة ثانية.
- 4- دور الدولة في تطوير وتطوير القطاع الانتخابي و R من خلال:
 - الاستثمار في البنية التحتية والمدعمة للقطاع لئلا تتطلب موارد مالية كبيرة وألا مردوديتها طويلة المدى والتي يحجزها القطاع الخا f أو المستثمر K الانتخابية الجماعية أو الدرية على الاستثمار كيم-ا من أجل السدود الصغيرة والحوجز المائية وسنائل التبريد وتصريف المياه خاصة بالنسبة لمناطة زراعة النخيل في الجنوب والطماط في الشمال وأنشجار المضادة للري-ا و عادة بعد مشروع السد الأخضر وتشجير أكر للصناعات الجزئية التي تكونها مادتنا الأولية من القطاع الانتخابي الوطني أو خلا شبكات م- مساعدة للتطوير الانتخابي سواء قبل أو بعد الانتقال.
 - تطوير الميكانيزما K المساعدة والمدعمة للانتقال الانتخابي و-ادة تذا-يل ك-ل النشاطات K الدرية وتحديد مزاياها حتى تساهم بشكل فعال في تحقيق أهدافنا-دا

الاستراتيجية سواء من حيث إعداد التكاليف الإدارية أو من حيث التمويل والتمويل أو الحواجز غير الجمركية على حرار ما يجري في الدول المتقدمة.

- عادة تزداد المستثمرا المالية حتى تصبح تتجاوز ما يتطلبه الإنتاجية العصرية التي تشمل خاصة في إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج وفي سوق العمل تسمى بالتكاليف وتزداد التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.

- توفير الوسائل التقنية والتدريب المناسبة بمشاركة جميع المتعاملين المعنيين بالقطاع قصد تذكير وهدوء القطاع لما للقطاع من أهمية اقتصادية واجتماعية وأمنية وإعداد أول وبصورة عاجلة دراسات استشارية على المستوى المتوسط والبعيد ثم تحديد اعتبار المتطلبات التي ترضي كل من محاربة البطالة واستقرار سكان العراق وتقليل التبعية ومواجهة تحديات ومتطلبات الاستثمار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الشراكة الأوروبية.

في دراسة كرجي للقطاع تعتبر ضرورية لنا نعرز بالتدقيق القطاع والآخر إحصاء للإنتاج كالج سنة 1973. في الدراسة ستمكننا من معرفة الزياكل الإنتاجية والعتاد ونوعيته وطبيعة الملكية واليد العاملة والفدرا الكامنة والمستثمرا المالية لآلية حصيله المعلومات في مجال تسيير المستثمرا جدد رديئة كالبسنة ثنائ بع. في المحاولات للسلطات المعنية للقطاع تكفي بمعرفة تقديرية لمختلفة وأنواع المستثمرا.

- تزداد وتطوير قدرات الإدارة الإنتاجية وجعلها تتماشى مع متطلبات الاستراتيجية كتكوير المسيرين والتكوير المختف والرسكلة. قد يكون لها المقارفة اليه و مناقشة الموضوع خاصة في علمنا أن المتخرجين من الجامعات والمعاهد المختصة لا يجدون أمامهم البطلان أو تغيير اختصاصهم. في يعود إلى تراجع القطاع المشترك في كالج يستوعب جزء كبير من الإنتاج الذي أدى إلى تراجع وتيرة التكوير فينا نرى أن من المقاطعة القول أو الاعتقاد بالانزواء

- توجيه الاستثمار حسب الطبيعة المناخية ونوعية التربة في كل منطقة أو كل إقليم
بمعدلات الاعتبار خصائص كل منطقة وإقليم ما يحدد إلى تنويع الإنتاج الزراعي.
المردودية.

- 244 -

- "توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي وبالتالي المساهمة في التشغيل حيث يتوقع من البرنامج إنشاء 650.000 مناصب شغل جديد".⁽¹⁾
- تحسيدا لمستوى الدخل بالنسبة للمزارعين وبالتالي تحسيدا لـ Dnj5 المعيارية شية لـ Nj يعتبر من الشروط الأساسية التي تدعو ارتباط Dnj5 بالآر. U.
- تعزيز الميزان التجاري من خلال زيادة صادرات K المنتوجات الفلاحية خاصة تلك التي لنا قيمها مزايا تنافسية.
- استعمال أحسن للموارد المالية والبشرية.
- و كما يمكن أن نستخلص من Nj وأل الجزائر تم إقرار K فلاحية جد كبيرة وأل ما تم إنجازا في القطاع لحد أن يعبر عن Nj - R الف - درا. K. لـ ال - شغال بالم - شاكل الاستراتيجية للقطاع دول تصور ووضع استراتيجية طويلة المدى قائمة على سلسلة م - ل التطورات الهيكلية Nj و R آ أد على حال K التمدد في القطاع لـ الوصول إلى قطاع فلاح متطور يحفز الإنتاج المسطرة لل يتطلبا وك طويل. لقد تتطلبا بن - C فلاح أوروبيا 30 سنة وفي نهاية الأربعينيات كان فرنسا بلد م - ستورد للمنتوج - K الفلاحية و Nj اليوز تحتل المرتبة الثانية في العالم ضمن البلدان المصدرة.
- و الاستراتيجية لـ بد أن تصل إلى التوطين بيدا مصال المستثمرين والدائرين أ ضمالا لـ Rائي وتحسيدا لـ و الاقتصادي والاجتماعية للفلاح. لـ الدراسة الاستراتيجية لتنمية قطاع الفلاح تعد نقطة البداية من أجل وضع استراتيجية تدخر بعيدا الاعتبار:
- التبعية الخارجية وكيفية التخفيف من حدتها.
- تطور المنظومة الفلاحية في العالم والمكانة التي يمكن للفلاح أن تتخبرها ضمنها لـ R المنضومة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة والصيد البحري الوطني للتنمية الفلاحية 48 . f

- دور الدولة في ترتيب الأولويات المنوطة بالقطاع على المدى الطويل مما خلق سلسلة من التطورات الهيكلية تتخذ بعين الاعتبار الشكليات المطروحة على القطاع كالتنمية والتمويل والتشغيل والأسعار والمكثف والمدخلات والمنتجات الهيكلية.
- مسألة العقار السكني تعتبر الأولويات الأساسية التي يجب ألا يوجد لها حل مبني على أسس اقتصادية وإنما توضع بصورة نهائية ودقيقة العقدة التي تربط الدخل بالترتيب التي يستلزمها خاصة بالنسبة للمستثمرين السكنية الجماعية والدولية التي أصبحت تختص لسلطة الدولة في اختيار منتجها والرجح ألا العقار السكني لا يزال لها للدولة.
- القطاع الخاص يعد الركيزة الأساسية لتطوير القطاع السكني مما زال يعاني من هشاشة التمويل وتوسيع المستثمرين وتنشيط الوحدة الاقتصادية لخلق لفة عقود الملكية حيث أن المثلث (3/2) المساحة المعنية لا تزال بدولاً عقود.
- تحديد الهيكل السكني وتحسين حجم المستثمرين وتنشيط القطاع الصناعي على مدخلات السكن وعادة الذراع في صيغ التمويل وربط السكن بالصناعة الرئيسية تتطلب دعماً قوياً من طرف الدولة من أجل إعداد وتنفيذ لمواجهة مقتضيات العولمة أو المنافسة خاصة داخل الوطن.
- تطبيق البرنامج الوطني للتنمية السكنية رغم أن ذلك يصل بعد إلى تحقيق الأولويات المنتهية من ناحية لضعف التدبير والتحكم في أنماط يعتبر كبدائية مزمنة للنمو بالقطاع. في إطاراً على الدولة مواصلة المجزأة وداء بدامها الرأسمال الخاص في تنفيذ البرنامج الاستراتيجية.
- على الدولة أيضاً عادة الذراع في مجزأة الإدارة السكنية وتكييفها حتى تتماشى والواقع الجديد أو تحول تدريجي في مجزأة الدولة لتصب دور التقييم والترقية بدو من المنتج والمسير ونما يتطلبا أو دعم الدولة من أجل تنفيذ مجزأة السكنية وكذا المجزأة المرتبطة بها.

ملا 20 مليونا دينار جزائري بينما يبقى معيار الاستثنائية في نسبة التناقص في الأثر
ملا المقدسسا⁽¹⁾.

2-2 - أهمية المقدسسا الصغرى والمتوسطة.

تعتبر المقدسسا الصغرى والمتوسطة KIR أهمية كبيرة في دورها في
التي تلعب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في كترار أو في U-ل
التحول K واتزما K اقتصادية R تعتبر العنصر الأبرز للتكامل (المقولة ملا الباطل)
وتنوع النشاط الاقتصادي.

لقد UIR عبر العالمة خلال الأزمات الاقتصادية في دورها لسجولة عادة في كلتj-ا
وتةj-ا كما تعتبر العامل الأساسي لترقية الصادرات K ومصدر للأروعة j-ا -تق-او
بشكل أحسن الضغوط الخارجية بفضل قدرتها على تجديد مواردj-ا بسرعة ومرونتها
في التقليل من مخاطر الأوضاع في الأسواق العالمية. أما ملا ناحية التشغيل فتعتبر
المصدر الأساسي للـ حيث تمثل الوسيلة الأنجع لإنشاء مناصب شغل بسرعة وبـصة
دائمة ونادرا ما تلجأ إلى تسريح العمال.

في أهمية المقدسسا الصغرى والمتوسطة أصبح اليوم أمر لا جدال فيه م-ا
خلال الدور التي تلعب في اقتصاديا الدول المتطورة سواء م-ا j-ا -ع-دج-او
مسازمتها في التشغيل وبالتالي المسازمة في حل مشكل البطالة أو ملا حيث مسازمتها
في الناتج المحلي الخال.

(1) - الجلسة الوطنية للمقدسسا الصغرى والمتوسطة الورشة الثالثة في تطوير المقدسسا الصغرى
والمتوسطة الجزائر 14-15 جانفي 2004 . 8 .

الجدول رقم (43):
التزامية الملتزمة بالصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بع الدولة المتطورة (%)

النسبة الملتزمة الناتج المحلي الخام	النسبة الملتزمة في القطاع	النسبة عدد الملتزمة الصغيرة والمتوسطة	الدولة
48	53.7	99.7**	الولايات المتحدة الأمريكية
57.2	66	99.8	كندا
23*	45	96	أستراليا
57	73.8	99.5	اليابان
30.3	67.2	99.9	بريطانيا
40.5*	49	99.7	إيطاليا
61.8	69	99.9	فرنسا
34.9	65.7	99.7	ألمانيا

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة القطاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية
تقرير ملأ أجل سياسة لتطوير الملتزمة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دور
20 جويلية 2002 . 110 .

* قطاع الصناعة الملتزمة فقط.
** توجد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 22 مليون ملتزمة صغيرة ومتوسطة.

ملأ خال الجدول رقم (43) يوضح التزامية ودور الملتزمة الصغيرة والمتوسطة
في الدول المتقدمة حيث تشكل نسبة أكثر من 99% ملأ مجموع الملتزمة وتساوي
في التشغيل بنسبة تتراوح ما بين 45% و 73.8% وكإنتاج المحلي الخال بنسبة
30.3% إلى 61.8%.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري تبان إضافة إلى مزايا الملتزمة الصغيرة
والمتوسطة المذكورة أعلاه يمكن اعتبارها كحد الأدنى عادة في اقتصاد
الوطني. ولذا الملتزمة الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها كحد المقاربات الممكنة
بل الضرورية عادة في الملتزمة العمومية وتحسين منجزاتها وكإنتاجيتها
واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة حيث تعتبر النوى التي يتضمنها القطاع الخال
(أدوار حرك الملتزمة في القطاع الخال أو الفصل الأول).

2-3 - مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضعها في الاقتصاد الجزائري.

يمكننا القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الجزائر قد تطورت على مرحلتين: مرحلة ممتدة من الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات والمرحلة الحالية أي من بداية التسعينيات إلى يومنا هذا.

في المرحلة الأولى قد عرفنا من خلال مختلف قوانين الاستثمار المنشأة وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخوفا من ظهور البعوض منها في القطاع العام خاصة على مستوى الجماعات المحلية (المؤسسات العمومية المحلية E.P.L). أما المرحلة الثانية والتي بدأنا بعد منتصف الثمانينيات فزارا لمختلف التزامات التي أدت بالدولة إلى التوجه الجديد نحو بناء اقتصاد مبني على الحلي-ال-سوق. فقد عرفت الاقتصاد الوطني تحولا من خلال إطار التشريعي الجديد للاستثمار (الصل الأول) ومن خلال مختلف الأصناف (الفصل الثاني) يمكننا تلخيصها في:

- التخلي عن الاقتصاد المسير إداريا.
 - إعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية وخضوعها للقواعد التجارية.
 - تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرح.
 - استقلالية البنوك التجارية وبناء الجزائر.
 - المساواة في المعاملة ما بين القطاعين العام والخاص.
- في المجزوءات الكبيرة التي يملأها الدولة على الأول في الع-شريتينا الأخي-رتينا والمتعلقة بترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال وكالة دعم وترقية الاستثمارات ومتابعتهما (A.P.S.I) التي تحولت إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (A.N.D.I) والوكالة الوطنية لدعم وتشجيع الشباب (A.N.S.E.J) ولجنة التمشيط المحلي وترقية الاستثمار (C.A.L.P.I) بالإضافة إلى قانون الاستثمار لسنة 1993 (الفصل الأول) وكذا الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوك 2001 والف-انول التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يحدد خاصة إلى ت-سزليل الإجراءات الإدارية عند إنشاء المؤسسة وإلى إنشاء صندوق لضمانات الق-روا التي

تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأمر المتعلق بتسيير رة وΣ الأموال التجارية للدولة وΣ رأس مال المؤسسات كإجراء KIC تزداد إلى حد سيلا المحيط الإداري والقانوني وKIR تشكيل شبكة للاستثمار KIR مالا خلال ترقية المفاولة مالا الباطل التي تعتبر أحسن طريقة لتكثير نسيل IRNIR الشبكة.

قد وضع الجهاز الإداري مالا جزئية وعيالا تعريز واضع للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى الماضي القريب مالا جزئية ثمانية قد أدت إلى عيالا الأخصائيا KIR المواقفة والمدققة في IRNIR المجال وتوزع إحصائيا KIR الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر مصداقية IRIR اعتمادا في IRNIR التحليل.

قد شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسا إحصائيا KIR الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2000 في كالتالي:

الجدول رقم (44): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000

الصنف	عدد العمال	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%
Micro-entreprise	ملا 1 إلى 9	148.725	93.2	221.975	35
المؤسسات الصغيرة	ملا 10 إلى 49	9.100	5.7	176.731	27.8
المؤسسات المتوسطة	ملا 50 إلى 250	1.682	1.1	235.669	37.2
	الإجمالي	159.507	100	634.375	100

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2000.

ملا خلال الجدول رقم (44) يتضح لنا سيطرة الصنف الأول ملا المؤسسات KIR وIRNIR والمؤسسات الصغيرة (Micro-entreprise) وIRNIR راجع في التماس إلى إمكانية المؤسسات الصغيرة القربية والعائلية (أصل الرأسمال الوطني) بنسبة 93.2% رجع إلى ملا ناحية عدد العمال نجد أن التصانيف الثلاثة شغل تقريبا الثلث مالا الإجمالي بالتساوي.

أما من ناحية توزيع المداخيل الصغرى والمتوسطة على 5-روى النشاط الاقتصادي فنجد أن أربعة دروى والى البناء والتشغيل العمومية - التجارة - النقل والاتصال - الصناعة K القطاعية تشكل لوحدها نسبة 55.07 من إجمالي المداخيل K وتشكل نسبة 60.6 من إجمالي العمال من حيثها تقريبا 40% في دروى البناء والتشغيل العمومية كما يوضح الجدول رقم (45).

الجدول رقم (45): توزيع المداخيل الصغرى والمتوسطة حسب دروى النشاط لسنة 2000

دروى النشاط	عدد المداخيل	%	عدد العمال	%
التجارة	4.809	3.01	16.702	2.63
المباني والاتفاقيات	34	0.02	257	0.04
المحروفا	87	0.05	2.823	0.44
خدمات وإعانة عمومية	92	0.06	2.302	0.36
المناجم والمحاجر	423	0.26	5.793	0.91
الصناعة الميكانيكية والإلكترونية	5.034	3.14	27.674	4.36
مواد البناء	6.054	3.79	30.484	4.8
البناء وإعانة العمومية	42.687	26.7	247.243	38.9
الكيمياء - المداخيل - البتاسيني	1.261	0.79	13.181	2.07
الصناعة القطاعية	11.640	7.29	49.488	7.8
الصناعة النسيجية	3.755	2.35	17.091	2.69
صناعة الجلود	1.229	0.79	6.864	1.08
صناعة الخلف والظلمة	7.467	4.68	21.625	3.4
صناعة مختلفة	2.010	1.26	6.878	1.08
النقل والاتصالات	14.018	8.78	21.640	3.41
التجارة	26.073	16.3	66.553	10.49
الزراعة - المداخيل - المداخيل	10.470	6.56	24.222	3.18
خدمات للمداخيل	6.631	4.15	34.931	5.5
خدمات للعامة	13.702	8.59	18.259	2.87
مداخيل مالية	586	0.36	1.912	0.30
إعانة غذائية	391	0.24	1.115	0.17
خدمات للمجتمع	1.054	0.66	17.338	2.73
المجموع	159.507	100	634.375	100

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2000.

الجدول رقم (46):

النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
0.3	99.7	الزراعة والصيد البحري
1.5	98.5	الخدمات
3.1	96.9	التجارة
9.8	90.2	التجارة والملاحة
32.7	67.3	البناء والاتصالات
35.8	64.2	البناء والاتصالات العمومية
73	27	الصناعة

الجدول بالإضافة إلى التوضيح K التي يقدمها على أنظمة القطاع f في بعض النشاطات يوضح لنا أيضا الأنظمة النسبية التي بدأ قطاع النقل والاتصال يتخزن سواها حيث عدد المقاسسا K أو عدد العمال (أنتار المبدأ المتعلق بمسألة القطاع f في النقل).

- 253 -

كل المحاولات K (عادة الزميلة التطوير المالي برنامج التزليل الاستثنائية... الق) قد د بلج K مقسمة درجة خطيرة مد التزوير ون- ر الي- و لأ المقسمة الصغيرة والمتوسطة سوا العامة أو الخاصة تعتبر البديل R يشكل أحسن السبل وأكثر تكي م النج الجديد للاقتصاد الوطني لاندمالا في الاقتصاد العالمي.

المرحلة الانتقالية تعد صعبة وأ التحو K مد نمط تسيير إلى نمط خ- ر ليز بالمر السجل ليز فقط مد ناحية التذيل بل حتى على مستوى تجير R- نيا K. المقسمة الخاصة والملكية الخاصة بصمة عامة قد تعرض K إلى عدة انتقاد K ونو ما يجعل اليو صعوبة تقبل لفافة المقاول والمسير ويتأح R- ن مد خ- نل العراقي- ل البيروقراطية التي يواجها استثمار الخا f سوا الوطني أو أجنبي رج- وض- وθ النصو f المتعلقة R- ن والتي تعبر عدا الإرادة السياسية في R- ن المجال.

2-4- معوقات تطور شبكة المقسمة الصغيرة والمتوسطة.

العراقيل التي تواجه تطور شبكة المقسمة الصغيرة والمتوسطة متعة- دة ومتنوعة وتتمل خاصة في حيا لا أشكال المائمة للدع المالي سوا عند الانشأ أو عند التوس والستج ل بالضاة إلى البيروقراطية ومشكل العقار الصناعي ومستوى التزليل وضع2 وسائل الانتال. كما أدا التجارة حير الرسمية والمضاربة يشك ل عامل ليز فقط معرول بل مزدد لوجود المقسمة الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تحديد R- ن- ل المعوقا K في أربعة أصنا2:

2-4-1- المحي: ل الوض الاقتصادي والاجتماعي R- ن- مي- ز ال- بآد خ- نل العشرتين الأخيرتين والتمل خاصة في نسبة نمو إجمالي ضعيفة ومشاكل اجتماعية عميقة قد أد إلى تراجع نمو المقسمة الصغيرة والمتوسطة لارا لتراجع نشاط القطاع العا R- ن يعتبر الممول الرئيسي للمقسمة الصغيرة والمتوسطة.

التجيرات K العديدة والمتتالية التي طرأ K على مستوى تذيل الأقت- صادل قد د ك إلى عد وضو السياسة الاقتصادية بل إلى تناقضا K لمدل جزاة خطأ رسمي

- 255 -

أولاً تكون لـ Džljl السلطة الفعلية لـتخار القرار K. كمثل عدل IjRNj الوضعية U LJ35 المـ استثمار يجد نفسه أما Džljl العديد من الـ K Džljl في I RNj المجال كـالوكالة الوطنية لتنمية الـ استثمار (A.N.D.I) ولـجـالـ تنشيط وترقية الـ استثمار (C.A.L.P.I) الـ التي ليسـ K لـ الـ سـ لـطة اتخاذ القرار حول تخصيص الـ أراضي التابعة لمـلـسـسا كـ تـزـيـة المـطـطـ الصناعية ومناطق النشاط الـ اقتصاد الـ التي تتمـ بالـستـتـلية.

2-4-4- التّزايـن: لـجـة اـلـاـقـتـصـاد اـلـجـزائـري وحتمية اندماجـ Nـ5ـي اـلـاـقـتـصـاد اـلـعـالـمـي يعطي للمـاـجـسـاـك الصـغـيرة والمتوسطة بـمـاـضـل ما تمتاز بـهـا مـرونةً إـمـكـانـية أـلـا تـصـبـهـا أـدـاة تنسيـجـ للـنـشـاط اـلـاـقـتـصـادـي لـيـمـ على المـستـوـى اـلـوـطـنـي كـحـسـبـا وـلـيـنـما عـلى المـستـوـى اـلـاـقـلـيـمـي وـالـدـولـي. كـما يـزـيـد نـيـنـمـا اـلـوـقـفـا مـلـا الصـغـر و طـاـك عـلـيـهـا و يـزـيـد حـتـى اـسـتـمـر اـرـيـتـجـانـا خـاصـة Rـق عـرـفـنا أـنـهـا نـمـا زـاـلـا تـتـقـد إـلى المـوـارـد البـشـريـة و المـالـيـة و التـقـنـيـة اـلـاـزـمـة لـهـا لـمـواجـهـة المـناـكـسـة اـلـدـولـيـة اـلـجـديـدة.

LJ التذليل الإداري المعمول بـ UN قد أدّى إلى ممارسات وسلوكيات موروثة - LJ الاقتصاد المسير مركزياً وIR يتناهى مـ متطلبات اقتصاد السوق والمناسبات المتمثلة - خاصة في المرونة والسرعة في اتخاذ القرار K.

تتمكّننا من موازنة المنافسة الدولية والتكثيف معزلة. إن العملية تتطلب وضعا استراتيجيا مدروسة بدقة ومجازة وكبيرة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بها لوحدها وأن لا تتحمل أعباءها ونمو ما يتجاوز أهمية نشاطها ونموها بأكملها في إطار القطاع في النشاط الاقتصادي وفي مقدمتها الدولة.

"لقد سطر ك الدولة برنامجا يهدف إلى تحقيق القدرة على التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق⁽¹⁾. كما يهدف البرنامج إلى تلبية احتياجاتها المالية وتحسين المحيط سواء ما تعلّق بالمؤسسات التي لها علاقة بها أو ما تعلّق بالاعتماد الاقتصادي وجعلها في متناول أصحابها المؤسسات.

بالموازاة مع البرنامج قد سطر وزارة الصناعة وعادة الإنعاش برنامجا آخر لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من أجل تحسّين قدراتها التنافسية وتحسين أنظمة الإنتاج والتسيير والتوزيع. كما خصّ برنامج آخر بمبلغ 2 مليار دينار جزائري لإعادة تنويع النشاطات الصناعية ومنشط النشاط الاقتصادي.

لقد لدولة دور أساسي في إنجاح المرحلة كإضافة إلى البرامج الحالية إلى أن يجلب تدعيمها أكثر لتشمل جميع المؤسسات القابلة للتجديد يمكن أن يكون تدخلها في عدة اتجاهات أخرى منها:

- الحماية النسبية والتدريجية في إطار الاتفاقية الدولية للنشاطات الحساسة والضعيفة التكنولوجية والتي يمكن اعتبارها إرثا من التنمية الصناعية من النشاطات أو الدروس التي تملأ كجزءا من مزايا نسبية مقارنة بالدول الأخرى.
- تطوير وتسجيل عقود الشراكة وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير.

(1) - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الورشة الثانية لاجتماع الدلائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 14-15 جانفي 2004 . 9 .

- لجو النشأة الجديد للتجارة الدولية يسمى بتقديده أنواي عديدة ملد الدعوى خاصة في مجال البحت والتطوير ونما وما يجلا على الدولة ألد تركيز عليها 5- في مختل 2- التتافيا K.

- يجلا على الدولة العمل على رلا نسبة نتفا K البحت والتطوير في RN المجال تعتبر الجزائر ملد الدول التي لاد تعطي بعد التانمية التانمة لاد حيث لا تتجاوز نتفا K البحت والتطوير 0.3% ملد الناتج الوطني التانمالي ونما في نسبة ج- د ضعيفة بالانصاف على ضرورة ربط نتافل البحت العلمي بالمحيط التانمادي RQ تعتبر المتسسا K الصغيرة والمتوسطة أكلر قابلية للتفاعل مع نما وتنميايل موارد نما البشرية بمواكبة متطلبا K التكنولوجيا الحديثة.

لج RN العراقيل مجتمعة أو مندردة في بع RN التانمالي قد أد K على عدد عالمة التانمة الجديدة وبالتالي على عدد RN استثمار كعلما في 5- في المي- دال رح- د نوايا- المستثمريل سواك الجزائرييل أو التانمالي ونما وما ت- دل علي- نما صائيا مختل 2- الوكات K. كعلى مستوى وكالة دعل وترقية ومتابعة التانمالي A.P.S.I نما ومنم نشة نما في أواخر 1993 وحتى سنة 2000 تذا تسجيل 43.213 مشرو بمبلغ استثماري يقدر بـ 3.344 مليار دينار جزائري وإنشاء 1.604.891 منصلا شغل في K حالبية نما RN المشاريل مجرد نوايا حيث لا يتذا تجسيد نما ميدانيا على بنسبة 21% فقط.

الجدول رقم 47: توزيع الاستثمار حسب فروع النشاط وكالة (A.P.S.I) للفترة 1993 - 2000

فروع النشاط	العدد	%	الناتج	%	مبلغ الاستثمار ¹⁰	%
التجارة	2227	5	55.238	3	116.070	3
البناء والتعمير	8124	19	453.943	28	738.995	22
الصناعة	16.141	37	638.169	40	1.503.426	45
الصحة	732	2	16.418	1	37.443	1
الخدمات	4099	9	186.146	12	301.834	9
السياحة	1778	4	63.347	4	232.571	7
التجارة	9681	22	177.057	11	385.746	12
التجارة	431	1	14.573	1	27.413	1
المجموع	43.213	100	1.604.891	100	3.343.499	100

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية: سنة 2000.

يُشار إلى الجدول رقم (47) المعبر عن نوايا الاستثمار التي تتطور كمي ونوعي في شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في حصة الاستثمار أو في عدد مناصب الشغل أو في النشاطات في القطاع الصناعي يستحوذ على 37% من المشاريع ونسبة 45% من القيمة المضافة لتصل إلى 40% من حجم الإنتاج التشغيلي. وقد يكون هذا بالإضافة إلى المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الأخير نتيجة لدخول الفئة الرابعة (الفصل الأول) من المداولات النشاط الاقتصادي وما تتمتع به من خبرة في مجال تسيير المؤسسات الصناعية.

في قطاع النقل ويحصل الأجور KIC والتدابير التي اتخذتها الدولة والمتعلقة بتحريرها أصبغت يحتل المرتبة الثانية بنسبة 22% من المشاريع المعتمدة في القطاعين التشغيلي ونسبة 11% من إجمالي طبيعة المؤسسات التي لا تتطلب عدا كبيرا من العمال.

في قطاع البناء والتشغيل العمومية والرائدة تعتبر والتنمية بالنسبة للتأقصاد الوطني هذا الحاجة في الميزانية IRN الميدانية IR 35 نسبة 28% من التشغيل تعطي فكرة عن التنمية.

أما على مستوى لجان دعم الاستثمار K المحلية وترقيتها (C.A.L.P.I) فمنذ إنشاءها في سنة 1994 وحتى سنة 2000 قد صادقت على 13.020 مشروع موزعة على 500 النشاط الاقتصادي كما يوضح الجدول رقم (48).

الجدول رقم (48): توريدات المصارف المصارف على مزارع (C.A.L.P.I)
للفترة 1994 - 2000

النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
40	123.830	48	240.282.315	35	4599
22	68.897	14	70.903.200	34.5	4477
19	60.751	16	82.982.748	14.5	1880
8	23.609	6	29.278.311	8	994
11	33.552	16	81.799.600	8	1070
100	310.639	100	505.186.176	100	13.020

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية: سنة 2000.

العراقيل البيروقراطية خاصة فيما يتعلق بالجانبا المالي والعقار الصناعي
قد أدرك على عدد من المشاريع الميدانية منذ يتجسد المشاريع المعتمدة من دانيا
بنسبة 11.5% من إجمالي المشاريع.

أما بالنسبة للمشاريع المصارف على مزارع أياضا التطوير الواعي في
المقاسات الصغيرة والمتوسطة وجميعها خضعت لتوجيهات الاستثمارات الخاصة والقطر
الصناعي حيث يمثل 35% من إجمالي المشاريع المصارف على مزارع و40% من التشغيل
و48% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب A.N.S.E.J والموجزة خاصة
لإنشاء المقاسات الخاصة الصغيرة (Micro-Enterprises) ومنذ إنشاءها سنة
1997 وحتى سنة 2001 تلقت 145.600 مشروع من المتوفين لها 416.336
منصلا شغل. بعد الدراسة للمقاسات منحت الوكالة 130.309 شراكة تجارية لـ 11 منزلا
20.51% في قطاع الإنتاج و20.08% في الخدمات و17.88% في النشاطات
المسارية كما يوضح الجدول رقم (49).

الجدول رقم (49): توزيع المصاريف المصادرة على مخرج E.N.S.E.J
حسب فروع النشاط للفترة 1997 - 2001

فروع النشاط	عدد المصاريف	%
التأجير	26.732	20.51
الخدمات	26.170	20.08
مناطق المساحات	23.303	17.88
الصناعة والتكديف	12.889	9.89
مناطق البضائع	12.722	9.96
الصناعة	10.406	7.99
النقل بوسائل التبريد	8474	6.5
البناء والنقل العامة العمومية	6041	4.64
المناطق الحرة	1767	1.36
الصيانة	1341	1.03
الصيد	285	0.22
الزراعة	179	0.14
المجموع	130.309	100

المصدر: رئاسة الحكومة: سنة 2001.

لقد نجح النموذج المشار إليه والى تمويل بنسبة 70% من طرقات البنى التحتية يجعل من طرقاتها دعاء في تجسيدها ميدانيا. في نفس الفترة استقبلت البنى التحتية 73.134 طرقات تمويلها صادرة على 37.754 من طرقاتها بنسبة 51.6% فقط بمبلغ إجمالي يقدر بـ 52 مليار دينار جزائري من مجموع المبلغ المخصص لـ النموذج المشار إليه و 82 مليار دينار جزائري بنسبة استنزاف تقدر بـ 63% كما أن المشاريع المعتمدة والممولة من المنتظر أن تنشأ 108.626 من طرقاتها. في المقارنة بالملفات المودعة لدى الوكالة توضح أن نسبة 25.9% فقط تم تجسيدها ميدانيا.

لقد العراقيل بمختلف أنواعها والمذكورة أعلاه لـ تدابير سلبية على الاستثمار الوطني بل أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر. في الشراكة تعتبر خيارا بديل عن كونها تساهل في جلا الاستثمار وخلق مناصب شغل وتوفر تحوّل العملة

الصعبة ونقل f ملّا نقاK الدولة وتسمو بتحويل حقيقي للتكنولوجيا. كما تـ ساDjN 5-ي
تـDjNيل المدسساK وعطائنا القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن جزيء K التي تحدّد الشراكة σ وفي بعض الأحيان عدد n نجاعتها وعي- α المعلومات وصعوبة الاستعادة M في التقييم Σ ودخول الأسوأ الأجنبية σ كل n عوامل σ تحدّد على إنشاء شراكة بيدي مختلف المراسلة.

ملا بيلدا أنجندا 2 التي يجلا ألأ تحددنا سياسة تط - وير المقدس - ساك ال - صخرة والمتوسطة:

الجزائر الدولية ولتحقيقهما على الدولة القيام بدراسة معمقة لقطر - المساحة - المساحة
الصغيرة والمتوسطة مدلا أجل معرفتنا بدقة وتحديد نقاط القوة والضعف وبالتالي توجيهنا
مجال تدخلنا بصورة فعالة. كما ستستمر الدراسة مدلا لبرازيل - فرنسا - ألمانيا - تلمار على
المستوى الوطني بصفة عامة وقطر المساحة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة
وإعداد تحديد النشاطات التي تمتد إلى الجزائر مزايا نسبية وتناسية على المستوى
الدولي وإجراءنا شأننا تقليد حدة تردد المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب. لا
الدراسة في المجال تمكننا أيضا مدلا تحديد مزايا كل المتعاملين وإعداد طبيعة العنق

التي يجلا ألد تكولل ملل اجل ترقية IRN النوى ملل الملسساK خاصة ما تعلق بالبنواءة
ملل البنواء والعقار الصناعي والبنواء الجبائي.

عملية وعادة نيكلة القطاع الصناعي والخصوصية ملل شهنل ألد تدع IR - NJ
الاستراتيجية بفضل انسحالا الدولة ملل نشاطاK معينة وكي Σ الوقا تعطي مرونة
للملسساK العمومية وتحسلا منجزاتنا وقدراتنا التنافسية. كما ألد مرونة وقدره التكيK
لIRN النوى ملل الملسساK سيسمO بتخديK علا البطالة ملل جراC الت-سريO للعم-ال
نتيجة لأعادة الزنيكلة.

الأدارة المرنة وسرعة معالجة المللاK الجمركية والمصرفية وخدمات د-
KIR نوعية ومنوومة تربية ناجعة تعتبر عوامل جد نللمة كي المنافسة الدولي-ة ألد
التجارلا العالمية قد أثبتا KIR وألد العوامل الاقتصادية وحدنا غير كاذية.

ألد ما يمكن ألد نستخلصنا ونو ألد الاستراتيجية التنموية للجزائر التي اعتم-دK
على الصناعاK الأقلية والملسساK الكبيرة لأ تترال مجال كبير للملسساK الصغيرة
والمتوسطة التي تعتبر الصيعة المللى لأنشاك مناصلا شغل والأروة والأق-ل تكلة-ة
وتوؤر مجال تسيير أقل تعقيدا وطرد هنتالا أكأر مرونة وق-درة على التكي-ة م-
مستجداK الأسواك الخارجية.

القطاع الخا f الـ يملل أحلية الملسساK الصغيرة والمتوس-طة والت-ي
رجد ضعK وسائل الأنتالا كيزنا ألد أنلنا منجز-ر الي- وكدادة للتط-ور الأقت-صاد
والمسازمة الكعالة كي امتصا f البطالة.

ألد الأصنأحاK الاقتصادية والمالية التي يشار كيزنا منل بداية الت-سعينياK وق-د
سمح بتطوير الملسساK الصغيرة والمتوسطة وIR ملل خ-أل مختل-ة الق-وانيدا
والنصو f التي منحتنا عدة امتيازاتK جمركية وضريبية.

ألد IRN التطوير يشار ملل خأل مسازمتنا كي القيمة المضادة كيزنا ت-سازنا بم-ا
يفارلا 70% خارلا المحروقاK رجد ألد مسازمتنا الجبائية تبقى ضعيفة.

تواجه الملسساK الصغيرة والمتوسطة عدة صعوباK تعيد تسييرنا ألد حلي-ة
الملسساK تعاني ملل مشاكل مالية ونف f التطوير مما يضعK ملل قدرتنا التنافسية.

لقد انتقلت الاقتصاد الجزائري قد جعل مع الدولة المديونية على مواجهة منافسة المنتجين المستوردة من الخارج لتتجهلنا الضعيف.

لقد على الدولة أن تعمل على جعل المديونية الصغيرة والمتوسطة أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي. لا تتطلبنا IRNj النوى مديونية المديونية متوحد كالموارد البشرية والمالية والأروا الطبيعية والمؤهل الجزائري وما يجـ لا القيـ بـ Nj Nj و مساعدتنا على التجهيل مديونية وتسهيل عملية إنشائنا مديونية ثانية حتى تصير قادرة على المنافسة الدولية على الأقل داخل السوق الوطنية.

لقد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجـ أن تسطر بوضوح ومعتمدة على القطاع التي تتوحد كجزائري على امتيازنا تنافسية دولية لا بد أن تعتمد في جوانبنا على سياسة تطوير المديونية الصغيرة والمتوسطة.

البحث الثالث: دور القطاع السياحي في التنمية.

لقد انضمت كاتانيا الاقتصادية التي بدأ منذ منتصف الثمانينيات وانخفضت الموارد المالية بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 مما خثّل التدننور الرآ حد فسي أسعار البترول قد أدت بالدولة إلى عادة النار مرة أخرى الدور الرآ يمكن أن يلعب القطاع السياحي في إطار استراتيجية تعتمد على تنويع الصادرات الخارجية المحروقات وبالتالي إعطاء أهمية لقطاع آخر مما بينما القطاع السياحي.

لقد القطاع السياحي قد بدأ وبصعوبة يحقق نتائج في الميدان لكن لا تزال ضعيفة ولا تعبر عما إمكانيا الجزائر الحقيقية في المجال وIRN تسبلا مرتبطة بالسياسة المنتجة اجتازا القطاع السياحي لفترة طويلة وأنما الدور الرآ كما يمكن أن يلعب القطاع الخاف سوا الوطني أو الأجنبي.

لقد للجزائر مزايا طبيعية تمكنها مما إقامة سياحة على طول السنة تتمثل في: الشواطئ - المناا - الأثار - الحمامات المعدنية - الصحراء - الجبال. ولذا سواحل (1200 كم) ورحلات التخريلا الرآ تعرض لنا في السنوا الأخيرة أنما أحليها لا يزال يحتسب بمميزات الطبيعة. كما أن الصحراء الشاسعة تزخر بمناخات ومصنعة مما التراف القادي العالمي (الطاسيلي - الزقار - واد ميزالا).

لقد موقلا الجزائر في شمال إفريقيا وفي الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وقرينها مما أوروبا يجعلها قريبة مما السلياث. ربح IRN لقطاع السياحي لذي يحدى باعتمادا في مستوى IRN المزايا ولذا تكا لنا سياسة واضحة اجتازا القطاع وIRN بتجوير أنما المنتورة منه في كل مرحلة.

3-1 - وافي الأثار السياحي.

لقد انضمت الجزائر في مختلف المخططات التنموية بالصناعة واعتمادنا على الأروة البترولية جعلنا لا تعطي أهمية للقطاع السياحي لا يحصل على اعتمادا الأزمة لتطويرا في مختلف السياسات والبرام القطاعية وبالتالي لا يسا لنا بصورة

5علية في الناتج المحلي الخاضع حيث أن تتجاوز نسبة مساهمة 1%. 5منذ الاستقلال لـ 5عطي الدولة لقطاع السياحة دور 5على عكس ما حدد في جل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. كما أن إدارة الدولة للقطاع لا تكفي واضحة ومستقرة 5في كل مرة ملأ مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان ك تحدد لن أنذاك مختلفة. لقد حدد ميثاق السياحة في سنة 1966 فواعد وأسس النشاط السياحي على المدة الطويل وحدد للقطاع أنذاك أنذاك رئيسية تتمثل في:

- جلا العملة الصعبة.

- إنشاء مناصلا شغل.

- اندمالا الجزائر في السوق العالمية للسياحة.

5المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) قد أبرز ووضع 5الآن 5دا 5حيث أولى أنذاك بالسياحة الدولية (الخارجية) على حساب السياحة الداخلية باعتبار أن ليس ك ملأ الأولويات. لقد تميز ك إدارة الدولة للقطاع وبدأ التوجه إلى السياحة الداخلية في المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) 5إذرا لتحسلا مستوى معيشة السكان بفضل عائدات البترول حيث أكد الميثاق الوطني لسنة 1976 على توجيه 5السياحة وتطوير 5ملأ أجل تلبية الاحتياجات الوطنية بينما السياحة الدولية يكون 5لـ طـ 5أنوا 5مكمل للسياحة الداخلية. 5الطرح 5في محتو المخطط 5الخماس 5يبدأ (1980 - 1984 و 1985 - 1989).

5نتائج مختل السياسات اتجاها القطاع كان ك أول بكثير ملأ أنذاك المسطرة لن 5وبالتالي 5تعبّر علل الأمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر. 5على سـ بيل المثل 5"حدد المخطط الرباعي الأول 5إنجاز ملأ 70.000 إلى 90.000 سـ رير حتى سنة 1980 5وتوفل مليونل سائو في السنة 5لكل معطيا ك سنة 2000 5آ بعـ د عشريل سنة ملأ انتزاع الفترة المحددة 5توضو أنل عدد الأسرة لـ 5يتجـاوز 67.087

Q الدراسة التي قادت بها الديوان الوطني لـ ضيرة الطاسـيلي 5ـي الـسواK
 الأخيرة توضح أن الممرات K هي قليلة وأن كـال بالمكان مرافقها لو قامـ K الدولة
 بالتدعيم التزوي خاصة بالعوائل المدني لحماية التـرا + الـ R يـنـ Dـ الـ سانية
 جمعاً. Q نقـ f الوسائل المادية والموارد البشرية المدني للمحافظة على التـرا +
 الطبيعي والتاريخي والتـرا آـ أدـ Q على عدد احتراز القوانين التي تنـ f على U R سواC
 مـا طرـح السياه أو السكـال المحليـا. كما أن نقـ f الـ اعتماداK المخصصة لترميمـا
 قد أدـ Q على ضياـ جزـ كبير مـا الحضارK التي تملأ تاريخـ الجزائر.

٥٤ دور القطاع الخاص في كندا منذ إنشاء الدولة في مختلـ ٢ مخططـ كـ التنمية على أساس أنـ مكمل لمجتهادات في القطاع السياحي وحاولـ توجيهـ مدخراتـ في النشاط السياحي قد حددـ كـ استثمارا كـ لا تتجاوز ٨% من اأجدا المسطرةا والتي رجـ كـ لا تتحقـ في الواقع األا للتناقضا التي كانـ كـ سـ اأدة والعراقـ ل البيروقراطية على عرار القطاع الأخرأ.

ولم تشجى الدولة للقطاع الخاص سوا الوطنى أو الأجنبى فى مجال السياحة
بجملها وروعها من خلال قوانينها الاستثمار فى العشرينات الأخرى بل لاه تعطى نتائجها
بعد ذلك لى زال التخو من الاستثمار فى المجال كما انخفض عدد السياة
الأجانب وبالتالى عائدات السياحة والتي تعود لى عدة أسبلا من أجل خاصة الجانب
الأمنى الذى أثر سلباً فيما يتعلق بالسياحة الدولية ونما ما يوضحه الانخفاض الكبير
فى عدد السياة ما بين 1990 و2000. "تمثل 360.000 سائح أجنبى سنة 1990

وصل عدد السياح إلى 18.400 سنة 2000 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 95%⁽¹⁾. كما أن المداخيل قد انخفضت في سنة 2000 من 105 مليون دولار إلى 20 مليون دولار أي ما يعادل 2.5% من صادرات الجزائر خارج المحروقات ووصلت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخا إلى أقل من 1% كما يوضح الجدول رقم (50).

الجدول رقم (50): تطور عائدات السياحة للفترة 1990 - 2000

السنة	1990	1994	1998	2000
عائدات السياحة مليون دولار	105	49.5	24.3	20.1
الصادرات خارج المحروقات مليون دولار	109.9	85.9	103	106
نسبة إيرادات السياحة/الصادرات	0.95	0.57	0.23	0.18

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات النشاط الاقتصادي رقم 103 في 38.

رغم أن القطاع السياحي المعطل منذ سنوات وهداة الدولة في ترقية الاستثمار الخا في المجال السياحي إلا أن الواقع يوضح أنه لا يزال بعيدا عما يمكن أن يفوقه في إطار العراقيل البيروقراطية خاصة في مجال الحصول على العقار في مناطق التوس السياحي Z.E.T وكذا العقدة مع البناء. ولإحصائيات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار A.P.S.I توضح أنه حتى سنة 2000 وصل عدد المشاريع المسجلة في قطاع السياحة إلى 1243 مشروع أي ما يعادل نسبة 4% فقط من إجمالي المشاريع. أما في مجال الشراكة في سجل سنة 14 مشروع من المحتمل أن تتعدى إلى 2246 منصلا شغل.

3-2- المعوقات.

لقد النتائج الضعيفة للقطاع السياحي المحققة في الميدان كما ذكر أعلاه تعود إلى عدة أسبابا تعيق تطورا في القطاع السياحي:

(1) - الديوان الوطني للإحصائيات النشاط الاقتصادي رقم 103 في 37.

- 270 -

يعتبر استراتيجي في مجال تطوير الصناعة السياحية و RII باستعمال مختلـ 2 الوسائل الخاصة بـ RII كالمنشورات K – البطاقات البريدية – الدليل – الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية و خاصة المواصل على الإنترنت K التي تعتبر أحد الوسائل التقنية للتواصل في خدمة السياحة وتحسين صورة البلاد وتثقيف المنتجين السياحيين من الزبائن.

حسب المنظمة العالمية للسياحة UNWTO الدول تخصص جز كبير مـ ل ميزانية القطاع السياحي لترقية المنتجين السياحيين في فرنسا و في الدولة السياحية الأولى 5- في العالم بمعدل 73 مليون دولار سنويا وأسبانيا بمعدل 52 مليون دولار سنويا تخصص لـ كلتا الدولتين تقريبا 74% من ميزانية القطاع للترقية. إن النسبة لا تتعدى 24% 5- في الجزائر بينما تتعدى 61% في تونس والمغرب.

لذلك الاتصال باستعمال التقنية الحديثة وخاصة الإنترنت في التجارة الدولية في قطاع السياحة يستفيد من دول مثل الضغوط التنافسية على الدول الأقل تطورا 5- في المجال وخاصة تلك التي لا تملك سياسة لتطويرها. إن يعتبر وضع دول الاتصال عائقا يحد من القدرة التنافسية للقطاع السياحي الجزائري. كما أن وضع المؤسسات الاقتصادية في جميع القطاعات لا يساهم بمعرفة ودراسة السوق وبالتالي إبراز مواهب القوة والضعف وتحديد الاستراتيجية السياحية قائمة على معايير الاستمرارية.

- حاليا متعاملون خوا في محترفي القطاع السياحي أد إلى رداة نوعية الخدمات المقدمة للزبائن حيث نجد أن القليل من المؤسسات تتمتع بـ صمعة جيدة.

- عدد من المتخصصين في القطاع الصناعي التقليدية من الاستغلال على حرار القطاع ككل أد إلى إهمال و في بعض الأحيان اختلال العديد من الحرز التي تعبـ ر عـ لـ الترا في الاتفاقي الوطني و في نفس الوقت تكون منتجاتها كعالم ل مـ سـ في تطوير القطاع السياحي.

- التدنور المستمر للشواطع الجزائرية خاصة فيما يتعلق بتلوا الميازا وونزور بعون الامراض التي سانامك في انخفاص عدد السياة وواة اةجانة لا أو الجزائرية الراجيلة في RN النوى ملة السياحة. لة RN العراقيل منةدة أو مجتمعة قد أدك إلى ضعة الطلا السياحي وبالتالي نتائلا سلبية لاجلية المةسساك وألا الحاك النادرة للمردودية المالية لبعون مةسساك القطاع السياحي ما نل في اة رةية تعود في اتسا إلى الدعاء غير المباشر لادولة ملة خةل الملتياك والملةتمراك التي تعقد فيلها.

3-3- مسازمة الاةالا الخاة آة السياحة.

لج سياسة تطوير القطاع السياحي ضملها الاستراتيجية الشاملة للتنمية لة بد أة تدخر عامل التنمية المستدامة بعلة الاعتبار. IR كن نسبة النمو اةة صادآ تعبر مةشر RN في التنمية لة نسبة تطور القطاع السياحي لة يمكن أة نفيسلها اعتمادا على RN المةشر فقط. يتةد الخبرا في RN المجال على أة السياحة لة تسانل مةة لة في التنمية IR لة يكمل ملة بلة أنلا اة القطاع السياحي المةاة على الة رواك بمختلاة أنواعلها الطبيعية (الحيوانية والنباتية) والتاريخية والةاقية.

لج تنمية القطاع السياحي لة بد أة تتركز على مةة اير اتساة تمرارية ونل في المةاة على البئة على المدة الطويل والمردودية اةصادية ومقبولة اجتماعيا بالنسبة للسكال المحليلا. RN ما تةة على مختلف الموائة الدولية والةتاقية كالميثا الأوروبي للتنمية العمرانية والةتاقية المتعلقة بالتراة العالمة وتوجيهلا وتصريحلا المةاة العالمية للسياحة.

لج الوضعية التي وصل ليللها القطاع السياحي الجزائر لة تتطلا اليوذة وبسرعة وضلا استراتيجية لتطويرا خاصة وألا الجزائر تعتبر بلدا محضوا نل را للمزايا السياحية الكبيرة المرتبطة بموقعلها ويتنوى مواردلها الطبيعية وكنوزلها الةاقية وأنزلها أنزل كنياكل قاعدية رجة أنزل لة تزال غير كاتية لة أنزل تعتبر ضرورية لما لزلها.

الحدوث رقم (51): عائدات السياحة العالمية للفترة 1990 - 2000

Source : Conseil national économique et social, commission perspectives de développement économique et social, rapport contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, 16^{ème} session plénière, novembre 2000, p. 51.

QJ ما يجلا عمللا اليوزؤ NJ و تحديد مكانتلا ودورلا في قطار [aRN] اؤس-تراجيةؤ
 نارا لتدخللا مالا القطاعا K وروى النشاط اؤقتصادؤ اؤخرؤؤ كالا-صناعة التقليدية
 والؤؤحة والتربية والتكويدلا والؤفاؤة والصحة والبيئة. اؤلا المنتوللا الا-سياحي يتطلا-لا
 اؤاؤر مجنودا K مختلا القطاعا K حتى يتمكلا القطاع السياحي مالا تفويدؤ خدما KIR

نوعية جيدة وبتكلفة أقلّ من غيرها للمنافسة الشديدة على المستوى الدولي من جهة وتطور وتنويع طلبات ورحلات السياة من جهة ثانية.

قد إرادة الدولة في تحرير القطاع والتحرير الممنوحة للخوفا للاستثمار في بلوغ التنمية المسطرة في بلدنا تكون في إطار استراتيجية شاملة تعني كل القطاع التي لها علاقة بالقطاع السياحي لتطوير المقاسات الصغيرة والمتوسطة وعادة الاعتبار للصناعة التقليدية وترقية التراث الثقافي وحماية المحيط والتربة تتطلبا قبل كل شيء دراسة للطاقة والمواصفات السياحية بمختلف أنواعها.

قد وضعت الاستراتيجية يتطلبا أولا أن توضع بعض الأشكال المتعلقة بالقطاع منذ البداية في توضيحها سيمكنا من وضع الاستراتيجية بدقة لتناقضها ويضمن لها دور في النجاح ومن بينها: كيف يمكن وضع الاستراتيجية في الأخذ بعين الاعتبار المحاسبة على الموارد الثقافية والطبيعية أو وضعها في إطار التنمية المستدامة كيف يمكن الأخذ بعين الاعتبار تطلعات السكان على المستوى المحلي في كل منطقة ونشاط القطاع السياحي وتحسين مستوى معيشة المجتمع المحلي في كل منطقة الداخلية السياحية ما في التنمية والولاء وكيف نوزع السياحة في ترقية ما في الوسائل التي يجب توفيرها كيف يمكن التقليل من تنوع الطلاء السياحي في السياحة العائلية - السياحة الصحراوية - السياحة الثقافية - سياحة الشباب - سياحة الشواطئ... ما في الدور الجديد للقطاع في الوطنية والأجنبي في الجبال أن يعود انسحاب الدولة من القطاع في الدور في الجبال أن تلعب الدولة في كيف يمكن أن تبقى على دورها في التوجيه والمراقبة بعد انسحابها من الاستثمار والتسيير المباشر في لنا ضرورة لخصوصية المقاسات العمومية وكيف تكون لخصوصية في لخصوصية التسيير في جزء من مالها في بيعها بأكملها.

قد دور الدولة في التنمية الاستراتيجية يبقى من جهة جدا خاصة في مجال التحكم وتوجيه الاستثمارات ومراقبتها والمحاسبة على الزيادة الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وتدعيم القطاع بالزيتا كالفنادق والميازا والكهرباء خاصة بالنسبة للمناطق المعزولة.

في ترقية قطاع السياحة لا يكمل فقط في الاستثمار في البنية التحتية الأساسية بمختلف أنواعها ولكن أيضا في الاستثمار في تكوين المـوارد البشرية الضرورية وعادة رسكلة الموجودة كما ونوعا. في الجزائر الدور لا يمكن للدولة التخلي عنها في إطار محدودية القطاع الخاص في المجال على الأقل على المدى القصير. في التكوين والتأهيل في مجال السياحة الدولية والـخدمات السياحية السبعينية والـخدمات السياحية السواحي على المستوى المحلي أو الدولي في الجزائر اليوم أن لا يتجاوز ما يتطلبه اقتصاد البلاد وتتنوع الطائفتان في التنوع السياحي واحتياجات السياح.

كما أن دور الدولة يبقى مهما جدا خاصة في المجالات على المواقع السياحية والسياحية وعادة في حماية السياح ولما تتعرض للـمخاطر الطبيعية والسياسية والسكان المحليين في الجزائر لا يفدروا أن يميزوا التاريخية والأفريقية والعلمية.

في تطوير السياحة في الجزائر والاتصال يعتبر من العناصر المهمة في الاستثمارات السياحية خاصة في مجال التوجيه إلى للزبائن الأجانب في المجال الدعائية على المستوى العالمي وصلا في مرحلة الاتصال المباشر مع الزبائن بفضل استعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال الاتصال والاتصال عبر الإنترنت. في الفـدراك التنافسية للجزائر في الجزائر المجال تعتبر جد ضعيفة ولا ما يتطاول استثمارا كبيرا تسمى في المستقبل من الوصول إلى في الاتصال ووعده ونوعية في الاتصال ووعده أيضا تحسين في المعطيات الإحصائية وتدفقها في الجزائر من دول شاسعة سياحية في ترقية الاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر كما توجد الدراسات في الإحصائية السياحية ودراسة الاستثمار.

في تحسين شبكة النقل وتنويعها تعتبر من آخر المجالات الأساسية لتطوير قطاع السياحة خاصة شبكة النقل الحضري والـخدمات لتسهيل تنقل السياح وحتى أنـواع النقل الأخرى والتي تمثل في الجزائر في كل معبرة كالموانع والمطارات والطرق والكثير مازال لا يتحضر في الجزائر المجال خاصة في ما يتعلق بنوعية الخدمة التي تقدمها الجزائر في البنية التحتية.

هـا قطاY السياحة عبر العالء يعتبر هـا القطاعا K المخصصة أو هـا مجـاـK اختصا f القطاعا الخا f واءا تحريرزا سيسمO للمتعامليها هـا التقلء مـY متطلبـاـK اقتصاد السوء والمناآسة وئ يمكنا للجزائر اءا تخرللا عءا IRNj اءطار. كما اءا عولمة أسواء الخدمات بما ءيها القطاعا السياحيء أءا K هلى تناءΣ قوا ذئارا ئرباهاونو ما يءرU على المتعامليها العمل للوصول هلى أفضل عئافة بيها نوعية الخدمات المقدمة والأسعار التنافسية أآ زيادة الأنتاجية وتخيئU التكاليز وتنويءا المنتوللا السياحي. هـا الواضء اليوءا اءا الدولة تءرا IRNj الوافءا ءعلى حرار ما يجرآ ءي العالءا تحاول تءعيءا القطاعا الخا f سواء الوطني أو الأجنبي هـا اجل ترقية القطاعا السياحيء ءءءء برنامجا الحكومة ءي سنة 2000 خطة متوسطة المءء لتطوير القطاعا الـسياحي تعتمد خاصة على:

أ- ءءيئة مناطء للتوسء السياحي Z.E.T كعامـلـNjـاـ ءـشجيزا لئـسـءـلـمار الخا f وئآ محاولة القضاا على أءء العناصر المعرفـة لئـسـءـلـمار ءـي القطاعا السياحي سابقا ونو هـشكالية الحصول على العقار السياحي. Y- هـعادة ءءءل شبة الكناء الموجودة ءي هـطار الشراكة مءا القطاعا الخـاـf سواء الوطني أو الأجنبيء كبءاية أو خطوة أولى للسياسة الجءيدة لئـعـاـt القطاعا والتخلي عءا نمط التسيير القءيئو وتكءء انسحالا الدولة هـا التـسيير المباشر للزهاكلء خاصة واءا 90% منها ئ تتطابء مءا المعـايير الدوليةـة وأنها تتطالا استثمارا K كبيرة ئعادة ءءءلها وتئذيمهاـا وءـاـلمقتـضيا K اقتصاد السوء والمناآسة الدولية.

لـا- ءءيز القطاعا الخا f ءي هـطار قوانيها المالية سواء بالنسبة لئـسـءـلـمار أو التوسء أو الأستئءل وIRR هـا ءئءل تءعيمها بالآطر القانونيـة والوسـائل المالية والبشريةء حتى يتمكءا هـا مواهزة الوافء الجءيد ويساهاDz ءي ءءيـءـاـاـا المسطرة للقطاعا ءي هـطار الأستراتيجية الشاملة.

في مساهمة مختلطة القطاع K وعلى مراحل في تحقيق التنمية - دا - الم - سيطرة
وتحديد الدور والمساهمة بالنسبة للدولة وخاصة القطر - الخ - س - وا - الوطني أو
الأجنبي كدور الدولة في التخطيط والتشجير وتوجيه - الس - تلمار K على مختلطة
المناطق بفضل نصو f قانونية تحفز على II R. ويبقى أيضا وخاصة في المرحلة
الأولى دور الدولة في التدعيم بالزناكل الضرورية للنمو U بالقطر - ك - الموانع
والمطارات K والطرق والتكويلا وعادة تقيلا المناطق السياحية وصيانتها ووضع سياسة
لحماية الأروا K الطبيعية والمحاصيل على البيئة في إطار التنمية المستدامة لتزنها تعتبر
ملا أ - العوامل التي تجلأ السلبا مستقبلا.

في تدعيم القطاع الخا f ال - يجلأ أ - يكون في إطار المساهمة الجديدة الم - سنده
وليد في القطاع السياحي يجلأ أ - يكون واضحا و II R ملا ختلأ - ع - ادة الذ - ر - في
مختلطة عتقات بالمقاسسا K والإدارا K الحكومية حتى يتمكن ملا المساهمة الفعلية في
تحقيق التنمية الم - سيطرة ملا طر - الدولة.

في ملا بيد التنمية التي وضعتها الدولة و تسطير برن - امل - قط - اعي على
المدى المتوسط إلى غاية 2010 يتملأ في إنجاز 120.000 سرير منجلا على الأول
40% مصنعة وفقا للمعايير الدولية و 600.000 سائلا في السنة وهذا شأ 20.000
منصلا شغل دائما.

في خصوصية المقاسسا السياحية والشراكة تواجهنا اليوم مشاكل تنظيمية وتردد
على مستويا K مختلفة و ن و ما يجلأ معالجتها م - الإدارا K المعنية بالقطر - وك - R
مختلطة المتعاملين. ويتعين في إطار الخصوصية وملا أجل المحاصيل - على النشاط
السياحي بمرجعية واحترام تفضيل الشراكة م - المتعاملين الأجلا لما ل - م - معرفة
بالقطر - ومكانيا K مالية و ل - دراية بالسوا على حرار التجربة م - المجموعة المالية
الكويتية بالنسبة ل - السوير - م - رانا والمجموعة الفرنسية ACCOR بالنسبة ل -
سوفيتال SOFITEL و - ماركير MERCURE.

الخصوصية والشراكة ستستمر للقطاع من الاستقامة من التجربة التسيير للشبكة الاقتصادية العالمية وبالتالي تحسيدا النوعية وصورة القطاع على المستوى العالمي وجلا السياة وزيادة القدرة التنافسية.

أما بالنسبة لترقية الاستثمار في القطاع السياحي كمل إلى ضرورة أو إعادة النظر في النصوص التشريعية والقانونية وميكانيزمات التمويل والحصول على العقار السياحي حتى تصب في متطلبات ومتطلبات الخصوصية والشراكة واقتصاد السوق من جهة وجعلها أكثر جاذبية من أجل المنافسة الدولية التي تعرف اليوم مزايا وتشجيعا للاستثمار المباشر في أحسن حال من جهة ثانية.

الضرورة القضاء على العراقيل الإدارية من أجل نهوض و المتعلقة خاصة بالطبيعة القانونية للعقار التي يخص لمناطق التوسيع السياحي تعتبر من الأولويات التي يجب على الدولة معالجتها من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الغالب عناصر الاستراتيجية المذكورة أعلاه ولا تزال التنازلات بتتبعها في إطار المخطط لها من طرف جميع المتعاملين مع الدولة بمختلف إداراتها أو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي من شأنها أن تزداد إلى صناعة سياحية قادرة على تحديد المنافسة العالمية وتحفز الاقتصاد الاجتماعي والثقافية المنوطة بها.

- 280 -

- دراسة وتحليل وضع المنشآت القاعدية الخاصة بالقطار وتقييم اقتراحات لتزينة الموجودة وإنشاء أخرى لتقديم للوزارة المعنية للتكامل.
- اقتراح تسعيرة النقل سواء بالنسبة لنقل الأشخاص أو البضائع بالنسبة للنقل البري أو على طريق السكك الحديدية.
- تقديم اقتراحات فيما يتعلق بمواقيت النقل خاصة النقل ما بين المدن.
- لقد العجز الكبير في المنشآت القاعدية التي كالتا يستعملها قطاع النقل وعجز التابعة للقطار ووضعية إشارات المرور ومواقف الحافلات والجسور وخطوط السكة الحديدية من جهة ونقص التزينة والتسيير في إقطارات المختصة في المجال من جهة ثانية وقد أدى إلى فشل الديوان الوطني للنقل الذي تمكنا من تقديم الميزانية الموكلة للقطار وبالتالي عدل تحقيق التزينة المرجوة من القطاع ونحو ما حاولت الدولة تداركت في سنة 1967 من خلال صدور الأمر رقم 130/67 المؤرخ في 22 أكتوبر 1967.⁽¹⁾

المرحلة الثانية: 1967 - 1988.

شهدت المرحلة محاولا جادة لتزينة وتطوير قطاع النقل وإلحاق من خلال صدور أول أمر ينظم القطاع ويضفي للقطار تصور واضح لتطويرا وفقا للتوجه السياسي الذي اعتمدته الجزائر ويلجئ جميع القوانين السابقة المتعلقة بالقطاع والموروث من العهد الاستعماري. ولقد الأمر رقم 130/67 المؤرخ في 22 أكتوبر 1967 يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي بنيت عليها سياسة تطوير القطاع في إطار السياسة العامة للدولة والمتمثلة في استراتيجية تنموية أسندت لتزينة للقطاع العام على خلفية هيدولوجية متمثلة في طريق التنمية الرأس مالية وبالتالي احتكار الدولة من خلال قطاع النقل العام لجزل النشاط الاقتصادي بما فيها قطاع النقل. ولقد إرنج ما وضحت المادة 5 من البال الأول

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الأمر 130/67 المؤرخ في 22 أكتوبر 1967 والمتضمن لتزينة النقل البري في الجزائر سنة 1967 العدد 63 . f . 939.

U.S.N.T.V والتي ضمK كل المةسساK العاملة في مجال نقل المسأريلا بالأسـاسة إلى بعU مةسساK الخوا f التي تةمميزها كليا أو جزئيا. لقد حدد المرسوة تذـيـة وتسيير المةسسة في طار التسيير الأشرافي للمةسساK كما حدد لنها مةمة أساسية تتمأل في تلبية الطلا على خدمة النقل عبر التراا الوطني بالنسبة للنقـل الجمـاعي للمسأريلا عبر الطرؤ البرية وتةكير سياسة الدولة في 115 العزلة على جميـة الفـرةـة بالأضافة إلى مةمة الربط بيلـة مختاـة المناطـة التي تـ تصلها خطوط السكة الحديدية. كما أسندK لنها مةمة التكدل بالنقل عبر الطرقاK للمـسأريلا الأجانـة لاـ في طـار الاتفاقاK الدولية سواا الثنائية أو متعددة الأطراـة.

لـة سواا التذـيـة والتسيير والتأمة التي سادK داخل المةسسة فـد أدK في فترة وجيزة إلى تكويلـة حضيرة كيرة ملـة الحاةـة المعطلة لـ سبـا أو لأـرة وـ في بعU الأحيان يكونـة العطلا متعمدا مما أةـ إلى زيادة التكاليف بشكل كبير وبالتالي أعباا على ميزانية الدولة ملـة جمةة وعدة القدرة على تةكير المةمة المسندة لـها جمةة ثنائية خاصة في مجال نوعية الخدمة لـها ما تتأخر الحاةـةK على مواعيدـة وـ في بعU الأحيان تلجى الرحلة كليا.

مـا بداية الأمانيناK وناور بوارر الأصااK الأقةـصادية بـعةـادة زيكـة المةسساK والشركاK الوطنية في جل القطاعاK الأقتصادية بحجة عةـة الـتكدلـة في تسييرها ذورا لكبر حجمهاا كانـة الشركة الوطنية لنقل المسأريلا ملـة ضمنهاا حـا f تةـة عادة زيكـةها في 7 ما آ 1983 وانباقـة منها 5 مةسساK لنقل المسأريلا KIR طابـة جـوا وـلي:

- مةسسة النقل للوسط.
- مةسسة النقل للشرؤ.
- مةسسة النقل للأجرا.
- مةسسة النقل للجنولا الشرقي
- مةسسة النقل للجنولا الغربي

في الزنكية الجديدة لـ تحرير كثيرا في الزنكل التذليمي لمقسسة النقل لـ
ما عدا نوو مـ الاستقالية في التسيير وهضاة بعو المـ كالتكل بالنقل الحـ ضرآ
ونقل العمال والطلبة وهمكانية تهجير الحـ K للـ لـ اجل رحـ K خاصة.

المرحلة الحالية: مـ 1988 أـ يومنا.

لـ مختـ المحاوـ K التي قامـ كـ الدولة في مجال تحسيدا النقل كما ونوعـ
خاصة فيما يتعلق بنقل الآشـ f والبضائـ عبر الطرـ K سواـ مـ حـ التـ مـ أو
التسيير أو تدعيـ القطـ العـ في RN المجال بوسائل النقل والموارد البشرية والتـ دعيـ
المالي وعادة الزنكية لـ تعطي النتائج المرجوة خاصة مـ تزايد عدد المسادرـ.
لقد اتصـ أـ RN المقسسـ أصبحـ كـ غير قادرة على تلبية الطلاـ لـ سوـ
تـ مـ ونـ II وسائل النقل والعجز عـ تجديدـ RN الوضـ عـ مـ ضاـ K مـ R
منتصـ الأمانينا مـ العجز المالي للدولة والتـ في هـ كـ تمكـ مـ تحرـ ر
بعو النشاطـ الاقتصادية وانسحـ الدولة منـ خاصة في مجال الخدمـ K كـ لـ
الـ نحو تحرير قطـ النقل البرـ سواـ بالنسبة لـ الآشـ f أو البضائـ ونـ ما تـ
في سنة 1988 بصـ القانونـ رقمـ 17/88 المـ في 10 مـ 1988⁽¹⁾ الـ يـ
ويوجـ النقل البرـ. بموجـ RN القانونـ سلمـ للقطـ الخـ f بالـ سـ تـ وهـ شـ
مـ سـ K نقل البضائـ والآشـ f.

لـ محتوـ القانونـ 17/88 بالـ ضاة إلى تحريرا لنشاط النقل قد مـ ممارسة
RN النشاط خاصة في مجال تـ آـ والآشـ f وشروط العمل وتحديـ د الآشـ عـ
وتحديد الخطوط سواـ على المستوـ الحضرـ أو ما بيـ المـ. لـ RN القانونـ رحـ مـ
أـ يـ ويوجـ النقل البرـ بصة عامة لـ أنـ أنـ أكثر بنقل الآشـ f لـ لـ تـ
الـ على RN النـ مـ النقل.

لـ RN القانونـ بالـ ضاة إلى لـ الدولة لـحتكار التجارة الخارجية قد سـ اعد
الخوـ f مـ استيراد الشاحنـ K والحـ K ولكنـ عدـ التـ والمراقبة أدـ إلى دخول

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية القانونـ 17/88 المـ في 10 مـ 1988
والمـ تـ النقل البرـ وتوجـ RN العدد 18 - f . 785.

عدد كبير منها إلى تولا الوطلي بدولي المواصتا K المطلوبة كسنة الصنلا ونما أدا
 في فترة وجيزة إلى زيادة كبيرة في حضيرة وسائل نقل الم- سايرلا دول النوعية
 المطلوبة. لقد انتقل عددنا من 12.600 في سنة 1988 إلى 46.136 في سنة 2002
 أي بزيادة قدرها 266% (دول سيارا K التجارة) وIRN أدا إلى توو وسائل النقل بنسلا
 معقولة.

لج IRN القانونلا حتى وهل أدا إلى توو وسائل النقل ولا أنما في نسا الوقا قد
 أدا إلى توصي كبيرة في مجال النقل سواا الحضر آ أو ما بيللا المدلا.
 لج حبالا الرقابة من طرر الإدارة نارا لنف الف الموارد البشرية المتخصصة
 في IRN المجال ونف الف بعو الزمياكل المساعدة لتنفيذ النقل خاصة الحضر آ ودخول
 متعامللا ليسا لزن عافة بالقطا آ دول تكويلا واحترافية.
 كل لزا IRN العوامل مجتمعة أدا إلى واور سلوكا أكر سلبا على نوعية الخدمة
 المقدمة سواا ما تعلل بعد احترام الخطوط واور من خال التوج- ن- إلى الخط- وط
 المربحة وبالتالي الودة في بعضنا ونف الف في خطوط أخرى لعدو مردوديتها المالية
 بحجة عدو صالحة الطرر. كما يلجأ أصحاب الحافا K إلى استعمال السرعة البطيئة
 من أجل نقل أكبر عدد ممكن من الأشخاص ولا وما يثار على حركة المرور وانعدا
 الولا واور سلوكا تتناى ملامس نوو النقل الجماعي.

لزا IRN الوضعية أدا بالدولة إلى عادة النار مرة أخرى في تنفيذ IRN القط- ال
 واور بعادة صياحة القانونلا رفو 17/88 واتخذ بعيل الاعتبار النفاا الف الموجودة في- ن
 وكرا المأحوا K الميدانية من جراا تصرفا K المتعامللا الخوا الف دول التراجلا ع- ل
 مبدأ تحريرها.

منما يكلا من نفاا الف يمكن القول بال القانونلا 17/88 قد حصل منائيا في- ي
 تحرير نشاط النقل البر آ ووتو المجال واسعا أماا القطا الخا الف رآ أصبو ي- سيطر
 على IRN النشاط.

الواقعة الجديدة لقطاع النقل والدوضى التي شملت بعد تحرير ليبيا - دولة دراسة معمقة مدتها أجل تتلخص في وتوجيهات لكي يقدم خدمات KIR K نوعية للزبائن بجميع أنواعها كالملا واحترام الوفاء والسلوكيات وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار مصلح المتعاملين الخوا ف قد أدت بالدولة إلى إعادة النظر في القانون السابق وصياغة قانون آخر يحاكي على ما أنجزه في تحرير القطاع ويصحب الاختلاف الموجودة بينه وبين ما تم في سنة 2001 حيث صدر القانون رقم 13/01 المرقم في 7 أو 2001. في القانون الجديد يدعو مسعى الدولة في تحرير قطاع النقل وإزالة كل القيود والعراقيل التي تحد منها توسيع نطاقها وإطلاق المتزايد على IRNj النوعي من الخدمة ولكنها في نفس الوقت بروز دور الدولة بقوة كمنظمة وموجهة للحد من سلبات القانون السابق. في هذا الإطار بحث المتعاملين الخوا في المردودية المالية لنشاطهم في أن ينسحبوا من النشاط يعتبر كخدمة عمومية وبالتالي حث الأفراد في خدمة KIR نوعية وإن ما برز منها خلال المواد المتعلقة بالتدليس والتي تنص في (3/1) مواد القانون.

النتائج المرتبطة بتحرير قطاع النقل بدولة دراسة معمقة قد أدت إلى:

- 1 - سيطرة القطاع الخا في الرأى أصبح المحتكر في تقديم خدمات النقل الجماعي لتأشخا في والنقل العمومي للبضائع دولة النوعية في الخدمات.
- 2 - ارتفاع عدد المتعاملين في القطاع إمكانية المالية مما أدت إلى المنافسة غير المنصفة وبالتالي إهمال الصيانة والتجديد ونقص المعرفة بالقطاعات التي تخصصت وبالتالي كفاءة الخدمات ليس كمد الشروط التي تم من قبل ختارها في استغلال الخطوط.
- 3 - قطاع تسودها الممارسات العائلية المصروفة حيث نجد أن أعضائ المتعاملين يملكون سوا حائلة أو أنيلا KIR عمر متوسط.
- 4 - خروج عمل سيئة سوا كمد حيث الأجور أو شروط الأمان حيث في - تدفع الأعداء على العمال لاد مصلح الضمان الاجتماعي وألا العقد الرأى يربط صاحب الحائلة والسائد غالبا ما يكونا شتازلي ومدته غير محددة مما يعني

- عدده الاستقرار. ولذا الجانبا الأمني لا يخفى العمال فقط بل يتعدى دازا إلى الزبائن مثلا خنل نوعية السائقيلا الذيلا في الجالا شبلا ودولا تجربة.
- 5- انما ممارسا ك أد ك إلى عدده مناعة العرس والتجازا إلى التناسا على الخطوط KIR المردودية العالية مما يعني كائسا في العرس بالنسبة للخطوط معينة وندرتلا في خطوط أخرى وIRN على عكسا مضمولا قانونلا تحرير النقل الـ فيند 2 إلى تقديم الخدمات كها ونوعلا للزبائن والتقليل مثلا المشاكل المتعلقة بندرة وسائل النقل سابقا.
- 6- ارتقاء حواد المرور وتدنور نوعية الخدمة حيث أصبح لا يعطى أي أنجية لنوعية الخدمة المقدمة للزبائن.
- 7- انتشار الانارة النقل غير الرسمي على مرأا الجميلا دولا تدخل السلطة للحد منها والقضاء على الانارة ذورا لما تشكله مثلا خطورة على القطر والمند وعلأ أملا أكراد المجتمع.

4-2- مسازمة اللبلا الخا في الآندة.

ولذا الوضع الذي يليه قطار النقل بعد تحريه رزلا لا يعتبر ر- الانارة خاصة بالجزائر. لزان الوضعية موجودة في العديد مثلا الانامية على الانرجمة مثلا الايجابيا ك التي تحقق في بعس الدول على لار تحرير نشاط النقل و- الانمجال للقطار الخا في لمواجهة ضغوط الطللا المتزايد وفي بعس الحاللا انخسا اسعار الخدمات وبالتالي التأثير الايجابي بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع كالاقتصادية الأخيرة ككل.

ولذا السلبيا ترجلا في الانسا إلى أدا عملية تحرير القطاع لذل تكل بعد دراسة معمقة لجميلا الجوانلا خاصة التنظيمية. ولذا الاندسا في تحرير IR-N القطر الانارة للضغوط المتزايد والـ لذل تستطيع الدولة مثلا خنل ماسساتها مواجنتها كها ونوعلا وقد

لنشاطا K القطا Y ا ا f ا لى Σ للحد م ا خدماتا و لك ا لجعلنا يلة - ز ا بك - ل
الشروط التي تتطلبها الخدمة العمومية.

ا التجربة أبت K ا العديد م ا الدول خاصة النامية ا ا القطا Y ا ا f مزم - ا
كان K امكننا ا يمكننا تقديم خدمات تغطي جميعا احتياجا K المواطنينا. ا ا ا ا على
الدولة ا ا تكونا ل ا ماسسا K نقل تتما بالأسقالية ا ا التسيير و ا a
ا ا f و تطبيقا سياسة الدولة ا a
الخدمات ا ا ا ا ا ا ا ا و ا ما يجر ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
ا a

الجزء الثاني:

لقد تعرضت الدراسة لأحد القضايا المأثرة في مجال البحث خلال العشريتين الأخيرتين في الجزائر والمتمثلة خاصة في دراسة وتقييم مسار التنمية والسبب التي أدت إلى الاختلاف في الجواند المبرولة بعد الاستقلال السياسي ورجوع الذاكرة إلى الموارد المالية وبشرية كبيرة مما خلال مختلف مخططات التنمية وتبني أحد الأفكار والنظريات.

إن الوضع أدى إلى اجتذاب عدة كمحاولة لتحليل وشرح سلبيا تلك الجواند ومما يبيد القضايا نجد دور القطاع الخاص في التنمية قبل الاستقلال الاقتصادية وما زال دورا الجديد في على ضوء التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

لقد جاء في الدراسة في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد العالمي تحولات جارية خاصة ما جرت في المعسكر الشرقي سابقا مما يصبغها اقتصادية وسياسية وما شهدت الجزائر مما يصبغها اقتصادية منذ بداية الثمانينيات سواء الداخلية بعد تقييم تجربة التنمية في نهلية السبعينيات أو المدروسة في إطار برنامج التعديل الزمكي بعد أزمة المديونية الخارجية.

لقد اتصل الأول مما أطرورة التي تعرضت في أثناء مباحث إلى نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر إلى موضحا أصلا الاجتماعي ومستوى تكوينها "أربالا العمل" في الجزائر حيث تبين أن مع وجود بعض المشاكل لا تزال القدرة على الاستثمار خاصة في المجال الصناعي. كما لا تزال قابلية للعمل في إطار أولويات استراتيجية التنمية باستئناس كثرة المقاولين الجدد الذين را لتكوينها ولتجربتها في التسيير في الجزائر الاقتصادية والإدارية للدولة وإن ما يفسر التحول النسبي في دور القطاع الخاص ونوعية استثماراته بعد الاستقلال الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق.

لقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخا f قد حظي باهتمام الدولة ربح عدد اعتماد عليه وIRN منذ بداية الاستقلال حيث عرK مرحلة ما سمي بالمرحلة الانتقالية صدور قانون الاستثمار الأول في سنة 1963 وميثاق الجزائر في سنة 1964 إلى خص f جزC منذ لكيفية مسانمة القطاع الخا f في مجزوداK التنمية. كما قدمK لK ضماناK وتشجيعاK ولK كانK في بعU التحياL حامضة ومتناقضة مY بعU التصريحK للقيادة السياسية مما جعلK يتخوK مL الاستثمار في المشاريع الكبيرة خاصة الصناعية. قد يكونK IRN مرتبطا أيضا بقدراتK المالية الضعيفة في تلك الفترة وأصلK الاجتماعي.

ولK الفصل الأول قد تطرK أيضا إلى مراحل تطور القطاع الخا f ومسارK في التنمية خاصة في مجال التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة. ولK سياسة الدولة منذ كجر الاستقلال وحتى يومنا IRN والتي شجعت القطاع الخا f منذ استغلال مدخراتK والمسانمة في حل مشكل البطالة قد حققK جزC كبيرا مL IRN الزدC حيث وصل مستوى التشغيل في المتوسط في القطاع الخا f دولK النكحة إلى أكثر مL 30% قبل التصالحK الاقتصادية والتي نسبة معتبرة IRQ علمنا أن استراتيجية التنمية مبنية أساسا على القطاع العالK. كما أن القيمة المضافة للقطاع الخا f قد تضاعفK بكأر مL 25 مرة وبلغK حوالي 40% مL الإجمالي أعليK في دروY التجارة والخدمات والبناء والتشغال العمومية. أما في القطاع الصناعي فنجد أن وحداتK متخصصة في مرحلة التصنيف النهائي للمنتولK والتي K تتطللا استثماراK ثابتة كبيرة.

IRN الوافل تجير جريا بعد أن طار التشريعي الجديد منذ منتصف التسعينيات إلى منذ كل الضماناK للقطاع الخا f وسموK بالاستثمار في جميع دروY النشاط الاقتصادي مL جزنة وندرا للمشاكل التي تعاني منها المقسساK الاقتصادية العمومية مL جزنة ثانية. ولK القطاع الخا f أصبح يحتل مكانة مهمة في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة حتى في بعU الدروY الصناعية التي كانK محتكرة مL طرC القطاع العالK. كما عزز مكانةK في الدروY والقطاعاK التي تعتبر تقليديا مL اختصاصK.

قد يعطى النقاء f ن تزال موجودة نارا لسياسة القطاع Y الخا f الزيادة على تعويض الربح بشتى الطرق مما يجعله يلجأ إلى توليد اليد العاملة غير المدعومة بنسب كبيرة كما يلجأ إلى عدد الأعداء على العمال وتكثير العمل بالنسبة لما هو موجودا بالاضافة إلى التشغيل الموسمي أو باليوز وبالساعة وحتى في البيك. كما يعتمد القطاع الخا f على المدسساK صغيرة الحجم موزعة وحدتها تشغيل أول ما 20 عامتاً قد يكون معلوم موزعاً ينتمول إلى العائلة الواحدة.

قد ما بيد النقاء f التي توصلها ليزها الدراسة أيضاً ن و التمرکز الكبير لمدسساK في الشمال حيث نجد أن أكثر ما 85% ما وحدتها التي تشغيل أكثر ما 50 عامتاً متمركزة في الشمال وفي بع المدا ل خاصة الجزائر العاصمة ووزانها وعناية.

قد المدسساK الخاصة المنشأة بعد الألمانيةK وخاصة بعد صدور قانوني الاستثمار لسنة 1982 و1993 ن أكبر حجما وأكثر تنوعا نارا للتجربة التي امتلكنها "أربال العمل" واليد ينتمول في المجال إلى الفئة الرابعة. يتضح أن ما خنل أشكال القانونية لجزا المدسساK وحجمها ودور نشاطاتها.

قد عدد الفصل بوضوح خنل فترة دامK عقديا ما الزملا بعد الاستقلال في مسانمة القطاع Y الخا f في التنمية و R ما خنل التناقض العديدة بيد الواقع والنصو f القانونية الخاصة بـ ووجود لجزاK في استراتيجية التنمية تمكك القطاع الخا f ما استغنى لجزا ن عوامل ساعدت على النمو بسرعة دول مشاركة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد كالت تطورا مرتبط بتطور القطاع Y العال ما خنل استثماراتها سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية بالاضافة إلى عوامل أخرى كحماية السوق الوطنية ما خنل احتكار الدولة للتجارة الخارجية وسياسات في التشغيل ودور الاستثمار والنقل والضريبي والتوزيع الجغرافي لمدسساK وسياسة الأسعار سواء بالنسبة للمدخلات المدعمة أو المخرجات التي لا تكفي عليها رقابة صارمة.

التي توضح لنا ألب التحليل المقارن على أساس المردودية المالية للقطاع العام والخالف يعتبر تحليل غير كامل لأننا لنأساليلا المستعملة ونأرا لنأنا كل قطاع.

الكصل الثاني الـ تناول بالدراسة والتحليل التحويلات الاقتصادية في الجزائر منذ خال الستة مباحث قد توصل إلى النتائج التالية:

اعتماد الجزائر على القطاع العام كساسة للتنمية و نتيجة لعوامل موضوعية تمثل خاصة في النزول الـ سطر في بيال أول نوفمبر وميثاق طرابلس والجزائر منذ جنة وأرا لضع إمكانية المالية للقطاع الخالف مقارنة بالأمم المتحدة النموية منذ جنة لانية.

التقييم الـ قام به السلطة العليا في البند في نزالية السبعينيات أ بعد تنقيح المخطط اللائي والمخططين الرباعيين قد أبرز عدة نقاط أ أدك بالدولة إلى التفكير في أساليلا جديدة في تسيير الماسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي الشروط في مرحلة الأصلح الـ التي تمثل في عادة الزميلة العضوية المالية وملا بعد استقلالية الماسسات وإنشاء الشركات القابضة لتسيير رة وأموال الدولة.

نتائج الأصلح الـ لة تكمل في مستوى الأموال التي رصدت للون ولتد إلى الفضا على النفا الخ السابقة لأرا لمحدودية اتخاذ القرار بالنسبة للمسير ولباق الممارسات السابقة المتمثلة خاصة في تدخل الوصاية وبالتالي الأصلح في الـ الكثرة أ قبل أزمة 1986 كان تزد خاصة إلى الحد من الأصلح والنفا الخ الموجودة وتحسينا لة الاقتصادية دول التخلي عن.

أما في كثر ما بعد أزمة 1986 ل المحيط الاقتصادي والاجتماعي الـ كان تتد في الأصلح ل يساعد على تنقيح بشكل جيد خاصة بعد التدنور الكبير في أسعار المحروقات في سنة 1986 واختلاف قيمة الدولار مما أد إلى نف في الموارد المالية الضرورية وزيادة نسبة التضخم وتخلي قيمة الدينار وجمود الجهاز المالي وتحرير التجارة الخارجية بالاضافة إلى الأعمال التخريبية التي مسك العديد من الماسسات وشك نشاطاتها.

مزمنا تكاد أن سبلا لـ ١٣٥ التقييد والاصحاح R التي قد أبرزت الوضع الزنيكلي
للاقتصاد الوطني مما جعل السلاط K تقتل بضرورة لـ C لاصحاح K عميقة لتمكين
الاقتصاد الوطني من تخطي المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق دولاً أضرار كبيرة
تملك خاصة في استثنائية المـ سـ K الاقتصادية العمومية والعمل بميكانيزمـ K
السوق.

لـ L المجموع في بعض القوانين وعدل تحديد الصـ حـ K بالإضافة إلى أسـ لا
خاصة بالمـ سـ K كـ f التـ لـ والتـ والتـ والتـ الكبيرة لتساو الخارجية من
حيـ مدخلـ وضع استـ الطاقـ الإنتاجية وعدل القدرة على منافسة المنتجـ K
الأجنبية كلـ عوامل لـ تساعد المـ سـ K الاقتصادية على تنـ الـ اصـ حـ K
والوصول إلى أنـ دـ المرجوة منـ خاصة كما يتعلـ بالتـ وتـ الـ احتـ كـ
الضرورية للسـ لـ.

لقد عـ الاقتصاد الجزائر آ بعد Rـ المرحلة لـ اصـ حـ K اقتصادية عميقة في
طار برنامج التعديل الزنيكلي بعد تـ أزمة المديونية. تـ Rـ الـ اصـ حـ K خاصة
إلى الوصول إلى التوازن K الاقتصادية والمالية الكلية وتوـ الشروط المتـ
لـ لـ الاقتصاد ومعاودة النمو. من أجل Rـ عمل الدولة على تخـ قيمة
الدينار والتـ التـ عـ الميزانية بتـ الـ استثمار K العمومية
والاعتماد K المخصصة للقطاع K الاجتماعية وكـ تحرير سعر الكـ والتـ في
الكتلة النقدية مما أدـ إلى انـ في نسبة التـ الـ يعتبر من بـ أنـ دـ برنامج
التعديل الزنيكلي.

لـ Rـ البرنامج قد سمـ للدولة من عادة جدولـ ديونـ الخارجية وبالتالي سمـ
بتـ f الاختـ الموجودة في ميزان المدـ وـ Rـ تعزـ كـ بتـ التحـ
الـ طراً على الميزان التجاري نتيجة انتـ أسعار البترول.

لـ نتـ برنامج التعديل الزنيكلي حتى ولـ تحقق كما يتعلـ بالشـ الأول
المتـ في التوازن K الكلية لـ أن الشـ الثاني والمتـ بمعاودة النمو الاقتصادي لـ
يتـ وألـ التـ التي قدمـ والمتـ خاصة في تـ f حصـ f المـ سـ K

الوطنية في السوق الداخلية بفضل تحرير التجارة الخارجية ومناخ الاستثمار
الأجنبية واتساع السوق الموازية معاً جزءاً من ولقاء الاستثمار والموارد المالية الخاصة
بدورة الاستثمار معاً جزءاً ثانياً مما زاد في تقا f مناصلاً الشغل وبالتالي زيادة نسبة
البطالة.

أما معاً الناحية الاجتماعية لـ J35 السياسة التقشفية التي فرضها برنامج التعديل
الزبكي قد أد ك إلى تدنٍ في التغطية الاجتماعية في جميع المجالات وتدني القدرة
الشرائية لاجلية أفراد المجتمع.

قد معاً بيّن شروط برنامج التعديل الزبكي مباشرة برنامج خا f بالخصوصة
التي تعتبر عملية ليس ك سائلة بعد اعتماد الجزائر على استراتيجية تنموية أساسها
القطاع العام. لـ J35 لـ RNj نجاح البرنامج في يكمل في دننا في تحويل الملكية معاً
القطاع العام إلى القطاع خا f بمختلف أساليب وطرق الخصوصية لـ RNj لـ
بالضرورة أن تصبح المؤسسة الخاصة الجديدة فعالة اقتصادياً بل يجزأ التنمية الترو
المتنامة كخا أسواق تنافسية ومؤسسات بنكية مستقلة. كما أن الخصوصية حتى وقد
اعتبر ك كحلقة أساسية معاً سلسلة الأصناف الاقتصادية للنظام ككل في أن يمكن
اعتبارنا الحل النجائي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني. أن المشكلة
في يكمل في نوعية الملكية بقدر ما نوا في الإدارة والتسيير وتخلي الدولة عن التسيير
المباشر للمؤسسات الاقتصادية بواسطة الأوامر والعمل بميكانيك السوق حتى
بالنسبة للمؤسسات القطاع العام.

قد الخصوصية يجزأ أن تحضى برؤية تنموية شاملة و R لـ بتيجاد الصيغ التي
تسمو بتكامل القطاع العام والخاص في إطار استراتيجية تنموية جديدة تدخ بعيد
الاعتبار بعد الانتقاء الاقتصادي وبالتالي تدابيرنا المحتملة على الاقتصاد الوطني
سواء تعلو الأمر بمسألة التشجيع أو مواجهة المنافسة الأجنبية.

قد الدراسة قد تطرق ك إلى التحول ك الخارجية والمتمثلة خاصة في
الأصناف الاقتصادية والسياسية التي جر ك في المعسكر الشرقي والتي ساهم في
الأسرا والتعمد في الأصناف الاقتصادية. كما أد ك إلى أحادية قطبية في المجال

الاقتصاد المعتمدة على هذا الاقتصاد السويدي الذي تعزز به القدرة العالمية التي أدت إلى انتعاش أكرار للاقتصاد العالمية.

في تأثيرات التحولات على دور الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك المكانة الجديدة للقطاع الخاص في الاقتصاد التي كانت تعتمد على التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر كانت واضحة جدا خلال فترة الانتار في دور الدولة في الحياة الاقتصادية معتمدة على التنازح الحديثة في المجال كدور الدولة الجديد في مجال التنظيم والتنشيط والحماية الاجتماعية والخدمة العمومية وضرورة بقاءها في بعض الأنشطة كمنظمة لتجزئة تعتبر "شرا لا بد منها". كما تطرق الدراسة في هذا المجال إلى تأثيرات التحولات الخارجية والمكانة التي توصل إليها القطاع الخاص على المستوى الوطني وكذلك العوامل المساعدة التي مكنتها من الدور الذي يجلبه إلى التنمية.

في السنوات التي جرت فيها التحولات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الزميكلي في الجزائر متميزة كونهما دور أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية ومنجزات خاصة المديونية الخارجية وخدماتها والبطالة الناتجة عن عجز الاقتصاد الوطني في إنشاء مناصب شغل جديدة والتعددية الحزبية التي أدت إلى مشاكل نتجت عنها ألتاملا وبالتالي قلة الاستثمار الأجنبي المباشر والتخلف أو التوجه التكنولوجية الكبيرة ما بيلا المقاسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى تقا الفاعلية المالية من الزيادة الدولية الموجزة للبرامج التنموية.

لقد حاولت الدراسة في إطار الواقع الجديد للاقتصاد الوطني والعلاقات الاقتصادية الدولية إلى توجيه القطاع الخاص إلى الدور التي كانت مساهمة فيها ضعيفة بحكم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت خاصة على تدخل الدولة في الانتال مباشرة من خلال قطاعي الطاقة والقطاع الصناعي والسياحة والنقل. في هذا المجال تطرق الدراسة إلى الشروط أو الدور التي يجلبها تدوير الدولة في كل قطاع وتوضيح العلاقة والدور الذي يجلبه إلى القطاع

الخا f مـأـلـ أـجـل وـضـلـ استـراتـيجـية تنـمـويـة جـديـدة كـي طـار تكـامـل الطـقـاعـيـلـا ومـواجـزـة تحـديـا K العـولـمة وتـأثـيرـاتـها السـلبـية.

لقد خلصـا الدـراسـة إـلى بعـث التـوصـيـا K الـتي نـزـة أنـلـ مـلـا الضـرورـ آ العـمـل مـلـا مـلـا أـجـل بلـوـج اتـنـادـا 2 المـرجـوة مـستـقبـلـا مـلـا التـنـمـية الـاقتـصـاديـة والـاجـتمـاعيـة للـجزـائر والمـتمـلـة خـاصـة كـي:

1- مـلـا 2 مـواصـلة التـنـمـية الـاقتـصـاديـة والـاجـتمـاعيـة بـشـكـل عـالـمـي وـكـي الـلـار وـ2 الـآزـمة الـتي يـعـيشـها الـاقتـصـاد الـجزـائرـي ومـواجـزـة تحـديـا K العـولـمة وكـل مـا تـعـنيـلـا مـلـا انتـتـا ٣ وبـالـتـالـي مـنـاسـة أـجـنـبيـة. ٤ مـلـا يـتـعـيـلـا عـلى الدـولـة إـعـادـة الذـار كـي الـأسـالـيـا السـابـقـة المـنـتـزـجـة كـي التـسيـير مـلـا أـجـل تـجـنـيد كـل الـمـكـانـيـا K والـطـاقـا K المـتـاحـة عـلى المـستـوـى الـوطـنـي أوـثـا ٥ مـلـا مـلـا مـكـانـيـا K الطـاقـا ٦ الخا f الـرـيـا ٧ أصـبـه يـمـتـلـا ٨ قـدرـا K مـاليـة وإـنتـاجـية كـبـيرـة ٩ كـما تـنـتـزـجـا إـحـصـائـيـا K الـديـوالـا الـوطـنـي لـلـإحـصـائـيـا K والـوكـالـة الـوطـنـيـة لـتـرقـية الـاقتـصـاد.

2- انتـزـجـا ١٠ سـياسـة واضـحـة اتـجـازـا الطـاقـا ١١ الخا f الـوطـنـي سـواـف مـا تـعـلـكـه بالقـوانـيـلـا أو تطـبـيـقـها ١٢ بـزـالـة العـراقـيل الـبيـروقـراطـيـة الـتي تـحد مـلـا دـيـنامـيـكـيـتـها ١٣ وـكـي ١٤ الـوقـا K جـعـلـه يـعـمـل كـي طـار القـوانـيـلـا واحـترامـها ١٥ وتـوجـيـزـها مـلـا خـتـلـ التـحـذـيرـا K المـختـلـفـة نـحو الـاقتـصـاد المـنـتـلـا والـاقتـصـاد كـي المـنـاطـة الـداخـليـة والصـحـراويـة مـلـا أـجـل المـساـجـمـة كـي تـلـيـة احتـياجـا K الـاقتـصـاد الـوطـنـي خـاصـة كـي مـجال الـآنـحـة والصـنـاعـا K الصـحـيرة والمتـوسـطـة والسـياحـة والنـقل.

3- تـحـديـد سـياسـة اجـتمـاعيـة مـزجـيـة ١٦ تـتـخـد ١٧ بعـيـلـا الـاقتـصـاد مـصـالـه العـمـال وأربـالـا العـمـلـا ١٨ الـتي لـا يـمـكـنـه أـلـا تـكـوـنـه كـعـالـة ١٩ أو كـانـه مـبـنيـة عـلى أسـاس ٢٠ التـشـاور مـا بـيـلـا كـل الـأطـراف ٢١ المـعـنيـة.

4- وـضـلـ سـياسـة ضـريـبيـة كـعـالـة ٢٢ وعـقـلـانيـة ٢٣ بعـيـلـا الـاقتـصـاد أولـويـا K السـياسـة الـاقتـصـاديـة والـاجـتمـاعيـة ٢٤ وـكـي ٢٥ الـوقـا K تطـوير إـدارـة الضـرائـلـا والجـمارـا ٢٦

والضمان الاجتماعي هذا أجل وضعا ميكانيزما جديدة للتطوير والمراقبة لتسعار والتجارة الضريبي.

5- هذا الجانب احتكار الدولة للتجارة الخارجية والانتهاك الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية والاندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقليص العولمة يتطلب هذا الدولة العمل في إطار المفاوضات على وضع سياسة حماية ديناميكية تتخذ بعيدا الاعتبار إلى الحماية هذا المنافسة الأجنبية التي حماية مدققة وإلا هذا أجل مواصلة برنامج تنمية الميل المدسسا الوطنية سواء العمومية أو الخاصة.

6- هذا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية بالإضافة إلى أزمة المديونية الخارجية وكل ما نتج عنها هذا سلبيا في إطار برنامج التعديل الزيكلي قد صعب هذا شروط "المساعدة المالية" للبرنامج التنموية الخاصة وأدرك إلى الحاجة المتزايدة للتحويل التكنولوجي الحدية وبالتالي وبالتالي بد على الدولة ألا تعمل بكل الوسائل لجلا الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد بوضوح إطار عملنا وأجدا ونحويتها خاصة وألا الاستثمار الأجنبي المباشر قد أخذ اتجاهنا غير تلك المعزودة سابقا.

7- تطوير هذا الجانب الاقتصادي وجعلنا في متناول الجميع وتبسيطنا مما توضحه الأمكانيا الموجودة ودراسة الاستثمار وكيفية التسهيل والتشجيع الممنوحة في إطار قوانيننا الاستثمار ووفقا لأنواعنا وأجدا.

قائمة المراجع - 3

I - المراجع باللغة العربية:

1 - الكتب:

- 1- بيجور ليونيدوفيتش أندريش التطور التأسيسي دار التدفئة موسكو 1977.
- 2- ب. ب. آ. حالة العالم السجل الاقتصادي والجيوستراتيجي للعالم منش. - ورا La Découverte.
- 3- حسيلا حبالا ألسوا أ. الحكومات الاختيار بين بدائل غير مثالية دار التسيير عمال: 1996.
- 4- سعيد النجارية التخصيصية والتصحيحية الهيكلية في البلاد العربية.
- 5- سعيد أوكل استثنائية المؤسسة العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرار في إطار المنزور النظمي بدولنا ناشرة الجزائر 1994.
- 6- ضياك مجيد الموساوي الخصخصة والتصحيحية الهيكلية في الجزائر ديوانا المطبوعا الجامعية الجزائر.
- 7- عبد العزيز صالو بدلا حيتورة إدارة عمليا الخصخصة وأثرها في اقتصاديا الوطن العربي - دراسة مقارنة كلية الاقتصاد والإدارة جامعة عدلنا الطبعة الأولى 1997.
- 8- عبد المجيد بوزيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ديوانا المطبوعا الجامعية الجزائر: 2003.
- 9- عبد الواحد العذوري العولمة والجا - التحديا والفرع مكتبة مديولي 2000.
- 10- هاد مرسيي التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي دار المستقبل العربي الطبعة الأولى القاهرة 1982.
- 11- هاد مرسيي إرنج انتتات الاقتصاد دار الوحدة للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1980.
- 12- مزنية أزرغ نشوة الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي. ترجمة سمير كرز مؤسسة أبحاث العربية بيروت 1980.

2 - التقارير والمجملات:

- 13- التقرير التمهيدى للملتقى السادس لحزب جبهة التحرير الوطني سياسة التنمية.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2003.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كتابة الدولة للتخطيط نتائج البحث حول التشغيل والتأجير.
- 16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية منشور ك مقتشية العمل سنة 2003.
- 17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي منشور ك المجلس نوفمبر 1998.
- 18- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول المديونية الخارجية لبلادنا جنوبا البحر الأبيض المتوسط عناية 1999.

- 19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلاد الضعيفة الدورة العامة 17 ما 2001.
- 20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير لجنة التقييم الرابع الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004 الدورة 26 جويلية 2005.
- 21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير لجنة التقييم الرابع الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول 2004 الدورة 25 ديسمبر 2004.
- 22- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييم الرابع الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول 1996.
- 23- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييم الرابع الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2000.
- 24- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييم العمرانية والبيئة عرب حول العقار العقاري الدورة 10 أبريل 1998.
- 25- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقرير حول إستراتيجية التنمية الاقتصادية الدورة 18 جويلية 2001.
- 26- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقرير حول مشكل العقار في الجزائر عالم التنمية الاقتصادية الدورة 24 جويلية 2004.
- 27- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقرير ملأ أجل سياسة لتطوير المصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الدورة 20 جويلية 2002.
- 28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة عمال العمل تقرير حول القطاع غير الرسمي أو غير النظامي وحفاز سنة 2000.
- 29- الندوة الوطنية الرابعة حول التنمية: استراتيجيات المؤسسة المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية المجلد الخامس باستراتيجية المؤسسة رقم 11 1987.
- 30- اتحاد اقتصاديين العرب والمشركون الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية الجزء الثاني المعزود العربي للتخطيط الكويك دار الرازي 1988.
- 31- برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير حول التقرير سنة 2000.
- 32- تقرير حول التنمية في العالم: الدولة في عالم التحول K البنا العالمي واشتد 1997.
- 33- جريدة الثورة والعمل العدد 333 بتاريخ 13 أو 1983 K.
- 34- خزار محمد وعائشي كمال السياحة الصناعية في الجزائر: واقع وآفاق مجلة التحليل العدد 09 2005.
- 35- صالح صالحي الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التنمى الاقتصادي مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 1 سنة 2001.
- 36- صندوق النقد الدولي وثيقة رقم SM/93/9 ملقخة في 15 جانفي 1993.
- 37- مجلة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط عدد الخامس الجزائر 1990.
- 38- مجلة أحدا الاقتصادية العدد 11 ديسمبر 1986.
- 39- مجلة إيكوتكنيا الجزائر 1996.
- 40- محمد بوجيزة مآخذ K حول القطاع الخامس في الجزائر مجلة اتحاد اقتصاديين والاجتماعيين الجزائريين العدد 1 سنة 1984.

41- معاهد الدراسات K للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الآثار الاجتماعية للعلامة جني2
2000.

3- الملثبا والنوا:

- 42- ل. عبا2 الملسة الصغرة والمتوسطة الجزائرية ضرورة التقلا2 م2 متطلبا2
اقتصاد السوا2 الجلسا2 الوطنية للملسا2 الصغرة والمتوسطة الجزائر2 14-15
جانفي 2004.
- 43- ببا حبيلا عبد الرزا2 الشراكة ودور2 في جلا2 الاستمارا2 الأجنبية2 الملقى الوطني
حول الاقتصاد الجزائر2 في الآلية الثالثة البلدية2 21-22 م- 2002.
- 44- رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 نقا2 وطني حول التنمية الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية2 ناد2 الصنوبر الجزائر2 29 سبتمبر - 03 أكتوبر 1996.
- 45- شبايكي سعدا2 وحدي2 مليكة2 الملقى الدولي حول تقلا2 الملسة الاقتصادية2 كلية العلوا2
الاقتصادية وعلوا2 التسيير2 سطية2 29-30 أكتوبر 2001.
- 46- شبايكي سعدا2 نجل تنقلا2 الخوصصة كحل مالا الحلول المقترحة لحل مشكلا2 الملسة
الجزائرية2 الملقى الوطني حول كسلا2 الملسة الاقتصادية الجزائرية2 جامعة باتنة2
1994.
- 47- عبد الح2 بوعتروس2 سياسا2 الأصا2 الاقتصاد2 في الجزائر2 الانجازا2 والتحديا2
الملقى الدولي حول تقلا2 الملسة الاقتصادية2 كلية العلوا2 الاقتصادية وعلوا2 التسيير2
جامعة سطية2 29-30 أكتوبر 2001.
- 48- محبولا2 حمودة2 المسائل المالية للملسة العمومية الاقتصادية الجزائرية مالا وجزاة
الاستدانة والمردودية2 الملقى الوطني حول كسلا2 الملسة الاقتصادية الجزائرية2 جامعة
باتنة 1994.
- 49- وزارة الملسا2 الصغرة والمتوسطة والصناعة التقليدية2 الجلسا2 الوطنية للملسا2
الصغرة والمتوسطة2 الجزائر2 14-15 جانفي 2004.

4- الوكالا الرسمية:

- 50- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 02 أو K 1963.
- 51- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 القا- ولا رقن2 82-11.
- 52- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 القاولا رقن2 01/88
المقرا2 في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه الملسا2 الاقتصادية العمومية.
- 53- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 القاولا رقن2 90-10
المقرا2 في 14 أبريل 1990.
- 54- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 المرسو2 التنقيا2 2
194/98 الصادر في 07 جوالا 1998.
- 55- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 المرسو2 رقن2 242/80
المقرا2 في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتطبيق قاعدة الإنيكة العضوية للملسا2
الاقتصادية العمومية.
- 56- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 المرس- و2 رقن2 06/95
المقرا2 في 25 جانفي 1995.
- 57- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2 رقن2 02 أو 13 جانفي
1988.

- 58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أميلاڤ التسيير الاشتراكي للمقاسساK.
- 59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أميلاڤ الجزائر 1964.
- 60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية عرض البرنامج الاقتصادي والمالي لمدة ٥ سنوات سنواK ١٣١٥ مارس 1995.
- 61- البوالة الوطني للأحصائياK الدليل الإحصائي للجزائر العدد 13 سنة 1987.
- 62- تدخل وزير الاقتصاد والمالية السيد: بشير بومعزة أم-المجلس الوطني 30 ديسمبر 1963.
- 63- خطاب الرئيس الراحل بنوار آ يومئذ أمانه طاراK الأمة 19 جوان 1967.
- 64- خطاب رئيس الجمهورية السابق السيد: الشاذلي بن جديد.

II - الدراسة الفرعية:

1 - الكتـ f :

- 65- Abdelhak LAMIRI, Gérer l'entreprise Algérienne en économie de marché, Alger 1993.
- 66- Abdelkarim Toudjine : Comment s'établir à son compte. Edition ENAL Alger 1986.
- 67- Abdelmadjid BOUZIDI, 25 questions sur le mode de fonctionnement de l'économie Algérienne.
- 68- Abdelmadjid BOUZIDI, l'industrie publique en Algérie.
- 69- Ahmed BENYACOB, L'entreprise publique industrielle algérienne,
- 70- BON JEROME et LOUPPE ALBERT, Marketing des services publics, l'étude des besoins de la population, les éditions de l'organisation, Paris 1980.
- 71- DJILLALI LIABES, Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982, C.R.E.A.D, Avril 1984.
- 72- FRANÇOIS LEVEQUE, concepts économiques et conceptions juridique de la notion de service public, centre d'économie industrielle, école nationale des mines, Paris, CNRS 2000.
- 73- J. RIVOIRE, L'économie de marché, édition PUF, 1994.
- 74- JEAN PENEFF, Les industriels Algériens: trajectoires sociales et carrières des patrons algériens, édition du CNRS, 1981.
- 75- L. TALHA, Introduction a l'Afrique du nord contemporaine, Edition: du C.N.R.S, Paris 1975.
- 76- La dette contre le développement, quelle stratégie pour les peuples méditerranéens, édition CNES-ISPROM-PUBLISUD, Paris 2003.
- 77- Med EL-HOCINE BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie sous-développement et socialisme, 2ème édition, Alger – Paris, édition OPU, Economica, 1982.
- 78- Med EL-HOCINE BENISSAD, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, édition OPU 1991.
- 79- Mourad BENACHNHOU, Réformes économiques, dette et démocratie.
- 80- Mourad LARIBI, manuel de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'Algérie, 2ème édition, OPU, ENAP, Alger 1988.
- 81- Nacer-eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, édition OPU, Alger 2005, et université pierre Mendes France – Grenoble.
- 82- T. HAFSI, l'entreprise publique et la politique industrielle.
- 83- Tahar BEN HOURIA, l'économie de l'Algérie, édition François maspéro, Paris 1980.
- 84- ZDENEK Madar/HELENE Rastello, le rôle de l'Etat dans la réglementation de l'économie Capitaliste-Socialiste, IEE de Turin 1984.

2- التآرير والمآأأ :

- 85- A. CHAREF et A. BOUZIDI, L'entreprise publique en Algérie, Revue du C.E.N.E.A.P, 1985.
- 86- A. HAMMAM, Le nouveau secteur privé en Algérie, Revue du C.E.N.E.A.P, N° 2, JUIN 1985.
- 87- A. Nadir : Le mouvement réformiste Algérien et la guerre de libération nationale. Revue d'histoire maghrébine. N°4. 1974.
- 88- A.A.R.D.E.S : Etude industrie privée, Alger 1975.
- 89- A.A.R.D.E.S, Etude sur la chaussure en Algérie, Alger 1974.
- 90- A.S. MESCHERIAKOFF, L'autonomie des entreprises publiques—éléments pour une théorie, revue de droit public, n°6, 1985.
- 91- Abdelmadjid BOUZIDI, l'industrie publique en Algérie, quelques observations sur l'emploi et la productivité, revue du CENEAP, n°7, Juin 1986.
- 92- Amar Touat et Med Kamel Chelgham, la participation de l'entreprise privée au développement industriel, A quelles conditions, revue du C.E.N.E.A.P, N°2, Juin 1985.
- 93- Aomar MOUFFOK, l'emploi en Algérie, évolution de 1967 à 1983, revue du CENEAP, n°7, Juin 1986.
- 94- Association Algérienne pour la recherche démographique, économique et sociale, Revue, A.A.R.D.E.S, Etude industrie privée, Alger 1974.
- 95- Banque mondiale, département finance, secteur privé et infrastructure, région moyen orient et Afrique de nord, rapport sur le droit des affaires et le développement de secteur privé en Algérie, 27 Avril 2005.
- 96- Bernard Hadjadj, les paris de la mondialisation, revue, Présence Africaine 2003.
- 97- Conseil national économique et social, commission évaluation, rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2004, juillet 2005.
- 98- Conseil national économique et social, commission perspectives de développement économique et social, rapport contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, 16ème session plénière, novembre 2000.
- 99- Conseil national économique et social, commission perspectives de développement économique et social, rapport sur la stratégie national de développement économique et social à moyen terme, 8ème session plénière, mai 1997.
- 100- Conseil national économique et social, commission perspectives de développement économique et social, rapport, pour une politique de développement de la P.M.E en Algérie, 20ème session plénière, juin 2002.
- 101- Djillali Liabes, Le secteur privé industriel, base économique d'une bourgeoisie, Revue A.A.R.D.E.S, -d'ébats et critiques- N°1, Alger, novembre 1978.
- 102- M. Fergane, Genèse et évolution de la dette extérieur en Algérie, revue l'économie, mensuel économique, A.P.S, Mars-Avril 1996.
- 103- M. FERGANE, La genèse de l'endettement extérieur du sud, Alger, revue de l'économie, mensuel économique, n°18, 1994.

- 104- M. TERBECHE, Système de financement de l'économie, Alger, Revue de l'économie, mensuel économique, édité par l'APS, n°37, Octobre 1996.
- 105- MAHREZ HADJ SEYD : Quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel, revue du C.E.N.E.A.P, l'industrie privée en Algérie, N°2, Juin 1985.
- 106- Mohamed Lakhdar Ben hassine, Le secteur d'Etat en Algérie et la révolution nationale démocratique: sa situation et ses problèmes, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques. N°1 Mars 1989.
- 107- Mondialisation et réformes économiques en Algérie, analyse et prospective, revue de CENEAP, n°20, 2001.
- 108- N. Saadi, la restructuration des entreprises d'Etat, essai de présentation analytique, revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n°2, 1984.
- 109- SEMMOUD Bouziane, croissance du secteur industriel privé en Algérie dans ses relations avec le secteur national, Revue canadienne des études Africaines. vol16, N°2, Canada 1982.

3- الملتييا :

- 110- A. Sayad : les trois âges de l'émigration Algérienne, Actes de la recherche en sciences sociales, Alger 15 juin 1977.
- 111- Colloque sur la mise à niveau de l'entreprise économique et les enjeux de l'intégration à l'économie mondiale, université de sétif, 29-30 Octobre 2001.

4- الولاة الرسمية :

- 112- R.A.D.P, Textes sur l'auto-gestion, décret n°63/88 du 18/03/1963, n°63/95 du 22/03/1963 et n°63/98 du 28/03/1963, Alger 1963.
- 113- R.A.D.P, Décret exécutif N° 96/118 du 06/04/1996, modifiant et complétant le décret N° 87/159 du 21/07/1987, relatif à l'intervention des sociétés étrangères dans les activités de prospection et de recherche et d'exploitation des hydrocarbures, article 3 J.O.R.A du 10/04/1996, n°22.
- 114- R.A.D.P, Loi N° 91/24 du 06/12/1991 modifiant et complétant la loi N° 84/06 du 07/1/1984, relative aux activités minières, article 21 J.O.R.A du 11/12/1991, N° 64.
- 115- R.A.D.P, Synthèse (1967-1982) et bilan de l'exécution du plan annuel 1983.
- 116- R.A.D.P, Ministère des industries légères : fichier industriel du secteur privé, 1980.
- 117- R.A.D.P, Ministère des industries lourdes : fichier industriel du secteur privé, 1980.
- 118- R.A.D.P, Charte d'Alger, Commission centrale d'orientation, Alger 1967.
- 119- R.A.D.P, La charte nationale, front de libération national (F.L.N): Alger 1976.
- 120- R.A.D.P, Guide économique et social, ANEP, Alger 1989.

- 121- R.A.D.P, Ministère de la restructuration industrielle et de la participation : redressement de l'économie nationale et politique de restructuration industrielle, cadre et principes généraux, Alger, O.P.U 1994.
- 122- R.A.D.P, Ministère des finances et du plan : Le code des investissements, Alger, Septembre 1967.
- 123- R.A.D.P, Economie Algérienne : les enjeux et les choix à moyen terme 1996-2000, document de doctrine, présidence de la république, document non publiée.
- 124- Office national des statistiques, Collections statistiques : Caractéristiques socio économiques des pays du grand Maghreb, n°10, 1988.
- 125- Office national des statistiques, collections statistiques, série E, statistiques économiques, l'activité industrielle, n°115, 1989-2003.
- 126- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie , n°11, 1984.
- 127- Office national des statistiques, présentation de quelques comptes et agrégats de comptabilité nationale, n°9, décembre 1985.
- 128- Office national des statistiques, les comptes nationaux 1988-1989, tableaux et éléments de méthodologie, n°39, 1992.
- 129- Office national des statistiques, collections statistiques, situations des entreprises Algériennes en 1987.
- 130- Office national des statistiques, collections statistiques, les comptes de l'industrie, n°18, 1989.

5- الرسالة الجامعة:

- 131- A. Bendjelid, Implantations industrielles dans le triangle Skikda Constantine – Annaba, thèse de troisième cycle, Paris 1976.
- 132- D. Benchehida, Structures industrielles a Oran , thèse de troisième cycle, Paris 1980.
- 133- DJLLOULI YUCEF, Le secteur privé Algérien et ses investissements, thèse 3eme cycle, Paris 1985.

٢٥- رة ا داوة

رؤم الصؤة	عء- واؤء- ءؤء	رؤم الءءؤء
15	نسؤا التءرؤء ءؤ المءارء ءؤنسؤة لؤؤة المءاوضؤءا التءارؤءا.	01
16	الآصل الآؤماءؤ لؤؤة المءاوضؤءا التءارؤءا (%).	02
18	الآصل الآؤماءؤ لؤؤة التءار والءرؤؤءا (%).	03
19	نسؤا التءرؤء ءؤ المءارء ءؤنسؤة بالنسبة لؤؤة التءار والءرؤؤءا.	04
20	نسؤا التءرؤء ءؤ المءارء ءؤنسؤة لؤؤة العمال والعمال المؤؤرؤءا.	05
21	الآصل الآؤماءؤ لؤؤة العمال (%).	06
46	ءطور التؤؤؤل والآنؤمؤة النسبؤة للؤاؤا ءا f ءؤال ءؤؤرة (1967 - 1981) ءؤلأ الؤؤؤة.	07
48	ءءء العمال الآؤراؤ ءؤ مءؤاؤ ءؤاؤاؤا ءاؤنؤؤة (ءؤلأ الؤؤؤة).	08
49	ءطور التؤؤؤل ءؤؤا ءؤاؤاؤا النؤاؤ للؤؤرة (1967-1981).	09
53	نؤؤؤة الؤء العاملؤ ءؤ ءؤاؤا ءا f للؤؤرة 1967-1981.	10
57	ءؤؤا مءؤؤؤاؤا ءؤاؤا ءا f ءؤ مءؤاؤ ءؤؤاؤا الصنائة لسنة 1980.	11
63	ءطور مسالؤمة ءؤاؤا ءا f ءؤ القؤمة المضاؤة للؤؤرة (1967 - 1981).	12
65	مسالؤمة ءؤاؤاؤا العالؤ والءا f ءؤ ءؤؤؤلأ القؤمة المضاؤة.	13
66	الؤؤؤؤلأ ءؤاؤاؤا للقؤمة المضاؤة ومسالؤمة ءؤاؤا ءا f ءؤؤؤاؤا للؤؤرة (1967 - 1981)	14
67	الؤؤؤؤلأ ءؤاؤاؤا للقؤمة المضاؤة ءؤ ءؤاؤا ءا f للؤؤرة (1967-1981)	15
70	الآنؤمؤة النسبؤة للؤاؤاؤا العالؤ والءا f ءؤ ءؤؤؤلأ القؤمة المضاؤة ءؤ ءؤاؤاؤا الصنائة.	16
78	مسالؤمة ءؤاؤا ءا f ءؤ التؤؤؤل للؤؤرة (1982-1990)	17
79	الؤؤؤؤلأ ءؤاؤاؤا للتؤؤؤل للؤؤرة (1982-1990)	18
81	الؤؤؤؤلأ المءانؤ للؤؤرة (1982-1990)	19
82	ءطور مسالؤمة ءؤاؤا ءا f ءؤ ءؤؤؤلأ القؤمة المضاؤة للؤؤرة (1982-1990)	20
83	مسالؤمة ءؤاؤاؤا العالؤ والءا f ءؤ ءؤؤؤلأ القؤمة المضاؤة.	21
83	الؤؤؤؤلأ ءؤاؤاؤا للقؤمة المضاؤة والآنؤمؤة النسبؤة للؤاؤا ءا f ءؤ ءؤؤؤلأ القؤمة المضاؤة للؤؤرة (1982-1990).	22
84	الؤؤؤؤلأ ءؤاؤاؤا للقؤمة المضاؤة ءؤ ءؤاؤا ءا f للؤؤرة (1982-1990).	23
92	ءطور أنؤؤؤاؤا مءؤؤراؤاؤا الآؤؤمار ءؤال ءؤؤرة 1993 - 1999	24
93	ؤؤؤؤلأ المءارؤؤاؤا ءؤ إؤار الشراؤة ءؤال ءؤؤرة 1993-1999	25

رقم الجدول	عنوان - الجزء - دولة	رقم الصفحة
26	توزيع الاستثمارات حسب دور النشاط الاقتصادي للفترة 1993-1999	94
27	توزيع القيمة المضافة في القطاع الصناعي حسب دور النشاط وحسب القطاع القانوني - بالنسبة المئوية (%)	96
28	توزيع التشغيل حسب القطاع الاقتصادي للفترة 2003-2004	98
29	تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخا f	99
30	بعث الشركات الوطنية التي تم إعادة إنشائها والمؤسسات المنبثقة عنها.	121
31	الاندخول في عملية التجارة الخارجية في نهاية 2000.	147
32	تطور التتالي الصناعي بالنسبة المئوية (سنة الأساس 1989).	148
33	تطور نسب استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العمومي حسب دور النشاط.	150
34	وضعية خزينة المؤسسات العمومية (بـ 10 دينار جزائري).	151
35	تطور نسب اعتمادات التسيير في القطاع الاجتماعي خلال الفترة 1993-1997	156
36	المؤسسات التي تم تخصيصها خلال الفترة 1995-2003 على طريق إنشاء رأس المال	169
37	توزيع المؤسسات القابلة للخصخصة حسب دور النشاط	170
38	التمركز الجغرافي للاستثمارات الصناعية الخاصة في الفترة 1967-1971.	213
39	المشاريع الاستثمارية للقطاع الخا f الصناعي للفترة 1967-1972 المعتمدة في إطار - لجان الاستثمارية.	219
40	تطور شرائح العتاد الإنتاجي	235
41	تطور أسعار بيع العتاد الإنتاجي	235
42	تطور بيع الأسمدة	236
43	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديا ك بعث الدول المتطورة (%)	249
44	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000	251
45	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دور النشاط لسنة 2000	252
46	مساهمة القطاع الخا f في تكوين الناتج المحلي الخا f حسب دور النشاط	253
47	توزيع المشاريع حسب دور النشاط (وكالة A.P.S.I)	258
48	توزيع المشاريع المصا d عليها طر 2 (C.A.L.P.I) للفترة 1994 - 2000	260
49	توزيع المشاريع المصا d عليها طر 2 E.N.S.E.J حسب دور النشاط للفترة 1997 - 2001	261
50	تطور عائدات السياحة للفترة 1990 - 2000	269
51	عائدات السياحة العالمية للفترة 1990 - 2000	273

فهرس اأؤؤا

01	أؤؤا
04	أؤؤا

11	أؤؤا: أؤؤا وأؤؤا أؤؤا أؤؤا
13	أؤؤا أؤؤا: أؤؤا أؤؤا أؤؤا
14	1-1 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا "Négociants"
17	2-1 - أؤؤا أؤؤا وأؤؤا
19	3-1 - أؤؤا أؤؤا
22	4-1 - أؤؤا أؤؤا "أؤؤا"
27	أؤؤا أؤؤا: أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
	1-2 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا 63-277
33	أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا 1963
35	2-2 - أؤؤا أؤؤا 1964
37	أؤؤا أؤؤا: أؤؤا أؤؤا أؤؤا
37	1-3 - أؤؤا 1965-1978
	1-1-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا 66-284 أؤؤا
38	أؤؤا 15 أؤؤا 1966
39	2-1-3 - أؤؤا أؤؤا 1976
42	2-3 - أؤؤا أؤؤا وأؤؤا أؤؤا أؤؤا
45	1-2-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
46	3-1-2-1 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
48	3-1-2-2 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
52	3-1-2-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
56	3-1-2-4 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
61	3-2-2 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
63	3-2-2-1 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
66	3-2-2-2 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
71	3-3 - أؤؤا 1979-1990
72	3-1-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا 21 أو 1982
76	3-2-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا 09 أؤؤا 1986
77	3-3-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
78	3-3-3-1 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
80	3-3-3-2 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا
80	3-3-3-3 - أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا أؤؤا

- 82 4-3-3 - مساهمة القطاع الخا f في تكوين القيمة المضافة.
- 82 1-4-3-3 - تطور مساهمة الخا f في تكوين القيمة المضافة.
- 83 2-4-3-3 - التوزيع القطاعي للقيمة المضافة.
- 85 4-3 - فترة 1991-2005
- 87 1-4-3 - الأطار التشريعي الجديد للاستثمار الخا f في الجزائر
- 92 2-4-3 - الآثار الاقتصادية للأطار التشريعي الجديد
- 95 1-2-4-3 - مساهمة القطاع الخا f في تكوين القيمة المضافة.
- 97 2-2-4-3 - مساهمة القطاع الخا f في التشغيل

101 الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

103 المبحث الأول: نبذة ومراحل تطور الثلاث العام.

- 104 1-1 - مرحلة التسيير الذاتي
- 108 2-1 - مرحلة الشركة الوطنية
- 112 3-1 - مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات

116 المبحث الثاني: التغيرات الاقتصادية الهيكلية.

- 116 1-2 - إعادة الهيكلة العضوية
- 118 1-1-2 - أسباب إعادة الهيكلة العضوية
- 123 2-1-2 - نتائج إعادة الهيكلة العضوية
- 125 2-2 - إعادة الهيكلة المالية
- 126 1-2-2 - أسباب إعادة الهيكلة المالية
- 127 3-2 - استقلالية المؤسسة

134 4-2 - محدودية التغيرات الاقتصادية والكمالية.

139 المبحث الثالث: التغيرات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

- 139 1-3 - برنامج التعديل الهيكلي
- 140 1-1-3 - أسباب برنامج التعديل الهيكلي
- 142 2-1-3 - محتوى برنامج التعديل الهيكلي
- 145 3-1-3 - نتائج واثار برنامج التعديل الهيكلي
- 145 1-3-1-3 - نتائج برنامج التعديل الهيكلي
- 146 2-3-1-3 - اثار برنامج التعديل الهيكلي
- 147 1-2-3-1-3 - اثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الاقتصادي
- 147 2-2-3-1-3 - اثار البرنامج الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي
- 153 2-3 - الخصخصة
- 156 1-2-3 - تعريف الخصخصة:
- 158 2-2-3 - مبررات الخصخصة:
- 160 3-2-3 - أساليب وتقنيات الخصخصة:

- 162 4-2-3 - مراحل الخصصة:
- 164 5-2-3 - أذا 2 الخصصة وشروط نجاحها:
- 167 6-2-3 - نتائج الخصصة:

الخصصة الثالثة: التفكير التحول في الخارجية على الاقتصاد الولاء 178

المبحث الأول: العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد الولاء 178

179 1-1 - آثار العولمة على الاقتصاد الوطني.

185 2-1 - استراتيجية التعامل مع.

المبحث الثاني: التفكير التحول في الخارجية على دور الدولة 188

188 1-2 - التداخل بين الدولة الحديثة لتدخل الدولة

195 2-2 - دور الدولة كمنظم ومنشط في الحياة الاقتصادية.

198 3-2 - دور الدولة في الحماية والخدمة العمومية.

202 4-2 - ضرورة بقاء الدولة كمنظم في بعض الأنشطة.

المبحث الثالث: التفكير في دور اللوائح الخ 205

207 1-3 - تطور القطاع الخ في ظل استراتيجية التنمية.

208 1-1-3. العوامل المساعدة على تطور القطاع الخ

215 2-1-3. تحليل لواقع القطاع الخ الجزائري.

الخصصة الرابعة: الاستراتيجية القطاعية ومكانة اللوائح الخ 225

المبحث الأول: دور اللوائح الخ في التنمية 229

230 1-1 - التطور التاريخي.

231 2-1 - واقع القطاع الخ.

233 3-1 - معوقات التنمية.

236 4-1 - مساهمة القطاع الخ في التنمية.

المبحث الثاني: دور اللوائح الخ في التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة 247

247 1-2 - تعريف التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة.

248 2-2 - أهمية التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة.

248 3-2 - مراحل تطور التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة

250 ووضعها في الاقتصاد الجزائري.

254 4-2 - معوقات تطور شبكة التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة.

254 1-4-2 - المحيط.

255 2-4-2 - الجانبي المالي.

255 3-4-2 - القطاع الصناعي.

256 4-4-2 - التكنولوجي.

262 5-2 - مساهمة القطاع الخ في التنمية الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور اللوائح الخ في السياحة 265

265 1-3 - واقع القطاع السياحي.

269.....	المعوق_Kl-2-3
272.....	مسابقة القطاY الخا f في السياحة-3-3
280.....	المبحث الرابع: دور الأندية الخا t في النُدَة.
280.....	1-4 - مراحل تط-ورزا.
280.....	المرحلة الأولى: 1962 – 1967.
281.....	المرحلة الثانية: 1967 – 1988.
284.....	المرحلة الحالية: 1988 إلى يومنا.
287.....	2-4 - مسابقة القطاY الخا f في النقل.
290.....	خاتمة
299.....	قائمة المراجع-ا

فصل-2- الجدولة

فصل-2- المحتويات

الخلاصة:

تعرّف البحث إلى موضوع مساهمة القطاع الخا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمرحلة أصلية ووضع الأطار التشريعي الذي ينظمه وأعطى منجزاته في كل مرحلة من مراحل التنمية في الجزائر.

بعد التصحيح الاقتصادي سواء الرأسمالية أو المدروسة عاد القطاع الخا بقوة سواء من حيث المساهمة في التشغيل أو تحقيق القيمة المضافة أو حجم مدسسته أو دوى النشاط الاقتصادي.

في الجزائر التي انتزعت طريق التنمية الرأسمالية معتمدة على القطاع العام قد جعلت من التطور وفقا لمراحل كمرحلة مدسسته عدة أنماط للتسيير أثر على مردوديتها ولذا تباعق التصادم المسطرة كحل لمشكل البطالة وتقليد التبعية للخرلل.

في الأزمة المالية التي عرستها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات قد جددت النقاش حول التنمية الاقتصادية والاجتماعي الذي اختارزاه وأظهر أن القطاع الخا والانتقاء على الخرلل والنزول.

لقد استعملت الزئنا المالية الدولية الأزمة المالية للجزائر لتدر على وصمة التعديل الزئكلي وكل ما تعنيه من ضغوطات مالية وتضحية اجتماعية. في الخصصة وتشجيع المبادر الردية والانتقاء الاقتصادي على الخرلل وأقل تدخل مباشر للدولة في الحياة الاقتصادية الذي أضاف النقاط التي يتضمنها البرنامج.

حاول البحث تصور إستراتيجية جديدة للتنمية في الجزائر تتخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد سواء داخليا أو خارجيا. في لن التصور يند إلى إيجاد الصيغ التي تمكنا من تكامل مجزوءات القطاع العام والخا وجلا الاستثمار الأجنبي المباشر. للا يتجسد في بوجود دولة قوية تعمل على إزالة العراقيل من خلال التشريعا وخاصة التنظيم والمراقبة سواء ما تعلقت بالجانل الإداري أو المالي أو العقاري.

الكلمات الدالة: التنمية - القطاع الخا - القطاع العام - التصحيح الاقتصادي - برنامج التعديل الزئكلي - الخصصة - الانتقاء الاقتصادي - التكامل الاقتصادي - العولمة.

Résumé :

L'objet de la présente recherche est de traiter de la contribution du secteur privé dans le développement économique et social. Tout en déterminant son origine et le cadre juridique dans lequel il a évolué, le présent travail met en exergue son apport tout au long des différentes étapes du développement de l'Algérie. Suite aux réformes économiques volontaristes ou subies, on note un retour en force du secteur privé à tout point de vue : emploi, la création de la valeur ajoutée, de la taille de l'entreprise et diversification des branches d'activité, etc.

L'Algérie ayant opté pour la voie de développement non capitaliste, en se basant sur le secteur public, n'a pu atteindre que partiellement les objectifs assignés à ce secteur (résorption du problème du chômage, réduction de la dépendance vis-à-vis de l'extérieur, etc.) et ce, entre autres, du fait que les modes de gestion, changeants et évolutifs, n'étaient pas véritablement adaptés.

La crise économico-financière qu'a connue le pays a relancé encore une fois le débat sur les choix politiques en matière d'orientation économique et sociale, aboutissant à la conviction que la promotion du secteur privé et l'ouverture sur l'extérieur constituent la seule alternative.

Les institutions financières internationales ont exploité la crise financière de l'Algérie pour lui imposer le Programme d'ajustement structurel, synonyme de restrictions budgétaires, de sacrifices et de misères sociales mais aussi de privatisation et de libéralisation. D'où l'essor du secteur privé.

La présente thèse tente d'imaginer une stratégie innovante tenant compte de la situation interne et externe actuelles. Cette stratégie s'inscrit dans le cadre d'une dynamique de complémentarité et de partenariat public-privé avec pour objectif une meilleure attractivité des investissements directs étrangers et *joint-venture*. Les objectifs de la stratégie en question ne pourront évidemment pas être atteints sans la présence d'un Etat fort à même de lever les contraintes encore existantes en matière d'organisation et d'application des textes réglementaires notamment dans les domaines du foncier, de l'administratif et du financier.

Mots-clés : Développement ; investissement ; secteur privé ; secteur public ; réformes économiques ; programme d'ajustement structurel ; privatisation ; ouverture économique ; partenariat public privé ; mondialisation.